محددات الادخار الخاص في مصر واستراتيجية زيادة معدلاته

إعداد

الدكتور/ سالي سمير فهمي عبد المسيح

مدرس الاقتصاد السياسي والتشريعات المالية

بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

بريد إلكتروني : Sally_samir@law.asu.edu.eg

مُلخص الدراسة:

يُؤدي ارتفاع معدل الادخار إلى توفير مصاد تمويل كبيرة، تسمح باستغلال الفرص الاستثمارية، فالادخار أحد عنصري تكوين رأس المال (مجموعة الأموال التي سبق إنتاجها، والتي تستخدم في عملية الإنتاج من أجل خلق المزيد من المنتجات بنوعيها الاستهلاكي والإنتاجي)، ويقوم بدور رئيس في عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فالعلاقة طردية بين زيادة تكوين أو تراكم رأس المال وزيادة الطاقة الإنتاجية للدولة، ولمَّا كانت التنمية الاقتصادية عملية تتطلب تراكم رأس المال بمعدلات معينة؛ فإنَّ زيادة معدلات الادخار تُعَدُّ من الشروط اللازمة لزيادة معدل النمو الاقتصادي.

وإذا نظرنا إلى معدل الادخار في مصر سنجده "عارًا قوميًّا"؛ فقد بلغ إجمالي الادخار (الإجباري والاختياري) ١١٪ من الناتج المحلي لعام ٢٠٢٠، وبلغ معدل الادخار الاختياري من الناتج المحلي الإجمالي ٠.٠٠٠١٠٤٦٩٩٣٪ عن العام نفسه، وبمقارنة هذه النسب بالقرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٧٠ بشأن الإستراتيجية الدولية للتنمية، فقد أوصي القرار الدول النامية، بمضاعفة جهودها، وحشد مواردها؛ لتبلغ نسبة المدخرات فيها ٢٠٪ من الناتج القومي الإجمالي.

وبِنَاءً عليه تَهْدُفُ هذه الدراسة إلى تحديد محددات الادخار الاختياري المحلي، ووضع استراتيجية لزيادة معدلاته.

لتحقيق أهداف الدراسة قُسِّمَتْ على أربعة مباحث، بالإضافة إلى مبحث تمهيدي:

تناولت الباحثة في **المبحث التمهيدي:** بيان ماهية الادخار وأهميته وأنواعه، ثم عَرَضَتْ في **المبحث الأول:** العوامل الشخصية المحددة للادخار بالنسبة للأفراد والمشروعات، وعَرَضَتْ في **المبحث الثاني:** العوامل الموضوعية المحددة للادخار،

وتناولت في **المبحث الثالث:** تطور معدل الادخار الخاص في مصر، وخَصَّصَتْ **المبحث الرابع:** لوضع إستراتيجية لزيادة حجم الادخار الخاص، ثُمَّ انتهت الدراسة بخاتمة توضح أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، سعر الفائدة، الاكتناز، البنوك الإسلامية، تكوين رأس المال، الحلقة المفرغة للفقر، هروب رءوس الأموال إلى الخارج، دولارة الاقتصاد، الادخار التعاقدي، الهرب من العملة، الادخار العائلي، الربا.

Determinants of Private Saving in Egypt
and the Strategy of Increasing its Rates

A Study Conducted by
Sally Samir Fahmy Abd-Elmessih
Lecturer of Political Economy and Financial Legislation
Faculty of Law - Ain Shams University

Abstract:

The high rates of saving leads to the provision of large sources of financing that allow the exploitation of investment opportunities. Saving is one of the two elements of capital formation (the group of funds that have already been produced and used in the production process in order to create more products, both consumer and productive) and plays a major role in the process of economic growth and economic and social development, as the relationship is direct between increasing the formation or accumulation of capital and increasing the productive capacity of countries. Since economic development is a process that requires capital accumulation at certain rates, an increase in saving rates is a prerequisite for economic growth**.**

If we look at the saving rate in Egypt, we will find that it is a "national shame", as the total savings (compulsory and voluntary) amounted to 11% of GDP in 2020, and the rate of voluntary savings of GDP reached 0.001046993% in the same year. By comparing these percentages with the resolution issued by the United Nations General Assembly in October 1970 on the International Development Strategy, the resolution recommended that developing countries redouble their efforts, and mobilize its resources to reach 20% of GNP savings.

Accordingly, this study aims to identify the determinants of domestic voluntary saving and develop a strategy to increase its rates.

To achieve the objectives of the study, it is divided into four sections, in addition to an introductory topic:

In **the introductory** topic, the researcher dealt with the description of the nature, importance, and types of saving, presented in the **first topic** personal factors determining saving for individuals and projects, and presented in the **second topic** the objective factors determining saving. In the **third topic** the researcher dealt with the evolution of the volume of domestic savings in Egypt, and allocated **the fourth topic** to develop a strategy to increase the volume of voluntary saving. Then the study concluded with a conclusion explaining the most important findings and recommendations.

Keywords: economic growth, interest rate, hoarding, Islamic banks, capital formation, poverty vicious cycle, capital flight abroad, economy dollar, contractual saving, currency flight, family saving, usury.

مقدمة

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

لا شك أنَّ أول ما يقابل الباحث في أي مجال هو اختيار الموضوع الذي يتناوله بالدراسة والبحث والتمحيص، ويرجع سبب اختياري لموضوع "**محددات الادخار**" إلى أهمية الادخار الكبرى في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية المستدامة؛ فالادخار هو الخطوة الأولى المُؤَدِّيَةُ إلى زيادة معدلات الاستثمار، والحفاظ على الاستثمارات القائمة، ودون ادخار لا يمكن التكلم عن تكوين رأس المال.

إذ إنَّ معدل الادخار بالإضافة إلى معدل الاستثمار، هما اللذان يحركان النمو في أي دولة، وإذا نظرنا إلى معدل الادخار في مصر سنجده "عارًا قوميًّا"، فقد بلغ إجمالي الادخار ١١٪ من الناتج المحلي لعام ٢٠٢٠[(١)]، وبلغ معدل الادخار الاختياري من الناتج المحلي الإجمالي ٠.٠٠٠١٠٤٦٩٩٣٪. عن العام نفسه، وبمقارنة هذه النسبة بالقرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٧٠ بشأن الإستراتيجية الدولية للتنمية، فقد أوصى القرار الدول النامية، بمضاعفة جهودها، وحشد مواردها؛ لتبلغ نسبة المدخرات فيها ٢٠ % من الناتج القومي الإجمالي.

فمصر في حاجة إلى زيادة الإنتاج؛ لتكفي حاجة السكان، ورفع مستوى المعيشة، ولا يأتي ذلك إلَّا بزيادة فرص الاستثمار، والاستثمار يعتمد بالدرجة الأولى على الادخار، ولتكوين رأس المال لا بُدَّ من وجود عمليتين أساسيتين، تعتمد كل منها

---

(1) https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS?locations=EG
On 21/10/2022, At03:32PM.

وتشمل هذه النسبة إجمالي الادخار (الإجباري والاختياري)

علـى الأخـرى، وهمـا الادخـار والاسـتثمار؛ فمـن دون ادخـار لا يمكـن الـتكلم عـن الاستثمار المحلي.

وبذلك يُعَدُّ معدل الادخار هو الأساس في أية خطة تنموية، فكلما كان هذا المعدل مرتفعًا؛ أمكن تحقيق معدل النمو المستهدف؛ ولذلك فإنَّ قضية تنمية المدخرات تُعَدُّ من أهم قضايا التنمية والنمو، التي يجب أن تنال قدرًا كبيرًا من الاهتمام والدراسة؛ وذلك لأنَّ فرص الاستثمار تتحدد في أي دولة بقدر ما تستطيع أن تجمعه من مدخرات (محلية وتدفقات الأجنبية)، فالادخار هو الخطوة الأولى والأساسية والمهمة في تكوين رأس المال، وحتى يكتمل رأس المال لا بُدَّ أن يلي الادخار تحويل هذه الأموال المدخرة إلى استثمار، فبقدر المدخرات توجد الاستثمارات؛ ومن ثَمَّ يزيد الإنتاج والدخل، وتبدأ عملية التنمية تغذي نفسها، كما سنوضح في هذه الدراسة؛ ومن ثَمَّ أصبح الادخار عملية اقتصادية تُمَوِّلُ المشاريعَ الاستثمارية التي تعود بمنافع على غالبية أفراد المجتمع.

نطاق الدراسة:

النطـاق الموضـوعي للدراسـة: يَقْتَصِـرُ البحـث علـى دارسـة العوامـل المحـددة للادخار الاختياري.

النطاق الزمني والمكاني: تطور حجم الادخار بدء من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٢٠ في مصر.

مشكلة الدراسة:

يتعرض هذا البحث لإحدى القضايا المحورية المهمة، وهي قضية انخفاض معدل الادخار الاختياري المحلي في مصر، وتطور حجم الادخار المحلي الاختياري منذ عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٠.

٨- محددات الادخار الخاص في مصر واستراتيجية زيادة معدلاته

وتحاول الدراسة الإجابة عن سؤال رئيس هو كيف يمكن زيادة معدل الادخار المحلي الاختياري المُنتج في مصر، فقام الباحث في المبحثين الأول والثاني بعرض للعوامل التي تحدد حجم الادخار المحلي في مصر، وفي المبحث الثالث: تحقق من هذه الفروض، وأثبت مدى صحتها عن طريق الاختبار، وتطبيقها على إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي عن سنوات محل الدراسة، وتناول في المبحث الرابع إستراتيجية لزيادة معدلات الادخار الاختياري الخاص في مصر مستفيدًا من تجارب الدول الأخرى في ذلك.

وللإجابة عن التساؤل الرئيس لا بُدَّ من بحث التساؤلات الآتية:

ما مشاكل الادخار في مصر؟ ودور الحكومة في معالجتها؟

ما العوامل التي تحدد الادخار الاختياري المحلي في مصر؟

ما طرق جذب المدخرات وتنميتها؟

ما العلاقة بين الادخار والدخل القومي؟

هل تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة المدخرات؟

ما العلاقة بين الادخار والإنفاق الاستهلاكي؟

ما العلاقة بين الادخار ومعدلات التضخم؟

ما العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة؟

ما العلاقة بين الادخار والإعالة؟

ما العلاقة بين الادخار الرسمي والادخار غير الرسمي؟

فروض الدراسة:

تؤدي اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية إلى نقص معدل الادخار.

تُؤدي المعتقدات الدينية (الفائدة ربا محرمة شرعًا) إلى نقص معدلات الادخار في البنوك.

ليس كل ادخار يعد خطوة أولى في سبيل تكوين رأس المال.

لا بُدَّ لتكوين رأس المال أن يكون الادخار منتجًا.

تتعدد العوامل الموضوعية المحددة للادخار.

تؤثر العوامل الشخصية المرتبطة بالفرد في الميل للادخار.

انخفاض معدل التضخم أو ثباته يزيد معدل الادخار.

كلما زاد سعر الفائدة زاد معدل الادخار وسحب السيولة من الأسواق.

الاكتناز وشراء الذهب والعقارات ادخار غير منتج.

كلما زاد الدخل يزيد فرص الادخار عند الطبقات الغنية؛ فتكون العلاقة طردية، وتقل فرص الادخار عند الطبقات الفقيرة؛ فتكون العلاقة عكسية.

منهج الدراسة:

جمع الباحث في هذه الدراسة بين الأسلوب الاستقرائي والتحليلي والتطبيقي، ويظهر ذلك في الآتي:

استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائي، فقام بالانتقال من الجزئيات (دخل الفرد – الاكتناز – الإنفاق الاستهلاكي للفرد ... وآثر كل منها على الادخار) إلى قواعد عامة، تكاد تكون قوانين تحكم العلاقة بين هذه الجزئيات بالكل، وهو الادخار، فتناول الباحث أثر هذه الجزئيات في الادخار بصفة عامة، وانتهى الباحث إلى مجموعة من الفروض والمقترحات التي تساعد على نمو المدخرات المحلية.

واستخدم الباحث المنهج الإحصائي والتحليلي، فقد حَلَّلَ الباحث الإحصائيات التي اعتمد عليها في الدراسة، وعرض قضية انخفاض معدل الادخار المحلي

الاختياري في مصر، فحَلَّلَ الباحثُ كل الفروض والعوامل التي تحدد حجم الادخار المحلي في مصر، في المبحثين الأول والثاني.

واستخدم الباحثُ أيضًا في هذه الدراسة المنهج التطبيقي بالتطبيق على إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والبنك المركزي، والبنك الدولي للتعمير والتنمية IBRD.

صعوبات الدراسة:

لقد واجه الباحث الكثير من الصعوبات أثناء إعداد الدراسة، والتي تتمثل في النقاط الآتية:

تشعب أركان موضوع "محددات الادخار" وآثاره، وتعدد المتغيرات المؤثرة في معدل الادخار.

ندرة الإحصائيات وتضاربها حتى وإن كانت من مصدر واحد، وعدم وجود إحصائيات جديدة، هذا بالإضافة إلى ندرة التطبيقات العملية، فالسواد الأعظم ممن تناول هذا الموضوع، لم يتعرض للتطبيق العملي، فكانت الدراسات السابقة دراسات نظرية فقط.

ندرة الأدبيات الحديثة لا سيما العربية منها التي اهتمت بدراسة محددات الادخار، واقتصر السواد الأعظم من الدراسات الاقتصادية على الشق النظر الخاص بتعريف الادخار كمرحلة أولى لتكوين رأس المال دون وضع استراتيجية لتنمية المدخرات والقضاء على معوقاته.

خطة الدراسة:

اتبع الباحث المنهج اللاتيني في عرض البحث، الذي يقوم على تقسيم البحث على مباحث ومطالب وفروع، وقام الباحث بتقسيم هذه الدراسة على أربعة مباحث، بالإضافة إلى مبحث تمهيدي، ومقدمة، وخاتمة، وقد جاءت الخطة على النحو الآتي:

مبحث تمهيدي: ماهية الادخار و أهميته و أنواعه.

المبحث الأول: العوامل الشخصية المحددة للادخار.

المبحث الثاني: العوامل الموضوعية المحددة للادخار.

المبحث الثالث: تطور معدل الادخار الخاص في مصر.

المبحث الرابع: نحو إستراتيجية لزيادة معدل الادخار الخاص في مصر.

مبحث تمهيدي-

ماهية الادخار وأهميته وأنواعه:

ينتظم المبحث التمهيدي في ثلاثة مطالب، تناولت في المطلب الأول: ماهية الادخار، وفي المطلب الثاني: أهمية الادخار في تكوين رأس المال، وفي المطلب الثالث: وضَّحت أنواع الادخار، وذلك على التفصيل الآتي:

المطلب الأول-

ماهية الادخار:

الحقيقة أنَّ حدود مفهوم الادخار[١] واسع جدًّا سواء من ناحية الشيء المدخر، أو أطراف الادخار[٢]، أو العملية الادخارية في المجتمع.

ويمكن تعريف الادخار بأنَّه هو ذلك الجزء المستقطع من الدخل القومي، أو الناتج القومي الصافي، والذي لم يستهلك أو لم ينفق على الاستهلاك[٣](سلع استهلاكية – خدمات)[٤]، وإنما يوجه لبناء طاقات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة

---

[١] الادخار في اللغة يعني: من ادخر الشيء جمعه، وحفظه، ويقال: فلان لا يدخر عنك وسعًا؛ أي: يبذل كل ما يستطيع، والادخار اصطلاحًا: هو الاحتفاظ بجزء من الدخل لوقت الحاجة إليه في المستقبل.

المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤، ص٢٧٤.

[٢] أفراد أو مشروعات أو الدولة متمثلة في الحكومة.

[٣] السيد عطية عبد الواحد: علم الاقتصاد (مبادئ علم الاقتصاد – النظم الاقتصادية) جـ١، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٧١، أحمد عبد الرحيم زردق، مبادئ الاقتصاد الكلي، الزقازيق، ط ١، ٢٠٠١، ص ١٣٠.

[٤] محمد مبارك حجير: السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ب ت، ص ٥٨.

الدخل القومي، أو الحفاظ على الاستثمارات الموجودة؛ مِمَّا يؤدي إلى الحفاظ على مستوى الناتج القومي.

فالادخار: هو الامتناع عن الاستهلاك[١]، أو تأجيل الاستهلاك[٢]، وبِنَاءً عليه؛ يمكن تقسيم الدخل المتاح التصرف فيه من حيث تخصيصه ما بين الاستهلاك والادخار[٣]، خلال فترة معينة، ويطبق ذلك على كل أطراف النشاط الاقتصادي في المجتمع: (الأفراد، والمشروعات، والدولة)[٤].

ويرى البعض أنَّ الادخار هو "التضحية بجزء من الدخول التي كان من الممكن لأفراد المجتمع أن يحصلوا عليها في الوقت الحاضر، وعدم إنفاقها في الأغراض الاستهلاكية، مع ما يتضمنه ذلك من الشعور بالحرمان"[٥].

---

[١] أحمد عبد الرحيم زردق: مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ١٣٠.

[2] Neema Mori: Determinants of individual savings among Tanzanians, Review of Behavioral Finance, Vol. 11, No. 3, Emerald Publishing Limited, U.K, 2018, p345.

[٣] رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي، جـ١، (مقدمة – المشكلة الاقتصادية والتصرف الاقتصادي والبنيان الاقتصادي والإنتاج)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص٤٥٤.

[٤] عمار السيد عبد الباسط: أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط ١، ٢٠١١، ص ١٣٦ .

[٥] أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ١٠١، صفوت عبد السلام: مبادئ علم الاقتصاد (مقدمة علم الاقتصاد – نظم اقتصادية)، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٧٣.

٨- محددات الادخار الخاص في مصر واستراتيجية زيادة معدلاته

الادخار هو حلقة وصل حيوية بين قرار اليوم ونوعية حياة الغد؛ إذ إنَّ الادخار ينقل موارد الحاضر إلى المستقبل، ويوفر حياة أفضل في المستقبل بتأمين احتياجات المستقبل[١].

فالادخار كما يقول كنز هو "قرار بعدم الاستهلاك اليوم ليس إلَّا"، ويُعَدُّ الادخار تصرفًا سلبيًّا بمعنى الامتناع عن الاستهلاك[٢].

ونرى أنَّه من الأفضل أنْ يدخر كلٌّ من الأفراد والمجتمع جزءًا من الدخل، فبالنسبة للمجتمع يجب ألا ينفق ناتج الاقتصاد القومي خلال سنة كليًّا على الأغراض الاستهلاكية الجارية، بل يجب أن يقتطع جزء منه ليكون الادخار القومي، أمَّا بالنسبة للأفراد، فإنَّ أغلبهم لا ينفق دخولهم الجارية على الاستهلاك الجاري من السلع والخدمات، وإنَّما يجنبون جزءًا منه لإيداعه في البنوك، أو صندوق توفير البريد، أو شراء أسهم وسندات[٣]، أو الادخار المؤقت لتسديد جزء من التزاماتهم، أو شراء ذهب أو اكتنازه.

---

(1) Chandralekha Ghosh and Rimita Hom Chaudhury: A Comparative Study of Saving Behaviour Between India and China, SAGE journals, Millennial Asia, 2022, p1.

[٢] رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٤٥٥.

[٣] إنَّ أسواق رأس المال الأكثر تطورًا تعزز طلب القطاع العائلة على شراء الأسهم والسندات، وتقلل من الحاجة إلى الادخار التحوطي بالبنوك وصناديق التوفير.

Philemon Kwame Opoku: The Short-Run and Long-Run Determinants of Household Saving: Evidence from OECD Economies, Comparative Economic Studies, issue 62, 2020, p454.

والدافع إلى الادخار، يختلف من طرف إلى آخر، فقد يكون غاية في حدِّ ذاته بالنسبة لبعضها، (وهو يكون كذلك بالنسبة للأفراد في الدول النامية)، وقد يكون وسيلة للاستثمار، وتكوين رأس المال بالنسبة لبعضها الآخر (المشروعات والدولة)[١].

ونخلص مِمَّا تقدم أنَّ الادخار: عبارة عن الفرق بين الدخل الكلي المتاح للإنفاق، وبين حجم الاستهلاك، ويستطيع الأفراد تحويل مدخراتهم النقدية إلى رأس مال عيني، وذلك باستثمار هذه المدخرات في العملية الإنتاجية بأنفسهم بشراء أو استئجار عوامل الإنتاج الأخرى، والتوليف بينهم؛ لإنتاج سلعة أو خدمة ذات قيمة نقدية، فتتولد لهم أرباح بوصفهم منظمين، أو أن يقوموا بإقراض هذه المدخرات النقدية عن طريق الوسطاء الماليين إلى المنظمين ليتمكنوا هؤلاء من شراء السلع الإنتاجية، أو الوسيطة اللازمة لمشروعاتهم، ويحصلون مقابل ذلك على فوائد خلال فترة زمنية معينة[٢].

مِمَّا سبق نخلص بالآتي: أنَّه يمكن التعبير عن الادخار بالمعادلة الآتية:

الادخار = الدخل المتاح التصرف فيه – الاستهلاك

ويمكن أن نُعَبِّرَ عنها جبريًّا كالآتي: نرمز للادخار بالرمز (خ)، والدخل القابل التصرف فيه بالرمز (ل)، والاستهلاك بالرمز (س):

خ = ل – س

وقد يكون الادخار موجبًا عندما يكون الاستهلاك أقل من الدخل القابل للتصرف، وقد يكون الادخار مساويًّا للصفر؛ عندما يكون الاستهلاك مساويًّا للدخل القابل التصرف

---

[١] عمار السيد عبد الباسط: أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٣٦.

[٢] مروة محمد على مصطفى: أثر الإصلاح المصرفي على معدلات الادخار والاستثمار، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة إسكندرية، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ٧١.

فيه؛ أي يوجه الدخل بالكامل للإنفاق الاستهلاكي، وقد يكون الادخار سالبًا؛ عندما يكون الاستهلاك أكبر من الدخل القابل التصرف فيه[١].

المطلب الثاني-

أهمية الادخار في تكوين رأس المال:

تكمن أهمية الادخار بالنسبة للفرد: في تمكين الأفراد من مواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة، والاحتياطي للطوارئ، وتوفير الاحتياجات الشخصية وتسوية الديون[٢]، كما أنَّه يُشَكِّلُ مصدرًا للدخل في حالات المرض[٣]، والعجز، والشيخوخة، ونفقات تعليم الأبناء[٤]، والأعمال التجارية[٥].

وتظهر أهمية الادخار بالنسبة للمجتمع: في تمويل عملية التنمية الاقتصادية الشاملة التي تتطلب الكثير من العوامل لتحقيقها، والوصول بالاقتصاد القومي لمرحلة النمو الذاتي، ويُعَدُّ رفع معدلات الادخار أهم العوامل التي تساعد في تحسين معدل الناتج

---

[١] طلعت الدمرداش إبراهيم: مبادئ في علم الاقتصاد، الزقازيق، ٢٠٠٦، ص ٣٣٠.

[2] Neema Mori: Determinants of individual savings among Tanzanians, Op.Cit, p325.

[3] Quadrature Capital LLC & Others: Micro study of low-income households in India: a poverty expectation hypothesis? Vol. 10, No. 1, Emerald Publishing Limited, U.K, 2017, P10.

[4] Yao Pan: Understanding the rural and urban household saving rise in China, Regional Science and Urban Economics, Volume 56, Elsevier, Amsterdam, 2016, P49.

[5] Chandralekha Ghosh and Rimita Hom Chaudhury: A Comparative Study of Saving Behaviour Between India and China, Op.Cit, p3.

المحلى الإجمالي[١]، مع التأكيد على ضرورة مشاركة عوامل أخرى معه؛ منها: الأيدي العاملة المدربة، والموارد الطبيعية ذات النوعية الجيدة، والمهارات الإدارية والتنظيمية، والمستوى الفني المناسب، والمناخ السياسي والاجتماعي المناسب، إلى جانب البيئة المواتية على مستوى الدولي، وتظهر أهمية الادخار في الحد من الضغوط التضخمية، ويؤدي الادخار إلى النمو الاقتصادي[٢]؛ فزيادة الادخار يزيد من الاستثمار؛ ومن ثَمَّ زيادة معدل النمو الاقتصادي[٣]، ورفع مستوى معيشة المواطنين[٤].

والمجتمع يستفيد من مدخرات الأفراد مهما كانت بسيطة، حيث توفر مجتمعةً المزيد من القروض لأصحاب المشروعات الإنتاجية والتجارية والخدمية؛ مِمَّا يُسهم في رفع معدل النمو السنوي للبلاد، ويُقلل من معدلات البطالة، كما يُولد زيادة الدخول زيادة الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يفضي بدوره إلى توسيع نشاطات الإنتاج والخدمات، فالادخار الخطوة الأولى في تكوين رأس المال.

---

[١] أدى زيادة معدل الادخار في الصين والهند إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بهما.
Alupheli Sithebe: South African household savings and the influence of financial liberalisation, Master of Business Administration, the Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria, Republic of South Africa, 2014, pII&11.

[2] Francesco Grigoli & Others: Saving in the world, World Development, Vol.104, 2018, U.S.A, p246.

[٣] مروة محمد علي مصطفى: أثر الإصلاح المصرفي على معدلات الادخار والاستثمار – دراسة تحليلية مع التطبيق على مصر خلال الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٦، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية التجارة، جامعة إسكندرية، ٢٠١١، ص ٧٢، ٧٣.

[4] Cajsa Fredriksson & Klaas Staal: Determinants of Household Savings: A Cross-Country Analysis, Int Adv Econ Res (2021) 27:257–272 , 28 March 2022, P259.

٨- محددات الادخار الخاص في مصر واستراتيجية زيادة معدلاته

ويُعَدُّ رأس المال أحد عناصر الإنتاج[١] اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية للمجتمع، وسد حاجاته من السلع والخدمات، ولكن ما المقصود برأس المال، وما أهمية الادخار في تكوين رأس المال؟

ويقصد برأس المال: مجموعة الأموال التي سبق إنتاجها، والتي تُستخدم في العملية الإنتاجية؛ بهدف خلق مزيد من المنتجات بنوعيها الاستهلاكي والإنتاجي.

ويُؤدي رأس المال في الوقت الحاضر دورًا أساسيًّا في الحياة الاقتصادية للمجتمع، فكلُّ ما نقوم باستهلاكه من منتجات (سلع أو خدمات) أسهم رأس المال في وجودها؛ مثل: الملابس التي نرتديها أسهم رأس المال في إنتاجها، والطعام الذي نأكله أسهم رأس المال في إنتاجه، وتغليفه ونقله، وخدمات المهنيين والحرفين لا يمكن أن تؤدي إلَّا بوجود نوع ما من أنواع رأس المال[٢].

كما يُعَدُّ رأس المال هو العنصر الأساسي وراء ما يحدث من تقدم ونمو في الدخل[٣]، ويقوم بدور رئيس في عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

---

[١] المقصود بعناصر الإنتاج: هي الموارد الاقتصادية التي يعتمد عليها أطراف النشاط الاقتصادي في المجتمع (الأفراد – المشروعات – الدولة) أثناء القيام بالعملية الإنتاجية؛ من أجل إنتاج المنتجات (سلع وخدمات) اللازمة للمجتمع، وعناصر الإنتاج خمسة؛ هم: الموارد الطبيعية، والعمل، ورأس المال، والتنظيم، التقدم العلمي والتطور التكنولوجي. وطبيعة العملية الإنتاجية ومدى وفرة عناصر الإنتاج في المجتمع يتوليان تحديد توليفة النسب المختلفة المستخدمة من عناصر الإنتاج، وكذلك.

سالي سمير فهمي عبد المسيح: اقتصاديات حماية حقوق الملكية الفكرية والمعاملة الضريبية لها، –دراسة تطبيقية مقارنة– رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٧، ص٢٢٦ حاشية(٤).

[٢] صفوت عبد السلام: مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٧١.

[٣] عبد الرحمن يسري أحمد: التنمية الاقتصادية، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، ص٤٠.

فالعلاقة طردية بين زيادة تكوين أو تراكم رأس المال وبين زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة؛ أي قدرتها على أن تنتج مزيدًا من السلع والخدمات الإنتاجية في المستقبل، وقدرتها على تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، وتحقيق خطط التنمية الاقتصادية.

ويُعَدُّ الادخار أهم محددات الاستثمار؛ إذ يعتمد الاستثمار على الادخار بشكل أساسي، وليس وحيدًا، فهناك عوامل أخرى يعتمد عليها الاستثمار: كالتعليم الفني والتنظيمي، ووجود الأقلية المغامر، وتوفير فرصة للاستثمار الإنتاجي، وسياسة الدولة التشجيعية للاستثمار (القدرة على الاستثمار)[١].

وقد أكد الكلاسيك أنَّ لتراكم رأس المال مكان الصدارة بين عوامل النمو المختلفة، فكلما زاد تراكم رأس المال زادت إمكانية التوسع في تقسيم العمل، وفي تطبيق الطرق المتقدمة في الإنتاج والتقدم التكنولوجي[٢]، ويزيد الإنتاج، وترتفع جودتُه.

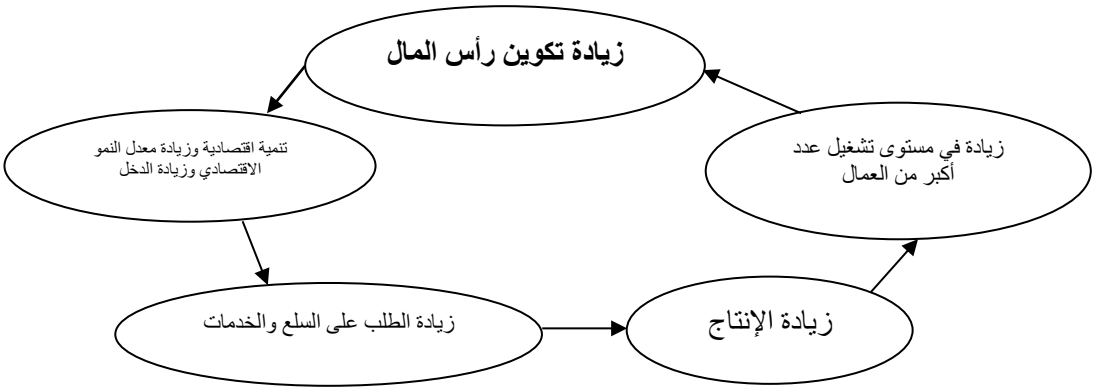

شكل (١) يوضح أهمية تكوين رأس المال

(1) Albert O . Hirschman: the strategy of economic development, Yale University Press, New Haven, 1958, p 36.

(٢) أحمد بديع بليح: قضية التنمية في مصر تاريخيًّا منذ القرن التاسع عشر ومستقبليًّا في التكتل الاقتصادي العربي، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ص ٦ : ١٢ .

لـذلك **نــرى** أنَّ رأس المـال يـؤدي إلـى عـلاج مشـكلة البطالـة بزيـادة مسـتوى التشغيل؛ أي تشغيل عدد أكبر من العمال، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الدخل؛ ومن ثَمَّ زيادة الطلب على السلع والخدمات؛ وزيادة الإنتاج، ثم زيادة تشغيل العمالة.

وبِنَاءً على ما تقدم، **نرى** أنَّ رأس المال يحتل المكان الرئيس في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ فرأس المال يُعَدُّ عنصرًا استراتيجيًّا، فعملية تكوين رأس المال تراكمية ومتداخلة، وتؤدي إلى زيادة الدخل الذي يزيد بدوره رأس المال، ويقضي على الفقر الذي يضعف الادخار، وعندما تبدأ عملية التنمية، فإنَّها تغذي نفسها بنفسها.

فالهدف الاقتصادي الأسمى الذي تسعى إليه معظم الدول النامية؛ هو: إحداث معدل نمو اقتصادي سريع ومطرد، ترفع به من دخلها القومي بنسبة كبيرة سنويًّا، ولما كانت التنمية الاقتصادية عملية تتطلب تراكم رأس المال بمعدلات معينة؛ فإنَّ زيادة معدلات الادخار تُعَدُّ من الشروط اللازمة لحدوث نمو الاقتصادي في هذه الدول[١].

ولتكوين رأس مال جديد يجب أن تكون الثروات المنتجة أكبر من الثروات المستهلكة، بعبارة أخرى يجب أن يُدخر جزء من الثروات المنتجة، فإذا استهلك الناس كل ما ينتجونه لا يمكن تكوين رءوس أموال جديدة، وتلك هي مشكلة الدول النامية[٢].

فلا بُدَّ من خلق رأس المال أو تكوينه أو تراكمه؛ أي توجيه جزء من الموارد الاقتصادية، أو عناصر الإنتاج في المجتمع إلى خلق أصول إنتاجية ورأسمالية، بدلًا من

---

[١] عباس كامل الحلواني: الضرائب على الاستهلاك والادخار في الدول النامية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد ١ السنة ١١، الإسكندرية، يناير ١٩٦٩، ص ٣٩٣.

[٢] السيد عطية عبد الواحد: علم الاقتصاد، جـ١، مرجع سابق، ص ٧١.

توجيهها إلى خلق سلع وخدمات استهلاكية، والامتناع عن استهلاك جزء من الأموال المنتجة، وتحويلها إلى أصول رأسمالية[١].

وبِنَاءً عليه، **نرى** أنَّ الهدف من تكوين رأس المال تحقيق مزيدٍ من إنتاجية العمل، وارتفاع مستوى الدخل، وإشباع الحاجات في المستقبل، فمن الضروري تخصيص جزء من الموارد المتاحة من أجل هذا التكوين، وتأجيل الإشباع الحال للحاجات؛ بمعنى اقتطاع جزء من هذه الموارد من إنتاج سلع استهلاك، وتوجه لأغراض الاستثمار، ولما كانت الموارد المتاحة للأفراد تتمثل في دخولهم، فيجب على الأفراد إنقاص جزء من الاستهلاك الحالي بتخصيص مبلغ من الدخل؛ بهدف ادخاره، وتوجيه للاستثمار؛ لتمويل تكوين رأس المال.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ نقص رأس المال إحدى المشكلات الرئيسة التي تواجه الدول النامية عند قيامها بتحقيق خطط التنمية الاقتصادية، فكيف يمكن تمويل الاستثمار؟

إنَّ مصادر التمويل قد تكون داخلية أو خارجية، وتتمثل المصادر الخارجية في القروض والمعونات الأجنبية، وغالبًا ما يكون وراؤها بواعث سياسية أكثر منها بواعث اقتصادية، والاستثمارات الأجنبية[٢]، أمَّا مصادر التمويل الداخلية أمام جمود النظام المالي في هذه البلاد، فيكون من الصعوبة اتخاذ من الضرائب أو القروض العامة أداة لتمويل خطط

---

[١] صفوت عبد السلام: مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٧٢، ١٧٣.

[٢] كلما انخفض معدل الادخار اعتمد الدولة على الاستثمارات الأجنبية لتمويل المشروعات وزيادة معدلات النمو.

Alupheli Sithebe: South African household savings and the influence of financial liberalisation, Op.Cit, p11.

التنمية الضخمة والطموحة[١]، فلا بُدَّ من التركيز على زيادة المدخرات الاختيارية المحلية بوصفها إحدى مرحلتي تكوين رأس المال لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية.

و"الادخار" ظاهرة قديمة قدم إدراك الإنسان لضرورة الأخذ من وقت الرخاء لوقت الشدة، كما أنَّها أمرٌ حيويٌّ، ضرب الله به أروع الأمثلة للإنسان من خلال تصرف بعض الكائنات الحية كآلية لنمط الحياة، وكيفية تنظيم الموارد للاستعانة بالرخاء على الشدة[٢]، وهذا الأمر هو ما يراه خبراء الاقتصاد المصريون حاليًا جسرًا يَعْبُرُ بالبلاد من أزمتها إلى برِّ الأمان، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تخيم ظلالها على العالم، والتي تتزامن مع مرحلة الاختناق التي وصل إليها الاقتصاد المصري عقب ثورة يناير ٢٠١١ وأزمة كوفيد ٢٠١٩، اللاتين تفاقمت تداعياتهما مع تعطل حركة الإنتاج في عدد من القطاعات الحيوية؛ كالسياحة، والتجارة، والصناعة، والاستثمارات.

ولكن كيف يتم تكوين رأس المال؟

يتكوَّن رأس المال عبر عمليات الادخار (عرض رأس المال لتمويل الاستثمار)[٣]، والاستثمار (طلب رأس المال المدخر مع وجود حافز على الاستثمار)[٤]، ويؤدي تعثر عملية التراكم هذه إلى مشكلات عدة؛ إذ ينخفض معدل

---

[١] نبيل شحاتة إبراهيم الروبي: التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ١٩٧٣، ص ٥٠٦.

[٢] قصة سيدنا نوح والفلك، وقصة سيدنا يوسف.

[٣] يونس الحريشي: أساسيات التنمية الاقتصادية، ب ط، القاهرة، ١٩٥٥، ص٤٠.

[٤] عبد الله الصعيدي: بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ب ت، ص ٦٧.

النمو[١]، ويسود الركود، وتتزايد البطالة، ويتعرض النظام الاقتصادي للأزمة (حالة من عدم التوازن العام)[٢]، فلا يمكن تكوين رأس المال دون القيام بالادخار، والذي يليه الاستثمار، وقد عَرَّفْنَا فيما سبق الادخار[٣]، أمَّا عن عملية الاستثمار، فالمقصود بها: صافي الإضافة الحاصلة إلى مجمل ثروات المجتمع التي قد تتحقق إذا لم يستهلك الدخل الجاري؛ (أي الإنتاج الجاري) بأكمله، فالاستثمار يميل إلى زيادة رأس المال الثابت للمشروع، والاستثمار يجب أن يعقب الادخار[٤]، فيجب استثمار رءوس الأموال المدخرة في الأوجه الإنتاجية المختلفة[٥]، فلا يكفي الاكتناز؛ أي الاحتفاظ بالثروة، دون تثميرها، وتوظيفها في الأوجه الإنتاجية المتعددة[٦].

وبِنَاء عليه، **نرى** أنَّ ليس كل ادخار يتَّضمن بالضرورة تكوين رأس المال، فقد يكون اكتناز أي ادخار المال دون استثماره كما سبق الإشارة، وقد يسهم المدخرات في مشاريع غير ناجحة، أو يبدد جزءًا منه في مصروفات غير ضرورية لتكوين رأس المال، فالادخار الذي يعقبه الاستثمار الناجح هو الذي يكون رأس المال، وبدون ادخار

---

(1) John C . H. Ranis and Gustav Ranis : Development of the labor surplus economy theor and policy, the Economic Growth Center, Yale University, 1964, p 273.

[٢] رمزي زكي: التضخم المستورد – دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية– الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، ط ١، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٨، ٢٩

[٣] ارجع إلى المطلب الأول من المبحث الأول من هذا البحث.

[٤] السيد عطية عبد الواحد: علم الاقتصاد، جـ١، مرجع سابق، ص ٧٢: ٧٣.

(5) Dudley Seers and Leonard Joy Harmondsworth: Development in a Divided World Edited, Penguin Books, 1971. P 249.
Published on http://books.google.com.eg/books?id=
On26/11/2022, At8:07 Am

[٦] السيد عطية عبد الواحد: علم الاقتصاد، جـ١، مرجع سابق، ص ٧٢: ٧٣.

لا يمكن القيام بعملية الاستثمار؛ ومن ثَمَّ لا نضيف جديدًا لرأس المال[١]، أو الحفاظ على رأس المال، فلا نستطيع تراكم رأس المال، فالادخار هو المرحلة الأولى والمهمة في تكوين رأس المال، والاستثمار هو المرحلة المكملة له لتراكم رأس المال وزيادته.

المطلب الثالث-

أنواع الادخار:

يمكن تقسيم الادخار من حيث تكوينه على ادخار إجباري وادخار اختياري، ومن حيث طبيعة الشيء المدخر إلى ادخار عيني، وادخار نقدي (الفرع الأول)، ويمكن تقسيم الادخار من حيث مجال النشاط المنتج للادخار إلى الادخار الداخلي والادخار الخارجي (الفرع الثاني)، وأخيرًا يمكن تقسيم الادخار من حيث مصدر الادخار على مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي (الفرع الثالث).

الفرع الأول-

تقسيم الادخار من حيث تكوينه:

أولًا- دور الإرادة في تكوين الادخار:

فقد يكون الادخار اختياريًّا أو إجباريًّا بحسب دور الإرادة في تكوين الادخار:

(١) **ادخار اختياري**[٢]: وهو الذي يُقْبِلُ عليه الأفراد أو المشروعات طواعيةً، وذلك عن طريق احتجاز جزء من الدخل الذي لم ينفق على استهلاك السلع والخدمات أي كان الغرض من الاحتجاز[٣]، فهو يصدر عن الأفراد طواعية، وبمحض

---

[١] صفوت عبد السلام: مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٧٧، ١٧٨.

[٢] سوف تقتصر دراستنا على العوامل المحددة لهذا النوع من الادخار.

[٣] عمار السيد عبد الباسط: أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٣٦، ١٣٧.

إرادتهم، واختيارهم، وبحرية تامة، وتُوجَّه هذه المدخرات إلى القطاع الإنتاجي؛ مثل: مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال الخاص[١]، ويستخدم الأفراد هذه المدخرات في الأوجه التي يقررونها بأنفسهم في حرية تامة، إلَّا أنَّ ذلك لا يمنع من قيام الدولة بوضع السياسات، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفزهم على الادخار، وتوجيه المدخرات إلى المجالات الإنتاجية (عن طريق السياسات الخاصة بسعر الفائدة، وسعر الصرف، والضمانات القانونية، والإعفاءات الضريبية)[٢]، فالفردُ في هذا النوع من الادخار يقارن بين المنفعة الحدية للاستهلاك والمنفعة الحدية للادخار[٣]، ومن أمثلة الادخار الاختياري تلك المدخرات المحلية التي تدخر في صناديق التوفير، والبنوك، وأقساط التأمين على الحياة، وشراء الأسهم والسندات بسوق الأوراق المالية، وهي تتكون بوجه عام من مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال[٤]، وهي الطريقة التقليدية والأسهل نسبيًّا، والتي لا تنطوي على تضحيات إنسانية جسيمة، واتجهت الكثير من الدول

---

[١] مشير الوردي: المحددات الاقتصادية لادخار العائلات الجزائرية لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطي: بنك دارسة قياسية اقتصادية للفترة (١٩٨٧ ـ ٢٠١٩)، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، مجلد٦، العدد٢، الجزائر، ٢٠٢١، ص٢٥١.

[٢] أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص١٠٢.

[٣] رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٤٥٧.

[4] Qingbin ZHAO: Trade and Finance in Emerging Markets and Developed Countries, Doctor of Philosophy in Business Administration, Faculty of Business and Administration, University of Macau, China, 2020, p11.

إلى هذه الطريقة، وأصبحت دول صناعية كبيرة؛ كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا[١].

(٢) **ادخار إجباري**: هو ذلك الجزء الذي يؤخذ جبرًا من دخول الأفراد أو المشروعات بواسطة الدولة[٢] عن طريق القوانين واللوائح التي لا يستطيعون مخالفتها، وإلَّا تعرضوا إلى المساءلة القانونية[٣]، فتلجأ الدولة إلى فرض الضرائب؛ بغرض توفير المال اللازم، لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية المستهدفة.

ويمكن أن تقتطع الدولة أو الشركة جزءًا من الدخل جبرًا عن الأفراد، ويكون هذا الاقتطاع إمَّا لصالح الفرد المدخر أو الدولة، فيكون الادخار لصالح الفرد في حالة أقساط التأمين والمعاش، والتأمينات الاجتماعية، والقروض الإجبارية، أو احتجاز الشركات لجزء من أرباحها [٤]عن المساهمين؛ بغرض تكوين احتياطي لها[٥]، ويكون الادخار في صالح الدولة سوء في هيئة الضرائب بصورتيها المباشرة وغير المباشرة، أو الإصدار النقدي الجديد[٦]، وما يؤدي إليه من تضخم، وارتفاع في

---

[١] سعد ماهر حمزة: المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية – تجارب أفريقية وعربية، دار المعارف، القاهرة، ب ت، ص ٣٠.

[٢] عمار السيد عبد الباسط: أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٣٦، ١٣٧.

[٣] أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص١٠٣.

[٤] عمار السيد عبد الباسط: أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٣٦، ١٣٧.

[٥] رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٤٥٧.

[٦] حمدية زهران: مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة مع دراسة تطبيقية للجمهورية العربية المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٠٩.

الأثمان[١]، هو الطريق الصعب الذي يحتوي على تضحيات، فهذه الطريقة قاسية، ولكنها تسفر عن تكوين رأس مال سريع، وزيادة في المدخرات دون عون خارجي، أو بالقليل منه[٢].

الخلاصة: يُقْصَدُ بالادخار الإجباري: هو الادخار الذي تنعدم فيه حرية أطراف النشاط الاقتصادي، ويتمثل في احتجاز جزء من الدخل عن الإنفاق، ويفرض على الأفراد أو المشروعات بمقتضى قوانين ولوائح لا يستطيعون مخالفتها، **ونرى** أنَّ هذا النوع من الادخار لا يمكن للدولة النامية التوسع فيه؛ لأنَّه يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي بها، فالدول النامية تعاني من انخفاض الدخل، وزيادة معدلات التضخم، فلا يمكنها التوسع في الإصدار النقدي، أو فرض ضرائب جديدة بسعر مرتفع على المواطنين، فالأفضل للدول النامية الاهتمام بتنمية الادخار الاختيار، **ونرى** أنَّه كلما زاد معدل الادخار بالدولة ابتعدت عن سياسة التمويل بالعجز أو التمويل بالتضخم أو الإصدار النقدي.

ثانيًا– تقسيم الادخار من حيث طبيعة الشيء المدخر:

يمكن تعريف الشيء المدخر بأنَّه: ذلك الجزء المقتطع من الدخل المتاح التصرف فيه، أو من الأموال بصفة عامة، خلال فترة زمنية معينة؛ لاستخدامه في إشباع الحاجات في المستقبل[٣]، والشيء المدخر قد يكون عينًا، وقد يكون نقدًا[٤].

---

[١] رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٤٥٧.

[٢] سعد ماهر حمزة: المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية تجارب أفريقية وعربية، مرجع سابق، ص٣١.

[٣] عبد الله الصعيدي: محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، ب ط، القاهرة، ب ت، ص٣٤٥.

[4] Raymond firth and b.s.yamey: Capital. Saving and credit in peas and societies , Taylor, and Francis/Rutledge Library Editions. (ed.), London, 1969, p 23

٨- محددات الادخار الخاص في مصر واستراتيجية زيادة معدلاته

١. **الادخار العيني:** هو الذي يتمثل في ادخار سلعة أي كانت، كما في مجال الزراعة مثلًا، كالمحاصيل المخزنة التي يحتفظ بها المزارع لاستخدامها كالبذور، أو لاستهلاكها ذاتيًا، لإشباع حاجاته في فترة لاحقة، كذلك يمكن أن يتحقق الادخار في شكل عيني في حالة عمل إضافي يبذل، ويتبلور مباشرة في شكل استثمارات[١].

٢. **الادخار النقدي:** ويتمثل في ادخار النقود، وهو الشكل الغالب في الوقت الحاضر، ويشكل الجانب الأكبر من جوانب النشاط الاقتصادي، ويتكون الجزء الأكبر من المدخرات اللازمة لتكوين رأس المال من نقود، تتمثل في أصول أو أموال سائلة كأوراق البنكنوت، والودائع الادخارية[٢]، والمدخرات التعاقدية، إلخ[٣]، وفي إطار الادخار النقدي يمكن التميز بين نوعين من الادخار؛ هما: الادخار المنشئ، والادخار الاحتياطي.

✓ **الادخار المنشئ:** هو ذلك الجزء الذي لم يستهلك من الدخل؛ بهدف توجيهه إلى الطاقة الإنتاجية؛ رغبة من الفرد في زيادة دخله؛ أي أنَّ الفرد يسعى إلى زيادة دخله، فيدخر جزءًا من دخله لفترة طويلة، وقد يستثمره في سوق المال (بشراء أسهم وسندات)، أو إيداع المدخرات في البنك؛ بهدف الحصول على فوائد، وهذا النوع من الادخار يعود بالنفع على الفرد بزيادة دخله، والمجتمع بالمساهمة في تكوين رأس المال؛ لأنَّ هذا الجزء المدخر يوجه إلى الاستثمار بطريق غير مباشر[٤].

---

[١] عبد الرحمن يسري أحمد: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٨٩.

[٢] عمار السيد عبد الباسط: أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٣٧.

[٣] عبد الله الصعيدي: الادخار والنمو الاقتصادي دراسة لمكونات ومحددات الادخار المحلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٥.

[4] Dudley Seers and Leonard Joy Harmondsworth: Development in a Divided World Edited, Op.Cit, P 249.

- ✓ **الادخار الاحتياطي:** هو تجنيب جزء من الدخل لفترة قصيرة احتياطيًّا؛ لاستهلاك مستقبلًا، فإذا ادخر الفرد من مرتبه جزءًا معين لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر؛ لكي يجمع بذلك قدرًا من المال، يمكنه من شراء بعض السلع المعمرة[١] (بوتاجاز– ثلاجة – تلفزيون)، فهذا النوع من الادخار لا يمكن أن يتحول إلى رأسمال عيني، ولا يزيد من ثروات المجتمع، ما دام الفرد يقوم به لفترة قصيرة من الزمن، ويحتفظ به في شكل نقود، ولا يوجهه إلى الاستثمار، إنَّما الهدف منه سد حاجة الفرد[٢].

تعقيب: الادخار المنشئ يشبه أمواج هادئة ومستمرة، تمرُّ بمعدلات منتظمة، والادخار الاحتياطي يشبه أمواجًا غير منتظمة، وتشنجية تنطلق أحيانًا كالسيل المتدفق، وفجأة تمرُّ بطيئة، وتُدخ في سوق النقد كميات شديدة الاختلاف[٣].

الفرع الثاني-

مجال النشاط المنتج للادخار:

قد يكون مجال النشاط المنتج للادخار من مصدر داخلي: كالادخار القومي، والادخار المحلي، أو من مصدر خارجي، وذلك على التفصيل الآتي:

---

(1) Mechthild Schrooten and Sabine Stephan: Private savings and transition ـDynamic panel data evidence from accession countries, Economics of Transition, Volume 13 (2), Oxford, 2005, p289.

[٢] رمزي زكي: مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٦٦، ص ٣٨، أحمد جامع: النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٢٠٥.

[٣] عبد الله الصعيدي: الادخار والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٧.

٨- محددات الادخار الخاص في مصر واستراتيجية زيادة معدلاته

١-الادخار الداخلي، ويتمثل في:

- ✓ **الادخار القومي:** وهو ذلك الجزء من الدخل القومي[١] الذي لم ينفق على الاستهلاك، بل يقتطع جزءًا منه لتكوين المدخرات القومية.

فالادخار القومي = الادخار المحلي + الادخار الخارجي[٢].

= الدخل القومي – الاستهلاك الكلي.

- ✓ **الادخار المحلي:** جميع المدخرات التي تحقق داخل الدولة سواء المدخرات الاختيارية لدى البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين، أو المدخرات الإجبارية التي يحققها قطاع الأعمال (أرباح غير موزعة، ومخصصات

---

[١] الدخل القومي هو: مجموع الدخول التي عادت على عوامل الإنتاج؛ نتيجة مساهمتها في تحقيق الناتج القومي (مجموع ما أنتجه الاقتصاد القومي من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة غالبًا ما تكون عامًا) خلال فترة زمنية معينة غالبًا ما تكون عامًا؛ أي مجموع الفوائد التي حققتها رءوس الأموال المقترضة، والأجور المدفوعة للعاملين، والريع الناتج عن الأرض والمباني والعقارات، والأرباح التي حققها المنظمون وغيرهم من فئات المجتمع الأخرى (الأطباء – المحامين ...).

عبد الله الصعيدي: محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد، التحليل الاقتصادي الجزئي، دار النهضة العربية، القاهرة، ب ت، ص ٣٨٤.

[٢] رمزي زكي: مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، مرجع سابق، ص٣٨، عمار السيد عبد الباسط: أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٣٩.

الإهلاك) [١]، وكذلك المدخرات لدى صناديق التأمين، والمعاشات والضرائب والادخار الحكومي.

الادخار المحلي = قيمة الدخل المحلي – قيمة الاستهلاك الكلي[٢].

٢-الادخار الخارجي:

فإنَّه يتمثل في صافي معاملات أطراف النشاط الاقتصادي مع العالم الخارجي؛ أي الفرق بين قيمة الصادرات والواردات التي يقوم بهما النشاط الاقتصادي القومي خلال عام، في علاقته مع اقتصاديات الدول الأخرى، وتتمثل الصادرات والواردات في السلع كافة، سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية، زراعية أو صناعية، مواد أولية أو نصف مصنعة أو تامة الصنع، والخدمات المتنوعة: كالتأمين، والنقل، والسياحة، وكذلك عائد الاستثمارات الأجنبية، إلخ[٣]، ويتمثل الادخار الخارجي أيضًا في المنح والقروض والاستثمار الأجنبي في الداخل (الموارد الخارجية في التمويل)[٤].

الفرع الثالث-

من حيث مصادر الادخار:

يمكن تقسيم مصادر التمويل المحلي على ثلاثة مصادر أساسية؛ وهي: مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال، ومدخرات القطاع الحكومي:

---

[١] دحو محمد وفقيقي سعاد: محددات الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري ـ دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٥: ٢٠١٥)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد٢٤ ، العدد١، الجزائر، ٢٠٢١، ص١٥٢.

[٢] عمار السيد عبد الباسط: أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٣٩، ١٤٠.

[٣] عبد الله الصعيدي: محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص ٢٤٧، ٢٤٨.

[٤] عبد الله الصعيدي: الادخار والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٢٢.

١- **مدخرات القطاع العائلي:** وهي المدخرات التي يمكن استثمارها مباشرة في مجال الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة، وذلك بشراء الآلات والمعدات اللازمة، وإصلاحها، وبناء المباني[١]، ويمكن إقراضها إلى قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والقطاع الحكومي، إمَّا بطريقة مباشرة أو بطريق غير مباشر عن طريق البنوك[٢] وصناديق التوفير الرسمية كصندوق توفير البريد، وتتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح التصرف فيه (الدخل بعد تسديد الضرائب والتأمينات والاستقطاعات من الدخل)، وبين الإنفاق على أوجه الإنفاق الاستهلاكي المختلفة[٣].

مدخرات القطاع العائلي = الدخل المتاح التصرف فيه – الإنفاق الاستهلاكي.

وتتكون دخول هذا القطاع من:

الأجر: مقابل ما يبذلونه من عمل (مرتبات، وأجور، ومكافأت)؛ أي عائد مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات، والفوائد: التي يحصلون عليها من إقراضهم لرأسمالهم أو حيازة السندات والأسهم وسندات الخزانة[٤]، وريع الأراضي الزراعية، وربح للمنظمين.

---

[١] مشير الوردي: المحددات الاقتصادية لادخار العائلات الجزائرية لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطي: بنك دارسة قياسية اقتصادية للفترة (١٩٨٧ ـ ٢٠١٩)، مرجع سابق، ص٢٥١.

[٢] مروة محمد علي مصطفى: أثر الإصلاح المصرفي على معدلات الادخار والاستثمار، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص ٧٢.

[٣] علي لطفي ومحمد رضا العدل: التنمية الاقتصادية – دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٦ – ١٩٨٧، ص ١٩٦.

[٤] عمار السيد عبد الباسط: أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٤٠.

وتُعَدُّ مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية[١]، ويتخذ الادخار العائلي أو الفردي صورًا متعددة؛ مثل: عقود التأمين على الحياة، ونظم التأمينات الاجتماعية، والمعاشات، والزيادة في الأصول السائلة (أرصدة نقدية – أسهم وسندات)[٢]، وودائع بالبنوك، وشهادات استثمار.

٢- **مدخرات قطاع الأعمال:** تتكون المدخرات لدى هذا القطاع من الاحتياطي، والأرباح غير الموزعة (التي تحتجز بعد دفع الضرائب وتوزيع جانب من الأرباح على حاملي الأسهم، وحجز مقابل الاستهلاك)[٣]، وتُعَدُّ الأرباح المصدر الرئيس لتكوين المدخرات، وتتجه هذه المدخرات إلى نفس النشاط، أو نواحي مرتبطة به، ويلجأ هذا القطاع في بعض الأحيان إلى الاقتراض من المؤسسات المالية؛ لتمويل استثماراته، فالأرباح المعاد استثمارها عادة لا تكفي استمارته، فيعتمد بالإضافة لها على القروض من المصارف، ومن المؤسسات المالية[٤]. وهنا تظهر أهمية مدخرات القطاع العائلي في تمويل قطاع الأعمال وزيادة نشاطه.

٣- **مدخرات القطاع الحكومي:** تتمثل في ذلك الجزء من الإيرادات العامة للدولة، الذي لا يذهب إلى الاستهلاك العام[٥]، ويتمثل في الإيرادات السيادية (الضرائب، الإصدار النقدي)، وممتلكات الدومين الخاص للدولة، وكذلك الاقتراض الداخلي

---

[١] مروة محمد علي مصطفى: أثر الإصلاح المصرفي على معدلات الادخار والاستثمار، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص٧٢.

[٢] عبد الله الصعيدي: محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص٣٥٠.

[٣] محمد مبارك حجير: السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٦٠ –٦١.

[٤] مروة محمد علي مصطفى: أثر الإصلاح المصرفي على معدلات الادخار والاستثمار، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص ٧٢.

[٥] علي لطفي ومحمد رضا العدل: التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص١٩٧.

(أذونات الخزانة)، والاقتراض الخارجي (القروض)، والمنح وصافي القطاع الخارجي متمثل في الصادرات والواردات[١].

الفرع الرابع-

من حيث الغرض من الادخار:

ويمكن تقسيم الادخار بحسب الغرض من ادخار على منتج واكتناز:

الادخار المنتج: أي أنَّ الغرض من الادخار توجيه إلى الاستثمار سواء كان المدخر هو المستثمر، فيقوم بالادخار لتوسيع نشاطه أو يكون المستثمر شخص آخر غير المدخر، وهنا قد يضع المدخر المال مباشرة تحت يد المستثمر بأن يشتري في أسهم الشركة، ويصبح شريكًا مساهمًا، وقد يتم وضع المال تحت يد المستثمر بطريقة غير مباشرة بأن يقوم المدخر بوضع المال في البنوك، أو شركات التأمين، أو صناديق توفير البريد، وهي بدورها تقرض الأموال المدخرة إلى المستثمرين، وأي كان الأمر، فالادخار بهذا المعنى يساعد على تكوين رأس المال؛ ومن ثم تعزية عملية التنمية الاقتصادية[٢]، وهذا الادخار يُعَدُّ ادخارًا منتجًا؛ لأنَّه يحول الأرصدة النقدية إلى رأس مال عيني مُنتج (آلات – منشئات – أجهزة فنية، إلخ[٣])، ويقوم هذا التحويل بدور رئيس في زيادة معدلات النمو الاقتصادي[٤].

---

[١] عمار السيد عبد الباسط: أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٤٠.

[2] Dudley Seers and Leonard Joy Harmondsworth: Development in a Divided World Edited, Op.Cit, P249.

[٣] عمار السيد عبد الباسط: أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٤١.

[٤] عبد الله الصعيدي: الادخار والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٧.

الاكتنـاز: وقد يكون الغرض من الادخار هو مجرد الاكتناز؛ أي يحتفظ الأفراد بمدخراتهم في شكل نقدي دون توجيهها إلى الاستثمار؛ بمعنى الاحتفاظ بالمدخرات في المنزل، أو شراء الذهب والأراضي والعقارات[١]، فالاستثمار بالمضاربة في الأراضي والعقارات لم يؤدِ إلى تكوين رأس المال، فالأرض موجودة، ولم تسهم عملية الادخار هذه في خلق شيء لم يكن له وجود[٢]؛ أي الاحتفاظ بالمال بعيدًا عن الاستثمار[٣].

يتشابه كل من الادخار والاكتناز في أنَّ كلًّا منهما عبارة عن جزء من الدخل لا ينفق على الاستهلاك في الوقت الجاري، إلَّا أنَّ اكتناز المال لا يعرض في سوق المال، بل يحتفظ به الأفراد في شكل نقدي، فالمال هنا يهرب من دوره في الاقتصاد القومي، إذن الاكتناز ثروة معطلة لا يستفاد منها الاقتصاد القومي[٤]؛ أي احتجاز لجزء من الدخل دون استثمار؛ ومن ثَمَّ فهو لا يشارك في الدورة الاقتصادية؛ مِمَّا يخرجه عن مفهوم الادخار[٥].

---

(1) Eduardo Cavallo and Tomás Serebrisky: Saving for Development ـ How Latin America and the Caribbean Can Save More and Better, Inter-American Development Bank, Washington, DC, USA, 2016, P55.

(2) Stephen Enke: Economics for development, Dennis Dobson, Britain, London, 1964, p 210.

(3) Dudley Seers and Leonard Joy Harmondsworth: Development in a Divided World Edited, Op.Cit, P249

(4) kenneth kurihara Cracks: Monetary theory and public policy -George Allen& Unwin LTD, London, 1960, P 106.
http://books.google.com.eg/books?hl=ar&id=ijI5AAAAMAAJ&q

(٥) عبد الله محمد البدارين: محددات الادخار الخاص في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، مجلد١٩، العدد١، الأردن، ٢٠١٨، ص١٨٦.

والاكتناز بصورة عامة كالاحتفاظ بالذهب أو الفضة أو سائر العملات في صورة نقود يترتب عنه آثار سلبية بالتنمية الاقتصادية، فإذا كان الاستهلاك بديلًا عن الادخار، فإنَّ كلًّا من الاستهلاك والادخار بديلٌ عن الاكتناز، وإذا كان الادخار يتضمن التضحية بالاستهلاك الحاضر فإنَّ الاكتناز يتضمن التضحية بالاستهلاك الحاضر والفوائد التي تعود على الفرد والمجتمع من استثمار هذه الأموال[١].

وبعد هذا العرض لأنواع الادخار سوف نقصر الدراسة على المدخرات المحلية الاختيارية للقطاع العائلي؛ فما هي العوامل التي تحدد حجم المدخرات الاختيارية المحلية لهذا القطاع؟ وهل مصر تحقق معدلات ادخار مرتفعة أم منخفضة؟ وما أسباب ذلك؟ وما السبيل لرفع المدخرات المحلية؟

الجدير بالذكر هنا أنَّه على الرغم من أهمية تكوين رأس المال فإنَّ البلاد النامية تتميز بندرة وضعف تكوين رأس المال، فنسبة تكوين رأس المال تتراوح ما بين ٥٪ إلى ٧٪ في هذه البلاد من الدخل القومي، في المقابل نجد أنَّ في البلاد المتقدمة اقتصاديًّا نسبة تكوين رأس المال تتراوح ما بين ١٥٪ إلى ١٨٪[٢]، فعلى سبيل المثال يبلغ إجمالي الادخار من إجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٪ عن عام ٢٠٢٠، وكندا ١٨.٨٨٪، و٢٥٪ الاتحاد الأوربي[٣].

---

(1) Dudley Seers and Leonard Joy Harmondsworth: Development in a Divided World Edited, Op.Cit, P 249.

(٢) سعيد ماهر حمزة: المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية تجارب أفريقية وعربية، دار المعارف، القاهرة، ب ت، ص ٣١.

(3) إجمالي الادخار (% من إجمالي الناتج المحلي) - United States, European Union | Data (albankaldawli.org)
On22/10/2022, At07:32PM.

وبِنَاءً عليه **نرى** أنَّ المشكلة الحقيقية التي تواجه البلدان النامية هي قلة المدخرات، فالمدخرات هي مورد رئيس للتمويل التنموي، فلا بُدَّ من زيادة حجمها بما يكفي للحفاظ على المعدل السائد لدخل الفرد في ظل المعدل العالي للنمو السكاني، وليس المشكلة في ضئيلة المدخرات فقط، ولكن ما يتوفر منها لا يوجه إلى الأغراض الإنتاجية؛ مِمَّا يعوق تراكم رأس المال، وهو عنصر رئيس من عناصر التنمية السريعة والفعالة، ويترتب على انخفاض الميل الحدي لادخار ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك؛ ومن ثَمَّ انخفاض الدخل والفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، فما أسباب ذلك؟ وما العوامل المحددة للادخار؟

إنَّ العوامل التي تؤثر في السلوك الاستهلاكي، والتي تؤثر بدورها في السلوك الادخاري يمكن تقسيمها على مجموعتين من العوامل أو المحددات؛ وهي: العوامل الشخصية المحددة للادخار؛ وهي خاصة بالأفراد (المبحث الأول)، والعوامل الموضوعية المحددة للادخار؛ وهي خاصة بالاقتصاد القومي (المبحث الثاني)، ثم نتكلم عن تطور معدل الادخار الخاص في مصر (المبحث الثالث)، والمقترحات لزيادتها (المبحث الرابع).

المبحث الأول-

العوامل الشخصية المحددة للادخار:

توجد مجموعة من العوامل الشخصية التي تؤثر في الادخار، وتختلف تأثيرها من فرد لأخر، ومن مجموعة سكانية لأخرى، ومن مجتمع لأخر[١]، وتختلف العوامل الشخصية المحددة للادخار عند الأفراد (المطلب الأول) عنه عند المشروعات الصناعية والتجارية (المطلب الثاني)، كما تؤدي المعتقدات الدينية دورًا في زيادة أو انخفاض معدل الادخار، فسوف نعرض لموقف الإسلام المُشَجِّعِ من تكوين رأس المال والادخار في (المطلب الثالث).

المطلب الأول-

العوامل الشخصية المحددة للادخار بالنسبة للأفراد:

سوف نوضح في هذا المطلب ماهية العوامل الشخصية ومحدداتها بالنسبة للإفراد (الفرع الأول)، وأثر هذه العوامل في الادخار المحلي الاختياري (الفرع الثاني).

---

[١] توجد مجموعة من العوامل الشخصية التي تحدد قرار الاستهلاك أو الامتناع عن الاستهلاك (الادخار)، ونذكر منها: البخل، والميل إلى التدبير، ودافع دورة الحياة (لمواجهة زيادة احتياجات الفرد تعليم الأولاد والشيخوخة وغيرها)، ودافع التحسين؛ أي أنَّ الفرد يدخر جزءًا من دخله لإنفاقه في المستقبل، وتحسين حالته المعيشية، ودافع الاستقلال، ودافع الإحلال (الاستفادة من سعر الفائدة أو ارتفاع قيمة الأصول)، ودافع الأعمال والمضاربة، ودافع التوريث، ودافع الدفع المؤجل؛ (أي أنَّ الأفراد يستقطعون جزءًا من الدخل لادخاره؛ لشراء بعض السلع المعمرة في المستقبل).

لمزيد من التفاصيل انظر:

طلعت الدمرداش إبراهيم: مبادئ في علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص٣٥١ وما بعدها.

الفرع الأول-

ماهية العوامل الشخصية:

يتوقف الميل إلى الادخار على مجموعة من العوامل الشخصية التي تعود إلى الخصائص الأساسية للطبيعة الإنسانية، وإلى العادات والنظم الاجتماعية[١]، والعوامل النفسية والتربوية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ أول بداية "لبنوك الادخار" كانت للفقراء في بريطانيا، دعا إليها "دانيال ديفو"، فقد دعا إلى قوة عائدات الادخار، واقتراح مختلف الأساليب لتشجيعه، فدعا إلى "بنوك الادخار" كبديل لعمل الخير، وإعالة الكنيسة للفقراء، وانتشار الحركة بسرعة، وحققت نجاحًا كبيرًا في وقت مبكر، فقد كان لديه رؤية تطبيقية واضحة، فقد دعا إلى نظرية "الادخار ليوم صعب"؛ إذ إنَّ جميع الأشخاص في وقت عافيتهم والشباب، يكونوا قادرين على العمل؛ لذا ينبغي لهم وضع بعض النقود الصغيرة كتأمين في أيد أمينة، أو كمخزن لهم في البنك، إذا مر العمر أو حدث حادث يمنعهم عن العمل، أو حين يكونون غير قادرين على إعالة أنفسهم، وأول ما بدأت الفكرة كانت أشبه ما يكون بالادخار الإجباري، أو التأمينات الاجتماعية إلى أنْ ظهر مَنْ ينادي بضرورة أن يكون الشخص حرًّا في سحب أمواله، وقتما يشاء، فظهرت بنوك الادخار التي تشبه البنوك في الوقت الحالي، فكل شخص حرٌّ في أن يسحب مدخراته حسب تقديره الخاص من البنك، وتم تدشين أول بنك لجمع المدخرات بإنجلترا في عام ١٦٩٤، تلاه بنك اسكوتلاند في ١٦٩٥ميلادية[٢].

---

[١] حمدية زهران: مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، مرجع سابق، ص ١١١، ١١٢.

(2) H. Oliver Horne : A history of savings banks, Oxford University Press, London, 1949, p2:10

فإنَّ الرغبة في مستقبل أفضل، ووجود مجهول لا نعلمه في المستقبل؛ يدفع الأفراد إلى الادخار، كذلك الخوف من المجهول، والأحداث السيئة غير المتوقعة: كالمرض، والخسارة غير المتوقعة، والتفكير في ضمان مستقبل الأبناء – هو أيضًا مِمَّا يدفع الأفراد إلى الادخار[١].

وقد خلص كينز إلى أنَّ الادخار في المدى القصير يعتمد على العوامل الموضوعية، وليس العوامل الشخصية؛ إذ إنَّ العوامل الشخصية لا تتغير تغيرات واضحة في المدة القصيرة إلَّا في الظروف غير العادية أو الثورية فحجم المدخرات في المدة القصير يتوقف على العوامل الموضوعية[٢]، وخاصة التغيرات في الدخل.

وقد قسم كينز العوامل الشخصية التي تحفز الأفراد على الادخار إلى ثمانية عوامل، هي:

١. دافع الحذر: وتكوين مخزون لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة، كحدوث بعض الظواهر الطبيعية السيئة: كالزلزال، أو ثورة، أو العزل من الخدمة.
٢. دافع الاحتياط: تكوين احتياطي لمواجهة حوادث متوقعة؛ مثل: الشيخوخة، أو المرض، أو اعتزال الخدمة، أو زواج الأبناء، وتزايد الأعباء المستقبلية: كارتفاع الأسعار، والإنفاق على المعالين، وكبر السن، والتي تقلل من الدخل المستقبلي.
٣. طبيعة العادات والتقاليد الاجتماعية الحاكمة لأنماط السلوك الادخاري والاستهلاكي في المجتمع، والتمتع بالزيادة المتدرجة في الإنفاق، والتطلع لتحسين مستوى المعيشة بالتدريج.

---

[١] رفعت المحجوب: الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٩١.

[٢] انظر العوامل الموضوعية في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

٤. دافع تأجيل الاستهلاك والاستمتاع بالفائدة: بحيث يفضل الفرد الاستهلاك المؤجل الأكبر قيمة عن الاستهلاك الحالي الأقل قيمة.

٥. دافع الإحساس بالاستقلالية: التمتع بنوع من الاستقلال والحرية في التصرف.

٦. دافع تكوين رأس المال: يُستَخدم في المضاربة والتجارة.

٧. حماية الورثة بترك ثروة لهم.

٨. إرضاء حب البخل عند البخلاء[١]: الذي يمنع الفرد من إتيان فعل الإنفاق في حد ذاته.

وتقوم عملية الادخار –أي كان الدافع المحرك لها– على عمادين أساسيين؛ هما: القدرة الادخارية، والرغبة الادخارية:

فالقدرة الادخارية: هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، ويحددها الفرد حسب ظروفه ودخله، فيحدد حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف حجم الإنفاق على نظام معيشة الفرد وتصرفاته؛ ومن ثم فإنَّ القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل بصفة مطلقة، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر، وتتغير بتغير الظروف.

[١] جون ماينارد كينز: النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروس، مراجعة عبد الله شحاتة خطاب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص١٥٧، ١٥٨، محمد مبارك حجير: السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٦٧، ٦٨، رفعت المحجوب : الاقتصاد السياسي، جـ١، مرجع سابق، ص ٤٥٨، ٤٥٩، أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص ١٠٢، عمار السيد عبد الباسط : أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٤٦، ١٤٧.

أمَّا الرغبة الادخارية: فهي موضوع نفسي وتربوية وتثقيفي تزيد وتضعف تبعًا للدوافع التي تحفز الفرد على الادخار، ومقدار تأثر الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع[١].

ونرى أنَّ أهم الدوافع النفسية والتربوية والثقافية للادخار هي الامتناع عن الاستهلاك عندما يرتفع الدخل، والرغبة في الإثراء؛ ومن ثَمَّ تنظيم الإنفاق وترشيده تبعًا للتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة.

الفرع الثاني-

أثر العوامل الشخصية في الادخار المحلي الاختياري:

للعوامل الشخصية أثر في تحديد حجم الادخار المحلي الاختياري، ويظهر أثر العوامل الشخصية في نوعين من العوامل: النوع الأول- العوامل التي تعمل على زيادة المدخرات بالإيجاب، وتوجه إلى الاستثمار، والنوع الثاني- عوامل أخرى تعمل على انخفاض حجم المدخرات، وتؤثر بالسلب في معدل الادخار المنتج؛ أي مدخرات لا توجه إلى الاستثمار، وذلك على التفصيل الآتي:

أولًا- العوامل الشخصية التي تعمل على زيادة المدخرات بالإيجاب (توجه إلى الاستثمار):

نرى أنَّ العوامل الشخصية التي تعمل على زيادة المدخرات بالإيجاب تتمثل في:

١- زيادة الدخل بنسبة ثابتة أو الحصول على أعلى دخل:

إنَّ رغبة الأفراد في زيادة دخولهم لمواجهة أعباء المعيشة المتزايدة وتأمين مستقبل الأولاد بترك ثروة لهم، أو تكوين رأس مال للمضاربة أو التجارة تدفعهم إلى زيادة مدخراتهم، وذلك بالادخار في البنوك أو صناديق الائتمان وصناديق التوفير، وذلك مقابل الحصول على فائدة، أو بالمضاربة في سوق رأس المال، وشراء أسهم من

[١] صباح نوري عباس وعمار رفعت قطب: أثر زيادة الدخل على حجم الإيداع -بحث تطبيقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد٢٣، بغداد، ٢٠١٠، ص٢٩٥.

البورصة رغبةً في الحصول على أعلى عائد، وسواء كانت المدخرات موجهةً إلى سوق رأس المال أو البنوك فإنَّها تكون مدخرات إيجابية ومنتجة، وتساعد في الاستثمار، وتمويل خطط التنمية الاقتصادية.

٢- التعليم:

ويقصد بالتعليم الدرجة العلمية التي يحصل عليها الفرد، فكلما كان الشخص حاصلًا على درجة علمية أعلى؛ كان أكثر قدرة على الادخار؛ فللتعليم أثرٌ إيجابيٌّ في تعزيز المدخرات[١]، ويؤثر التعليم في معدل الادخار من جهتين: الأولى- كلما كان الفرد حاصلًا على درجة علمية أعلى زاد دخله، وأصبح أكثر قدرة على الادخار، والثانية- تتمثل في أنَّ التعليم يساعد الفرد على استخدام الوسائط الإلكترونية، ويمحي الأمية المالية؛ فيكون أكثر قدرة على الادخار[٢]؛ لإلمامه بالأوعية الادخارية.

وقد اهتمت الكثير من البلدان المتقدمة بإعداد الاستراتيجيات الوطنية لتوفير التعليم المالي في المدارس والكليات والجامعات؛ من أجل تعزيز مدخرات القطاع العائلي؛ لتعويض الجوانب السلبية الناتجة عن زيادة نسبة التقاعد على الادخار[٣]، فقد

(1) Neema Mori: Determinants of individual savings among Tanzanians, Op.Cit, p357.

(2) Chandralekha Ghosh and Rimita Hom Chaudhury: A Comparative Study of Saving Behaviour Between India and China, Op.Cit, p9.

(3) Ebrahim Rezaei: Demographic changes and savings behavior: the experience of a developing country, Journal of Economic Studies, Emerald Publishing, Vol. 49, No. 4, U.K, 2022, p604.

أدى برنامج التثقيف المالي في المدارس الثانوية العامة في البرازيل إلى تحسين محو الأمية المالية[١].

ثانيًا- العوامل الشخصية التي تعمل على انخفاض حجم المدخرات: (مدخرات سلبية، ادخار دون استثمار، ادخار غير منتج)، واستراتيجية علاجها:

١. الاكتناز.
٢. التقليد والمحاكاة.
٣. الشائعات وتوقعات الأفراد المستقبلية.
٤. الإعالة.

وسوف نوضح أثر كل عامل من هذه العوامل فيما يأتي:

أولًا- الاكتناز:

ويعني حبس جزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك، وحجبه عن الانخراط في الدورة الاقتصادية والنقدية للمجتمع[٢]، وهو صورة عقيمة من صور الادخار؛ لأنَّه يشمل الاحتفاظ بالمدخرات بعيدًا عن أي شكل من أشكال الاستثمار المنتج[٣]، فهو سلوك سلبيٌّ من وجهة نظر النشاط الاقتصادي[٤]، **ونرى** أنَّ الادخار

---

(1) Eduardo Cavallo and Tomás Serebrisky: Saving for Development ـ How Latin America and the Caribbean Can Save More and Better, Op.Cit, P228.

[٢] أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص١٠٤.

[٣] الاستثمار المنتج: هو الاستثمار الذي يؤدي بشكل مباشر إلى زيادة الإنتاج وزيادة فرص العمل. شريف عروم: محددات الادخار والاستثمار- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠: ٢٠١٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥ ، ص٤.

[٤] أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص١٠٤.

غير الرسمي في مجموعات يأخذ حكم الاكتناز؛ وذلك لأنَّ هذه الصورة تعني الاحتفاظ بالنقود بعيدًا عن الدورة الاقتصادية والنقدية للمجتمع، ويفضل النساء مصادر الادخار غير الرسمي عن الرجال؛ بسبب التصور بأنَّ المصادر الرسمية مخصصةٌ للأشخاص ذوي الدخل المرتفع[١]، أو الخوف من التعامل مع البنوك أو انخفاض مستوى التعليم أو الأمية المالية (عدم التثقيف المالي بالخدمات المصرفية).

صور الاكتناز:

١- حجب النقود بعيدًا عن الاستعمال لفترة ما طالت أم قصرت؛ بمعنى الاحتفاظ بالنقود في المنزل[٢]، أو الادخار غير الرسمي.

٢- الأحجار الكريمة والحلي والتحف النادرة والمقتنيات التاريخية (طوابع– لوح زينة)؛ كمَنْ يشتري لوحة فنان مشهور بمبلغ كبير من النقود.

٣- الذهب: وهو الحجم الأكبر من الاكتناز العالمي[٣]، وشراء الأراضي والعقارات.

أسباب الاكتناز:

١- ترجع أسباب الاكتناز إلى **بعض الصفات غير الحميدة في الإنسان:** كالبخل، والخوف، ولا تبرره أي اتجاهات إيجابية، فالفرد لا ينظر إلى المستقبل، ولكنه يستجيب لدواعي الحاضر، وحبُّ المال في ذاته والاكتناز هنا يعكس البخل والخوف، ويكثر الاكتناز في الدول النامية خاصة لدى الطبقات الغنية فيها، أمَّا الدول المتقدمة فإنَّه يوجد في ظروف معينة؛ مثل: عدم الثقة في البورصة والبنوك، وفي أوقات الحروب والأزمات السياسية.

---

(1) Neema Mori: Determinants of individual savings among Tanzanians, Op.Cit, P366.

[٢] عادل حشيش: أصول الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية، إسكندرية، ١٩٨٠، ص٣٨٩.

[٣] عبد الله الصعيدي، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٧٣.

٢- **دافع المضاربة:** فمَنْ يكتنز ذهبًا أو نقودًا (عملات أجنبية صعبة مثلًا) لفترة معينة يطمع في تحقيق أرباح رأس مالية مستقبلية حيث ينتظر ويتوقع ارتفاع أسعار الذهب أو العملات الأجنبية.

٣- **مستوى النشاط الاقتصادي وحالته:** فيزيد الاكتناز في فترة عدم الاستقرار، والبلبلة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. (ظروف الحرب، نزاعات إقليمية ودولية، ثورات، الأزمات الاقتصادية) فالاكتناز هنا يعكس خوفًا اقتصاديًّا وقلقًا.

٤- **العادات والتقليد:** وهي تختلف باختلاف الفئات والطبقات الاجتماعية، ففي البلاد النامية هناك مَنْ يستمتع، أو يفضل الاحتفاظ بالنقود الشخصية في المنزل بعيدًا عن البنوك، وهناك مِنَ الطبقات المتوسطة والعليا مَنْ يفضل الاحتفاظ بالنقود في صورة ذهب أو مجوهرات، وتزيد هذه الظواهر في المجتمعات النامية حيث يضعف النشاط الاقتصادي بصفة عامة، فالاكتناز يعكس حالة التخلف الاقتصادي[١]، واستجابة الناس لما تمليه عليهم العادات والتقليد والعرف الذي يؤثر بالسلب في الادخار[٢].

٥- جهل الأفراد بفوائد الادخار المنتج ووسائل الادخار في المؤسسات الادخارية، أو مستبعدين من استخدام الخدمات المالية المصرفية[٣].

---

[١] أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص ١٠٥، ١٠٦.

[2] Raymond firth and b.s.yamey: Capital. Saving and credit in peas and societies , Op.Cit, p 22.

[3] Neema Mori: Determinants of individual savings among Tanzanians, Op.Cit, p361 & 362.

يزيد ادخار المرأة في المنزل والمؤسسات غير الرسمية.

Ibid,P367.

تقيم الاكتناز: كأثر محدد للادخار وأثره في الاقتصاد القومي:

أثار الاكتناز الاقتصادية السلبية:

١- خفض معدلات الادخار المنتج.

٢- تؤدي زيادة الاكتناز إلى الإبطاء في سرعة الدورة النقدية؛ مِمَّا يؤدي إلى الانكماش الاقتصادي.

آثار الاكتناز الإيجابية:

يسحب جزء من المعروض النقدي، ويوجه إلى الذهب أو الأشياء النفيسة؛ مِمَّا يؤدي إلى خفض معدلات التضخم[١].

تعقيب: يؤدي ارتفاع الميل إلى الاكتناز إلى صعوبة تجميع المدخرات لا سيما لارتفاع ثمن الذهب؛ ومن ثَمَّ أثمان الحُلي والمجوهرات[٢]، **فنرى** أنَّ خير الأمور الوسط، فعلى المجتمع ألَّا يمنع الاكتناز، ولا يزيد منه، فعلى البنوك والمؤسسات الادخارية عبء نشر الوعي بأهمية الادخار المنتج والموجه إلى الاستثمار والتنمية، ولكن نحن لا نحارب الاكتناز بمعنى شراء التحف والذهب، لكن في الحدود المعقولة؛ أي لا تزيد عن الحد حتى لا تضر بالاقتصاد القومي.

و**نرى** تشجيع الأفراد على إيداع مدخراتهم في البنوك، أو شراء أسهم وسندات من البورصة، أو تشجع الأفراد على توظيف الأموال.

الفرق بين الاكتناز والتوظيف:

التوظيف: هو استخدام الأفراد والمشروعات لجزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك في أنشطة بعيدة عن تخصصهم تُدِرُّ عليهم دخلًا. فالتوظيف سلوك إيجابي

---

[١] عبد الله الصعيدي، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٧٣.

[٢] حسين عمر: التخطيط الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣٣٥.

من وجهة نظر النشاط الاقتصادي، فيقوم بتدوير الجزء المدخر في الدورة النقدية للمجتمع، ويتمثل هدف التوظيف في الحصول على أعلى دخل من تشغيل المدخرات، كمن يضارب في البورصة يَهْدُفُ إلى الحصول على أعلى دخل ممكن[١]، وقد يكون هدف الشخص الحصول على دخل ثابت كمن يضع نقوده في وديعة بنكية بسعر فائدة متفق عليه، ومعلن سابقًا.

موقف الإسلام من الاكتناز:

يحثُّ الإسلامُ على الادخار، ويمنع الاكتناز؛ لأنَّه يَضُرُّ بالاقتصاد القومي، ويَحْرِمُ الناسَ ثمارَ الادخار، فقال تعالى: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم[٢])، فالاكتناز هو اقتطاع جزء من الأموال من الدخل بعد الوفاء بمتطلبات الاستهلاك، لكن هذا الاقتطاع لا يعمل على إعادة الاستثمار لتحقيق تراكم رأس المال، وإنَّما للاكتناز غير المثمر أو تجميد الأموال بدلًا من تثميرها؛ مِمَّا يلحق ضررًا بالناس والاقتصاد القومي، فعلى الناس استثمار الادخار، وإدخال الأموال المدخرة في الدورة الاقتصادية.

ثانيًا- التقليد والمحاكاة:

والمقصود هنا تقليد أغنياء الدول النامية لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة سواء السلع الكمالية أو حتى أشكال الترفيه[٣]، فارتفاع دخول أفراد هذه الطبقة يؤدي

---

[١] أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص ١٠٦، ١٠٧.

[٢] انظر إلى المطلب الثالث من المبحث الأول: موقف الإسلام المُشَجِّعِ من تكوين رأس المال والادخار من هذه الدراسة.

[3] Albert O . Hirschman : the strategy of economic development , Op.Cit, p 37.

إلى إنفاقهم على السلع الاستهلاكية، وسلع التباهي والمفاخرة بشكل ترفي وببذخ[١] مقلدين أغنياء الدول المتقدمة، وتُسمَّى هذه الظاهرة "الاستهلاك لمجرد المحاكاة أو التشبه بالغير[٢]"، ووصف نركسي هذه الحالة: أنَّ المعلومات التي لدينا عن أغنياء الدول النامية أنهم يقلدون أنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة، وانتشر هذا النمط، وكان من الأفضل ألا ينتشر[٣].

وظهر أثر التقليد على أوسع نطاق بعد الحرب العالمية الثانية، وما فرضته من حرمان أثناء نشوبها، فسعت الدول النامية إلى تقليد الأنماط الاستهلاكية المعروفة في المجتمعات المتقدمة[٤]، وأدَّى فتح الأسواق إلى سهول وصول السلع الاستهلاكية الترفيهية إلى الدول النامية عن طريق الاستيراد من الخارج، فالسلع الترفيهية لا يمكن

---

[١] لقد وفر المسئولون الذين لا رادع لهم، الذين يحولون الكثير من المال العام إلى أصولهم الشخصية، وينهبون الثروة على نطاق واسع من خلال فقاعات الإسكان– الكثير بسبب ميولهم الادخارية العالية للغاية، وتستثمر الفئة الغنية مدخراتها في الاستثمار غير المنتج، والاستهلاك الفاخر، ومقامرة الكازينو، فقد تفوقت الصين على الولايات المتحدة في ٢٠١٠ واليابان ٢٠١٥ كأكبر مستهلك للسلع الفاخرة في العالم رغم أنَّ الصين لا تزال دولة فقيرة من حيث دخل الفرد، فقد بلغ الإنفاق الصيني على مختلف أشكال المقامرة في جميع أنحاء العالم حوالي ٩٢.٣ مليار دولار سنويًا، ويسعى الكثير من الصينيين الذين حصلوا على أموال جديدة إلى الهجرة إلى البلدان المتقدمة، وإيداع ثرواتهم في الخارج.

Qingbin ZHAO: Trade and Finance in Emerging Markets and Developed Countries, Op.Cit, p16, Footnote6.

[٢] صلاح الدين نامق: محددات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠–١٩٧١، ص١٨٣.

[3] R.nurkse: Problems of capital information in underdeveloped countries countries' oxford university press New York, 1953, p61 :62.

[٤] حسين عمر: التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٣٥.

أن تصنع داخليًا؛ لأن شعوب دول النامية لا تملك التكنولوجيا لصناعتها؛ ولأنها تطلع عليها من الخارج.

وتتعرف الدول النامية على هذه السلع من خلال عرضها بالمحلات التجارية، والاطلاع على الكتالوج العربي الذي يحدد طريقة الاستخدام، والإعلانات بوسائل الدعاية والإعلان: كالتلفزيون، والإعلانات الممولة على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك يطلعون عليها من خلال الأفلام الأجنبية التي تعرض على شاشات العرض في الدول النامية، وتعمل الشعوب النامية على اقتنائها[١].

كذلك المصريون الذين كانوا يعملون في الخارج، فقد تعرفوا على هذه السلع، وتؤدي العولمة دورًا كبيرًا في هذا المجال، فنتيجة للتقدم الهائل في وسائل المواصلات والاتصالات، والتكنولوجية المتطورة، والنمو المتزايد لشركات دولية النشاط؛ أصبح العالم يتجه إلى نفس النمط الاستهلاكي في مختلف الدول، والمناطق والأقاليم، فالمستهلكون في مناطق مختلفة من العالم يستهلكون نفس السلع والخدمات في الوقت نفسه، ومن أمثلة ذلك الفنادق والقرى السياحية، والسيارات الفارهة، وأجهزة سامسونج الكهربائية، وأغذية نستلة، ومنسوجات بنتون ... وغيرها من السلع التي لا يقتصر استهلاكها على دولة بعينها؛ مِمَّا أضاف الطابع العالمي للاستهلاك (تدويل عملية الاستهلاك)[٢]، وهي من تحديات العولمة بالنسبة لدول الجنوب الفقير والدول النامية.

وبِنَاءً عليه **نرى** أنَّ عامل التقليد والمحاكاة له أثره المهم في زيادة الميل إلى الاستهلاك والاكتناز، وخفض الميل المتوسط والحدي للادخار، فالجزء الأكبر من الدخول يتوجه إلى استهلاك السلع المستوردة وخصوصًا السلع الترفيهية، فهذا العامل يؤدي إلى خفض معدلات الادخار، وزيادة الميل للاستيراد، فالاستهلاك لمجرد

---

[١] صلاح الدين نامق: محددات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٨٣.

[٢] صلاح زين الدين: دراسات في تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، ب ت، ص٣٤٤.

المحاكاة والتقليد الأعمى ظاهرة غير صحية في الدول النامية؛ لأنَّها تؤثر تأثيرًا سلبيًّا في قدرة الطبقات الغنية على الادخار؛ ومن ثَمَّ تكوين رأس المال اللازم للاستثمار المؤدي إلى التنمية، كما تؤدي إلى تسرب الأموال إلى الخارج، لدفع ثمن السلع الترفيهية المستوردة، وكان أولى استثمارها في الداخل.

العلاج:

١- **تغير نمط الاستهلاك:** فذوي الدخول المرتفعة في البلاد النامية مطلعون على مستويات الاستهلاك في الدول المتقدمة الغربية؛ مِمَّا يدفعهم للحصول عليها، فيصبحوا غير قادرين نفسيًّا على الادخار؛ لأنَّ أنماط الاستهلاك ذوي الدخول المرتفعة في البلدان النامية غالبًا ما تكون غريبةً، إلَّا أنَّه ليس بالأمر المؤكد أنَّ أثر المحاكاة هذا يمنعهم من الادخار. فهم يغيرون من نمط استهلاكهم بحيث يتحولون إلى النمط الغربي، فإذا ما توافرت القدرات والحوافز التنظيمية لذوي الدخول المرتفعة في البلدان النامية؛ فإنَّ اتصالهم بالغرب لن يمنعهم من الادخار، وبكميات ونسب مرتفعة من دخولهم[١]، **فنرى** أنَّ ارتفاع سعر الفائدة أو العائد على الأسهم تشجع أصحاب الدخول المرتفعة على الادخار.

٢- **حذر إعلانات هذه السلع المؤثرة في نفسية الأغنياء:** نحن لا نستطيع أن نمنع استيرادها طبقًا لشروط اتفاقيات الجات، ولا نستطيع أن نمنع المصدر من أن يلحق بها الكتالوج الذي يسهل الاستعمال؛ لذا **نقترح** أن نتحكم في الإعلان الداخلي بمنع عرض هذه الإعلانات، وارتفاع تكلفة نشر هذه الإعلانات، وكذلك ألا تحتوي الأفلام العربية على مثل هذه السلع، ويمكن إجراء رقابة على الأفلام الأجنبية، وحذف الأجزاء التي تشجع على هذه السلع.

---

[١] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها – نظريتها – سياساتها)، الدار الجامعية، إسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١٣٠.

٣- **رفع سعر الضرائب غير المباشرة على السلع الترفيه:** نظرًا لعدم إمكانية فرض ضريبة جمركية عالية؛ بسبب المعاهدات الدولية كاتفاقيات الجات، لكن يمكن فرض ضريبة غير مباشرة عالية على هذه السلع؛ مثل: ضريبة القيمة المضافة والدمغة، بالإضافة إلى رسم إغراق إذا توفرت شروط الإغراق[١].

٤- **توجيه النقد الأجنبي إلى شراء السلع الضرورية، واستيراد السلع الإنتاجية (معدات إنشائية والآلات وسائر التجهيزات الرأسمالية)**[٢]: بدلًا من توجيه النقد الأجنبي لشراء السلع الكمالية والترفيهية التي يطلبها الطبقات الغنية كأثر لدافع التقليد والمحاكاة، واستيراد هذه السلع بالعملة الوطنية إن أمكن؛ لأنَّ النقد الأجنبي لا بُدَّ أن يوجه إلى تكوين رأس المال، واستيراد السلع الضرورية، **ونرى** أنَّه يمكن ذلك برفض طلب المستثمر بتحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية وفقًا لسعر صرف أقل من السعر المعلن.

٥- **يجب التميز بين الاقتراض الاستهلاكي والاقتراض الاستثماري:** الاقتراض الاستهلاكي: هو الاقتراض من البنوك للاستهلاك والاقتراض الاستثماري هو الاقتراض الموجه للاستثمار، فيجب تشجيع النوع الثاني من الاقتراض؛ لأنَّه يجري لأغراض إنتاجية، وفرض قيود على النوع الأول للحد منه، كما أنَّ النوع الثاني يضمن سداد القرض في حالة نجاح المشروع بعكس النوع الأول؛ لأنَّه لا

---

[١] الإغراق Dumping: يعني بيع السلعة أو توريد الخدمات في الأسواق الخارجية بسعر أقل من سعر التكلفة في السوق الخارجي أو سعر البيع في السوق المحلي (موطن المنتجات الأصلي).
سالي سمير فهمي عبد المسيح: العلاقات الاقتصادية في التجارة الدولية ـ مع الإشارة إلى آثار بعض الاتفاقات القطاعية لجولة أوروجواي على مصر ـ دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١، ص٣٥.

[٢] سيد ماهر حمزة : المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية – تجارب أفريقية وعربية، دار المعارف، القاهرة، ص ٣٦، ٣٧.

يضيف جديدًا من رأس المال؛ ومن ثَمَّ فهو ينقص من رأس المال، ويضعف الادخار، ويمكن أن يتعسر المقرض عن السداد[١].

في **رأيي** يعد دافع التقليد والمحاكاة من الدوافع الشخصية؛ لأنَّ العوامل الشخصية تؤدي دورًا في التقليد والمحاكاة سواء تقليد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة، أو تقليد الطبقات الفقيرة لطبقات الغنية في التحلي بالذهب والحلي، ففي كلتا الحالتين يوجه الجزء المدخر من الدخل إلى نشاط غير منتج، ولا يساعد على تحقيق خطط التنمية الاقتصادية، بل قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة، وما يؤدي إليه ذلك من زيادة الطلب على العملة الأجنبية لشراء السلع المستوردة.

وفي هذا الصدد **نرى** أنَّه يجب على البنوك فرض قيود على بطاقات المشتريات؛ لأنَّها تُعَدُّ قروضًا استهلاكية تحد من الادخار، فقد توسعت البنوك في إصدار بطاقات المشتريات بضمان مرتب الموظف، وتسمح للموظف بشراء منتجات بخمسة أضعاف مرتبه؛ مِمَّا يؤدي إلى زيادة ديون الموظف، وتمثل عبئًا عليه، وتحد من قدرته على الادخار، **فنرى** يجب الحد من إصدار هذه البطاقات[٢].

٦- نشر الثقافة الادخارية؛ لأنَّ غياب الثقافة الادخارية في المنظومة التعليمية، لها دورٌ فعَّالٌ في عدم حرص النشء الصغير على الادخار، **ونرى** أنَّه يمكن استحداث مؤسسة صغيرة قومية من أجل رعاية المشرعات الصغيرة أو جذب المدخرات الصغيرة دون أي قيود أو شروط، وقائمة على العلم والعمل مع مراعاة تبسيط الإجراءات، وتخفيض وقت انتظار العملاء.

---

(1) Raymond firth and b.s.yamey: Capital. Saving and credit in peas and societies, Op.Cit, p 28.

[٢] قد يكون هدف الدولة من إصدار بطاقات المشتريات تنشيط الطلب الكلي الفعال بزيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية والمعمرة ليزيد خط إنتاجها.

ثالثًا- الشائعات وتوقعات الأفراد المستقبلية:

١-الشائعات:

تؤدي الشائعات دورًا كبيرًا خاصة في ظل وجود اضطرابات سياسية واقتصادية: فالشائعات توجه الأفراد إلى سحب مدخراتهم من البنوك المصرية؛ مِمَّا يهدد بموجة غلاء في السلع الاستهلاكية لزيادة المعروض النقدي عن المعروض السلعي.

وتحويل العملة المصرية إلى دولارات وعملات أجنبية أخرى[١]؛ لانخفاض سعر الجنيه المصري أمام الدولار، وتهريب الأموال إلى الخارج؛ لانعدام الثقة في العملة المحلية والجهاز المصرفي[٢]، فما يُردد أنَّ مصر على وشك الإفلاس، وتراجع التصنيف الائتماني للبنوك المصرية؛ يدفع الأفراد إلى تهريب رءوس الأموال إلى الخارج[٣]؛ مِمَّا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المصرية لزيادة عرضها، وخسارة البورصة المصرية؛ بسبب بيع المصريين والأجانب لأسهمهم؛ بسبب عدم ثقاتهم في الاقتصاد المصري[٤]، ويرجع ذلك إلى ما يردد من شائعات ذات تأثير في الأفراد تدفعهم إلى سحب مدخراتهم من البنوك، وبيع أسهمهم في البورصة؛ مِمَّا يهدد الاقتصاد القومي للبلاد.

---

[١] مشير الوردي: المحددات الاقتصادية لادخار العائلات الجزائرية لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطي: بنك دارسة قياسية اقتصادية للفترة (١٩٨٧ ـ ٢٠١٩)، مرجع سابق، ص٢٥٧.

[2] Mechthild Schrooten and Sabine Stephan: Private savings and transition ـDynamic panel data evidence from accession countries, Op.Cit, p291.

[٣] الأهرام ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢، ص ٤١.

[٤] الأهرام المسائي ٢٦ ديسمبر ٢٠١٢، ص ٦.

العلاج:

نرى لعلاج ذلك لا بُدَّ من معاقبة من يردد الشائعات أو يسيء للاقتصاد القومي دون استناد كلامه إلى دليل يدعمه، أو خطة للتصحيح، وعلى وسائل الإعلام قبل إذاعة أي خبر أن تذكر المصدر، ويكون الخبر تحت مسئوليتها، ولا بُدَّ من تنمية الشعور بالمسئولية لدى المصريين حتى نَعْبُرَ هذه المرحلة الحرجة، وعلى الحكومة إذا ما ترددت أي شائعات أن تسرع بالرد عليها حتى لا تفقد ثقة ومساندة المواطنين لها.

٢- توقعات الأفراد المستقبلية:

سواء بالنسبة لانخفاض القوة الشرائية للعملة المتداولة، أو بالنسبة لدخولهم في المستقبل؛ بسبب ارتفاع معدل التضخم، فإذا توقع الأفراد انخفاض القوة الشرائية للعملة السائدة وتدهورها في المستقبل نظرًا للارتفاع المتلاحق في الأسعار، أو انخفاض سعر صرف العملة الوطنية؛ فإنَّ ذلك يدفع الأفراد إلى تقليل مدخراتهم، وزيادة إنفاقهم الحالي خوفًا من التدهور المستمر للقوة الشرائية للعملة المحلية المتداولة، كذلك إذا توقع الأفراد أنَّ دخولهم في المستقبل ستزيد أو على الأقل ستظل كما هي، كان ذلك مشجعًا لهم على زيادة الإنفاق الحالي على حساب الادخار[١]، أمَّا إذا حدث العكس وتخوف الأفراد من نقص دخولهم كان ذلك مشجعًا لهم على ادخار المزيد تحوطًا لما سيحدث من انخفاض دخولهم في المستقبل[٢].

تعقيب: بالتطبيق على صناع القرار في مصر نجد أنَّ الأفراد يخشون ارتفاع الأسعار؛ بسبب ارتفاع نسبة التضخم عام بعد عام، وتحرير سعر الصرف، وتباين

---

[١] عبد الله محمد البدارين: محددات الادخار الخاص في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص١٨٠.

[٢] السيد عطية عبد الواحد: علم الاقتصاد، جـ١، مرجع سابق، ص٧٢.

٨- محددات الادخار الخاص في مصر واستراتيجية زيادة معدلاته

سعر الصرف على موقع البنك المركزي وغيره من المواقع[١]؛ مِمَّا يفقد الثقة في المؤسسات الادخارية، والعملة الوطنية، وينعكس بالسلب على معدلات الادخار[٢]؛ لذا **نقترح** تحديث الموقع الرسمي للبنك المركزي باستمرار واحتوائه على إحصائيات حديثة حتى آخر سنة، وتحديث أسعار الصرف بمصداقية؛ لتدعيم ثقة الجمهور في قوة الاقتصاد المصري، والمؤسسات الادخارية.

ويجب على السياسة النقدية أنْ تتخذ السياسات التي تساعد على الحفاظ على معدلات التضخم؛ أي القوة الشرائية للعملة، وثبات الأسعار نسبيًّا، بدلًا من الطريق السهل؛ وهو زيادة دخول الأفراد، فالمسألة تحتاج إلى واقفة من صناع القرار، وإعادة حساباتهم لتشجيع الأفراد على الادخار.

---

[١] سعر صرف الجنيه المصري بيع يوم ٢٠٢٢/١٠/٢٧ :

١٩.٦٧ جنيه مقابل الدولار على موقع البنك المركزي

أسعار الصرف (cbe.org.eg)

On27/10/2022, At03:26.

سعر صرف الدولار بيع ٢٣

سعر الدولار في مصر يقفز إلى مستوى ٢٣ مقابل الجنيه (alarabiya.net)

On27/10/2022, At03:26.

لم يحدث البنك المركزي سعر الصرف، فقد قفز سعر الصرف بزيادة أكثر من ٣ جنيه في يوم واحد، وسكوت البنك المركزي عن إذاعة السعر الحقيقي يلقي ظلالًا من الخوف في العملة المصرية، ويدفع الناس إلى التخلص منها.

[٢] نرى أنَّ سعر الصرف يؤثر في الادخار بطريقة مباشرة في سحب الموطنين أرصدتهم بالعملة الوطنية، وتحويلها إلى دولارات؛ لاهتزاز الثقة في العملة الوطنية، ويؤثر سعر الصرف في الادخار بطريق غير مباشر في ارتفاع أسعار السلع المستوردة؛ مِمَّا يخفض معدلات الادخار.

رابعًا- الإعالة:

يكون للهيكل العمري للسكان تأثير في سلوك الادخار الخاص، في المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة السكان في سن العمل، يزيد معدل الادخار الخاص، فيدخر الأفراد لتقاعدهم[١]، فالإنسان وفقًا لنظرية دورة الحياة يمرُّ بثلاث مراحل خلال سنوات عمره، وهي: المرحلة الأولى- فترة الطفولة، وهي الفترة الزمنية التي لم يصل فيها الفرد لسن العمل، وفي هذه الفترة يكون استهلاكه معتمدًا على دخول الآخرين[٢]، المرحلة الثانية- مرحلة العمل، وهي المرحلة التي يحصل فيها الفرد على أعلى من استهلاكه، المرحلة الثالثة- وهي مرحلة التقاعد: يكون استهلاك الفرد فيها أكبر من الادخار، وقد يعتمد على دخول الآخرين[٣].

ويكون للمرحلة الأولى والثالثة أثر سلبي في الادخار بشكل عام، ويقل الادخار في المرحلة الثانية، إذا زاد عدد مَنْ يعولهم المدخر، أو لم يستطع الفرد في هذه المرحلة الحصول على عمل؛ إذ يطلب المعال تعليمًا ورعاية صحية، ومسكنًا وغذاء وملابسًا... [٤]، ولكن تتسم المرحلة الثانية بزيادة نسبة الادخار بوجه عام.

---

(1) George Hondroyiannis: Estimating private savings behaviour in Greece , Journal of Economic Studies, Vol. 31, No. 5, Emerald Group Publishing Limited, U.K, 2004, P460.

(٢) سليمان سعيد حسن ومحمد عبد العظيم طلب: محددات دالة الادخار الكلي بالتطبيق على حالة مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٩)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مسلسل٣، العدد٢، جـ٤، كلية التجارة، جامعة دمياط، يوليو٢٠٢٢، ص٦٨٩.

(3) Chandralekha Ghosh and Rimita Hom Chaudhury: A Comparative Study of Saving Behaviour Between India and China, Op.Cit, p2.

(4) Alupheli Sithebe: South African household savings and the influence of financial liberalisation, Op.Cit, p17&63.

ونرى أنَّه قد يوجد دوافع للادخار لدى كبار السن تحفزهم على الادخار، ولكن بنسبة تقل عن الشباب؛ نظرًا لانخفاض الدخل، ومن هذه الدوافع ترك ثروة للأبناء أو الأحفاد، وبالمثل توجد دوافع تمنعهم من الادخار؛ مثل: المرض، أو الإحساس باقتراب الأجل، يجعلهم يفقدون الدافع للادخار.

المطلب الثاني-

العوامل الشخصية المحددة للادخار بالنسبة للمشروعات:

كما يقوم الأفراد بالادخار، فإنَّ السلطات العامة المركزية والمحلية والمنشآت العامة والخاصة والشركات التجارية تقوم بالادخار[١]؛ رغبة منها في التوسع والنمو والاستمرارية في العمل الدائم، وأيضًا لتكوين احتياطي نقدي، يمكنها من مواجهة المستقبل بظروفه المختلفة، والرغبة في التخلص من سيطرة سوق رأس المال، أو الرغبة في خلق المزيد من الثقة في المشروع عن طريق ادخار جزء من أرباح المشروع[٢]، وتُعَدُّ المدخرات الاختيارية للمشروعات هي المصدر الأساسي لتمويل الاستثمار، وإذا نقصت المدخرات سوف تتجه المشروعات من أجل التوسع والنمو إلى الاقتراض.

ويمكن إجمال الدوافع الشخصية التي تدفع المشروعات والشركات والمنشآت العامة والخاصة للقيام بالعملية الادخارية في الآتي:

١- **دافع المشروع:** ويتمثل في تكوين أموال للقيام باستثمارات جديدة، وهذا ما يعرف بالتمويل الذاتي دون الالتجاء إلى القروض.

٢- **دافع السيولة:** ويتمثل في تكوين ثروة يحتفظ بها سائلة؛ (أي في شكل نقود) لمواجهة الأزمات والخسائر المالية.

---

[١] رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي، جـ١، مرجع سابق، ص ٤٥٩.

[٢] عمار السيد عبد الباسط: أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٤٧.

٣- **دافع تحسين المشروع:** ويتمثل في الحصول على دخل متزايد تدريجيًّا، وذلك بالحفاظ على رأس مال المشروع، وصيانته بإجراء عملية الصيانة والتحسينات والتحديثات في المشروع أو المنشأة.

٤- **باعث الحكمة المالية:** فالحكمة المالية تقتضي تكوين احتياطي يزيد عما يستلزم النشاط العادي للمشروع؛ (أي يزيد من مجموع نفقة الاستعمال ونفقة الإضافية)؛ وذلك لمواجهة الديون المستحقة، ولمواجهة استهلاك الأصول، بمعدل يفوق معدل الاستعمال، ومعدل التقادم الفني[١].

تعقيب: مِمَّا سبق يَتَبَيَّنُ أنَّ محددات الادخار تكاد تكون متشابهة لدى كل من الأفراد والمشروعات، ويكاد يجتمعان في هدف واحد؛ هو التأمين ضد المستقبل ومخاطره؛ مِمَّا يساعد على استمرار الحياة، والنشاط لدى كل منهم إلَّا أنَّ قوة البواعث الشخصية بصفة عامة، وهذا الهدف بصفة خاصة، يختلف اختلافًا كبيرًا من مجتمع لآخر، تبعًا لطبيعة العادات السائدة به، والتي تعود إلى الجنس والتعليم والمعتقدات والدين والأخلاق، وتبعًا لتجارب الماضي والآمال القائمة، وتبعًا للجهاز الإنتاجي، ولطريقة توزيع الثروة، ولمستوى المعيشة، وثقة الأفراد والمشروعات في قوة الاقتصاد القومي، واحتمالات نمو، وقوة العملة الوطنية.

المطلب الثالث-

موقف الإسلام المُشَجِّعُ من تكوين رأس المال والادخار:

يحثُّ الإسلام على إدارة أموال الفرد والجماعة بشكل اقتصادي، وعدم تبذيرها أو إهدارها، والاعتدال في الإنفاق الاستهلاكي، والتحسب للمستقبل[٢]، كما يدعو الفكر الإسلامي إلى تشجيع الاستثمار، والمحافظة على الطاقة الإنتاجية الثابتة في

---

[١] جون مايناردكينز: النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، مرجع سابق، ص١٥٩.

[٢] خليل محمد حسن الشماع: المدخرات العربية – أنواعها ونوعية المدخرين والعوامل المؤثرة على حجمها وتطورها، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢٣١.

المجتمع، فلا مانع من صرف الزكاة على بناء الطرق والجسور، فيقول أبو عبيد: "ما أعطيت في الطرق والجسور فهي صدقة ماضية"[١].

وقد حرَّم الإسلام التبذير والإسراف، ويعرف الفكر الإسلامي التبذير بأنَّه إنفاق المال على ما لا يحل، وعلى المباح إذا تجاوز الحد المتعارف عليه، وإهدار المال، وعدم حسن الإفادة منه[٢]، فالإسلام يدعو إلى الادخار، واستثمار المال كما سيظهر من الآيات والأحاديث الآتية، قال تعالى: (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرًا)[٣]، (إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا)[٤]، (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا، إنه لا يحب المسرفين)[٥]، (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك، ولا تبسطها كل البسط، فتقعد ملومًا محسورًا)[٦]، (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا، ولم يقتروا وكان بين ذلك قوامًا)[٧]، (وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)[٨].

قال رسول الله –صلي الله عليه وسلم–: "إياكم والسرف في النفقة، وعليكم بالاقتصاد، فإنَّه ما افتقر قومٌ قط اقتصدوا"، "التدبير نصف المعيشة"[٩]، "إنَّ الله كَرِهَ

---

[١] السيد عطية عبد الواحد: علم الاقتصاد، جـ١، مرجع سابق، ص ٧٨.

[٢] شوقي أحمد دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية دراسة مقارنة، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٠٧.

[٣] سورة الإسراء: الآية ٢٦.

[٤] سورة الإسراء: الآية ٢٧.

[٥] سورة الأعراف: الآية ٣١.

[٦] سورة الإسراء: الآية: ٢٩.

[٧] سورة الفرقان: الآية ٦٧.

[٨] سورة البقرة: الآية ١٩٤.

[٩] شوقي أحمد دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ٢٠٧.

لكم ثلاثًا: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال"[١]، "رحم الله امرأ اكتسب طيبا، وأنفق قصدًا، وقدَّم فضلًا ليوم فقره وحاجته".

وقد حثَّنا الإسلام على تكوين رأس المال، فهو قد حرَّم التبذير، وإضاعة المال؛ أي حثَّنا على الادخار، وكذلك حثَّنا على الاستثمار، فحرَّم الاكتناز في قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ* يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنوبُهُمْ وَظُهُورهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ)[٢]، ولكن ما المقصود بهذه الآية الكريمة المال المكتنز هو الذي لا ينفق في سبيل الله، والمقصود بسبيل الله هو مختلف أوجه المصالح العامة، والخاصة، فرسالة المال التثمير، وإنفاقه فيما يعود بالنفع على المجتمع[٣].

يبلغ حرص الإسلام في المحافظة على أموال المسلمين في أنْ يدعو عليهم بعدم البركة، إن لم توجه إلى أغراض الاستثمار، وشراء الأصول الإنتاجية، عن يحيى بن آدم عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– :"لا يُبارَكُ في ثَمَنِ أرضٍ، ولا دارٍ لا يُجعَلُ في أرضٍ ولا دارٍ"؛ بمعنى استمرارية أموال الاستثمار وعائدها في العمل في مجال الاستثمار لا الاستهلاك[٤]؛ حتى تعود بالنفع على المجتمع ككل.

والذي يؤكد ما ذهبنا إليه في تفسير الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة هو أنَّ (المصالح المرسلة) أحد مصادر الأدلة الشرعية، وهي واقعة تحتاج إلى حكم ليس عليها دليل يدل عليها، أو واقعة مثلها، فلا دليل على أنه مباح أو محرم، فتكوين رأس المال

---

[١] سعيد أبو الفتوح: أصول الفقه (الحكم الشرعي وطرق استنباطه من الأدلة)، دار نصر للطباعة الحديثة، القاهرة، ٢٠١١، ص ٥٧.

[٢] سورة التوبة: الآية ٣٤، ٣٥.

[٣] شوقي أحمد دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

[٤] السيد عطية عبد الواحد: علم الاقتصاد، جـ١، مرجع سابق، ص ٧٩.

يحقق مصالح عامة المسلمين، فهي واجب على أولي الأمر، كما أنها تتفق مع مقاصد التشريع المحافظة على الدين والعرض والناس والمجتمع، فالشريعة الإسلامية تصلح لكل زمان ومكان ومواكبة التطور[١].

وفي سورة يوسف وَصَفَ الله أهمية الادخار في سنوات الرخاء التي يزيد فيها الخير؛ لغرض مواجهة أزمات المستقبل واحتمالاته، فقال تعالى: (وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يا أَيُّهَا الْمَلأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ* قَالُواْ أَضْغَاثُ أَحْلامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الأَحْلامِ بِعَالِمِينَ* وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَاْ أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ* يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ* قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعُ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ* ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ* ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ)[٢].

ولما كان مصدر الاستثمار هو الادخار، **نرى** أنَّه يجب أن يوجه الفاقد الزائد عن الاستهلاك إلى الاستثمار، وزيادة القاعدة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وتحرص الشريعة الإسلامية على دفع الناس إلى توظيف ما يفيض عن الاستهلاك، وأن تكون جميع الأموال المدخرة مصدر عيش، ورزق للناس؛ أي يوجه المال إلى الاستثمار لا الاكتناز،

[١] محمد عبد المنعم حبشي: المصادر والأدلة في الشريعة الإسلامية، دار نصر للطباعة الحديثة، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٥٣.

[٢] سورة يوسف: الآيات ٤٣ : ٤٩.

وهكذا يكون الدين الإسلامي قد وضع القواعد لتصرف الفرد والدولة والمنشئات الاقتصادية معًا تجاه تراكم رأس المال، وتجديده باستمرار عن طريق الادخار[١].

ونرى أنَّه إذ لم يستطع الفرد توجيه المال المدخر بنفسه إلى الاستثمار، فيجب عليه إيداعه في البنك ليتثنى للأخير توجيه إلى الاستثمار بإقراض المستثمرين، ولكن الذي يمنع فئة كبيرة من المسلمين من إيداع أموالهم بالبنوك اعتبار الفائدة الثابتة التي تدرها الودائع والأموال وشهادات الاستثمار ربا، فما موقف الإسلام من ذلك؟ فهل تعد البنوك التقليدية مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية؟

يرى البعض أنَّ العلاقة بين البنوك والعملاء علاقة قرض، وكل قرض جر نفعًا يُعَدُّ ربا مُحَرَّمًا، ويدللون على صحة زعمهم بثبات سعر الفائدة.

ولكن ردت عليهم فتاوى دار الإفتاء المصرية منذ عقود بجواز أخذ أرباح البنوك استنادًا إلى ما يأتي:

إنَّ العلاقة بين البنوك والعملاء علاقة تمويل الاستثمار وفوائد البنوك ليست فوائد قروض، بل هي أرباح تمويلية.

إنَّ البنك مؤسسة وسيطة توفق بين مصالح المدعيين الذين لديهم مدخرات والمستثمرين المحتاجين لتلك المدخرات، فتتلقى البنوك الأموال من المودعين، وتدفعها إلى المستثمرين مقابل مبلغ مالي يتم توزيعه بين البنك والمودعين، فيمكن تكييف هذه المعاملة من قبيل الاستثمار، ولا يعني ثبات العائد أنَّه ربا، وإنَّما هو لاستقرار نسب الأرباح في النظام البنكي[٢].

---

[١] خليل محمد حسن الشماع : المدخرات العربية، مرجع سابق، ص ٢٣٢

[٢] الفتاوى الإلكترونية فتوى بعنوان "وضع المال في البنك وأخذ الأرباح" رقم ١٤٠٩٧ بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧ الفتاوى – دار الإفتاء المصرية (dar-alifta.org)

On22/10/2022, At02:52 PM.

والبنوك شخص اعتباري حديث لم يكن موجودًا في الفقه الموروث، وتُعَدُّ أرباح البنوك أرباحًا تمويلية مصدرها عقد يحقق مصالح أطرافه، وهذا ما جرى عليه العمل بقانون البنوك المصري ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية، والقاعدة الأصولية تقول: "حكم الحاكم يرفع الخلاف في المسألة"[١].

وتؤكد فتوى ثالثة أنَّ فوائد البنوك حلال استنادًا إلى الحديث الشريف "إنَّما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى"، فإذا كانت نية العميل وضع المال بقصد الاستثمار ووكل البنك في ذلك؛ فالعائد منه حلال، ولا شيء فيه من الحرمة[٢].

وتوكد فتوى رابعة أنَّ الإيداع في البنوك وشهادات الاستثمار ودفاتر التوفير وغيرها تعد عقود تمويل مستحدثة ليست قرضًا؛ ومن ثَمَّ لا علاقة لها بالربا، فأرباحها حلالًا يجوز الانتفاع بها شرعًا[٣].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ الباحث استعرض جميع الفتاوى الخاصة بعلاقة فوائد البنوك بالربا لم يجد فتوى واحدة توكد أنَّ فوائد البنوك من قبيل الربا، **ونرى** أنَّ إيداع الأموال في البنك يتفق مع مصالح المجتمع في استثمار المال، وإدخاله في دورة الاقتصاد القومي، **ونرى** أنَّ عدم وجود استغلال لحاجة الطرف الأخرى (المستثمر)

---

[١] المفتي: الأستاذ الدكتور/ شوقي إبراهيم علام، فتوى بعنوان "الأسباب الشرعية لاختيار دار الإفتاء المصرية القول بجواز أخذ أرباح البنوك"، رقم الفتوى ١٦٢١٨ بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠٢١.
الفتاوى - دار الإفتاء المصرية (dar-alifta.org)

[٢] المفتي فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي، فتوى بعنوان "بيان حكم فوائد البنوك" رقم الفتوى ١٧٣٢١ بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٩٦.
الفتاوى - دار الإفتاء المصرية (dar-alifta.org)

[٣] أمانة الفتوى: فتوى بعنوان "حكم شهادات الاستثمار"، رقم الفتوى ١٦٣٥٨ بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠١٦.
الفتاوى - دار الإفتاء المصرية (dar-alifta.org)

ينفي شبهة الربا عن فوائد البنوك، كما أنَّه يمكن لمَنْ يشتبه في فوائد البنوك ويعتقد أنها ربا، إيداع أمواله في البنوك الإسلامية التي تطبق نظام المرابحة، وهنا يقع على البنوك عبء توعية المواطنين بحرمانيه الاكتناز، وضرورة توجيه المال المدخر إلى الاستثمار، سواء بواسطة الشخص نفسه، أو بواسطة البنوك.

المبحث الثاني-

العوامل الموضوعية المحددة للادخار:

يُقْصَدُ بالعوامل الموضوعية الظروف الموضوعية المحيطة بالدخل القومي والتي تؤثر في الادخار القومي، وهي: الحلقة المفرغة للفقر (المطلب الأول)، والأوضاع السياسية والاقتصادية (المطلب الثاني)، والدخل (المطلب الثالث)، والإنفاق الاستهلاكي (المطلب الرابع)، والتضخم (المطلب الخامس)، هذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى التي لا يتسع المجال هنا للحديث عنها، ويكتفي بالإشارة إليها؛ مثل: رصيد الأصول لدى أفراد القطاع العائلي: تنقسم الأصول على أصول سائلة كلما زادت أدت إلى زيادة الإنفاق، وأصول عينية، وهي تنقسم إلى قسمين: أصول عينية مولدة للدخل (مصنع – مزرعة ...)، ويتغير تأثيرها في الاستهلاك بمقدار التغير في الدخل، والمجموعة الثانية أصول عينية غير مولدة لدخل: كالسلع المعمرة، والاستهلاك الذاتي للأفراد، والأدوات الشخصية: كالساعات، والحلي، والذهب، وهي لها تأثير عكسي في الاستهلاك، وسعر الفائدة[١]، فكلما زاد سعر الفائدة شَجَّعَ الناس على الادخار، وترشيد الإنفاق الاستهلاكي، والتوقعات بالنسبة للدخول وحجم السلع المتاح، ومديونية المستهلك كلما زادت المديونية يقل الإنفاق الاستهلاكي، والضرائب كلما زادت الضرائب يقل الإنفاق الاستهلاكي[٢]، وحجم السكان في سن الإعالة تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي، كلما زاد مَنْ هم في سن الإعالة زاد الإنفاق الاستهلاكي[٣] ، ونقص كفاءة منشآت الادخار (بنوك وصناديق الادخار وصناديق التوفير وبنوك الاستثمار)، والأمية المالية، والاستقصاء المالي.

---

[١] لمزيد من المعلومات عن أثر سعر الفائدة على الادخار، انظر المبحث الرابع نحو إستراتيجية لزيادة معدل الادخار الخاص في مصر.

[٢] طلعت الدمرداش إبراهيم: مبادئ في علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٣٤٣ وما بعدها

[3] Cajsa Fredriksson & Klaas Staal: Determinants of Household Savings: A Cross-Country Analysis, Op.Cit, P270.

أدى انخفاض نسبة الإعالة (صغار السن) في الصين إلى زيادة معدل الادخار، حيث اتبعت الصين سياسة توجيه الدعم إلى الطفل الأول فقط "سياسة الطفل الواحد" منذ سبعينيات القرن الماضي.

Chandralekha Ghosh and Rimita Hom Chaudhury: A Comparative Study of Saving Behaviour Between India and China, Op.Cit, p2.

المطلب الأول-

الحلقة المفرغة للفقر:

يُقْصَدُ بالحلقة المفرغة للفقر: سوء أحوال وظروف البلاد النامية منخفضة الدخل والناتج القومي، فهي تدور في حلقة مفرغة من الفقر، لا تسمح لها بتكوين رأس مال، ولا تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، فالفقر لا يلد إلَّا فقرًا[١]، فهذه الدول تعاني انخفاضًا شديدًا بمستويات الدخول بها[٢].

فالأفراد في هذه البلاد لا يستطيعون الادخار؛ بسبب فقرهم الشديد؛ ومن ثَمَّ لا تقوم عملية الاستثمار؛ إذ إنَّ انخفاض الادخار يؤدي إلى تدفق صغير من الأموال المتاحة للشركات والأفراد الذين يقترضونه للقيام بالاستثمار[٣]؛ ومن ثَمَّ لا تستطع هذا الدول تحقيق تنمية اقتصادية، فالناس تستمر في فقرها؛ ومن ثَمَّ لا تستطع التنمية أن تبدأ لكي تغذي نفسها بنفسها[٤].

وحاول نركسي تحليل هذه الدائرة من زاويتي عرض وطلب رأس المال:

فمن زاوية العرض: تتسم الدول النامية بضعف المقدرة على الادخار؛ نتيجة لانخفاض الدخل القومي، وضعف الإنتاجية؛ الناتج عن نقص المال؛ الناتج عن ضعف القدرة على الادخار.

---

[١] عبد الله الصعيدي: بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٦٩: ٧٤.

[٢] محمد حافظ عبده الرهوان: عوائق التنمية وأسباب التخلف – دراسة لأهم مشاكل التنمية في دول العالم الثالث، كلية شرطة دبي، ١٩٩١، ص ١٠٥.

[3] Eduardo Cavallo and Tomás Serebrisky: Saving for Development ـ How Latin America and the Caribbean Can Save More and Better, Op.Cit, P263.

[٤] ارجع إلى المطلب الثاني من المبحث التمهيدي من هذه الدراسة.

أما من زاوية الطلب: فضعف الحافز على الاستثمار؛ يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال؛ ومن ثَمَّ ضعف القدرة الإنتاجية؛ ومن ثَمَّ هبوط مستوى الدخل، وضعف القوة الشرائية لدى الأفراد؛ ومن ثَمَّ ضعف الحافز على الاستثمار[١].

تقيم هذا التحليل :

لم يوضح العوامل المؤثرة في رغبة الأفراد في الادخار، ولم يوضح الاختلاف النسبي في السوك الادخاري بين الأفراد، فقد افترض تطابق سلوك واحد على جميع الأفراد.

قد استطاعت بعض الدول أن تكسر الحلقة المفرغة للفقر، وتنطلق على طريق التنمية، ولكن يُعاب على هذا التحليل أنَّه لم يوضح كيفية الخروج من الدائرة المفرغة للفقر، أو يضع استراتيجية لعلاج هذا الوضع، والتسليم بهذا التحليل يلقي بظلال كثيفة من التشاؤم واليأس على مستقبل الدول النامية.

فكيف يمكن كسر الحلقة المفرغة للفقر؟

١. **زيادة المدخرات:**

للقضاء على الحلقة المفرغة للفقر لا بُدَّ من زيادة المدخرات؛ وذلك بالقضاء على الإنفاق الترفي، وتشجيع الأفراد على الادخار المنتج، وتنمية سوق رأس المال، والجهاز المصرفي، ونشر الوعي بأهمية الادخار في المؤسسات الرسمية المنوط بها جمع المدخرات، والقضاء على الاستقصاء المالي، والأمية المالية، وبذلك تستطيع الدول النامية تحقيق قدرًا معقولًا من تكوين رأس مال الذي يمكنها من كسر الحلقة المفرغة للفقر الناتجة عن ضعف المدخرات والاستثمارات بها.

٢. **حسن استغلال الموارد وتوجيهها:** إنَّ الدول الفقيرة ليست دائمًا فقيرة في مواردها الطبيعية، فالكثير منها يمتلك كميات ومصادر معقولة من هذه الموارد، إذا أحسن

[١] عبد الله الصعيدي: بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٦٩.

استغلالها؛ فإنها كفيلة بزيادة الناتج القومي، ورفع مستوى الدخول بها، والقضاء على مشكلة الفقر بها؛ لذلك **نرى** أنَّه يجب الاستفادة من النمور الآسيوية التي استطاعت أن تتغلب على ضعف مواردها الطبيعية، وأن تحسن استغلال مواردها البشرية، وأن تحقق تنمية اقتصادية مستدامة.

٣. **تحسين كفاءة المؤسسات المالية:** بحيث تستطيع جمع المدخرات وتوجيه الموارد المالية نحو المشاريع الاستثمارية الأكثر إنتاجية، وتنعكس عوائد هذه المشاريع في ارتفاع سعر الفائدة المدفوع للمدخرين؛ مِمَّا يزيد من المدخرات[١].

٤. **إنفاق الدخل القومي على عمليات التنمية:** فمن أسباب فقر الكثير الدول التي تملك موارد طبيعية كافية للتنمية، أنَّ الكثير من قادة هذه الدول أنفقوا معظم الدخل القومي في تسليح الجيش وتطويره، وعلى المدن المهمة التي ترتكز فيها دواوين الحكومة، وتحديث هذه المدن باستخدام التقنيات المعقدة والخطوط الصناعية متبنين بذلك سياسات الدول الصناعية، وهذا على حساب الزراعة والرعاية الصحية والتعليم، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يتناسب ومتطلبات التنمية الحقيقية في دولهم[٢].

٥. **يرى البعض أنَّه يمكن كسر الحلقة المفرغة للفقر بالقروض الأجنبية:** لكن يرى الباحث أنَّه يجب العمل أولًا على استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وعودة رءوس الأموال المهربة من الخارج، وبعد ذلك نتجه إلى القروض، فالقروض عادة تزيد من التبعية للخارج، وتثقل ميزانية الدول المقترضة بمبلغ القرض وفوائده، وتكون بها من الشروط التي لا تتناسب والمجتمعات منخفضة الدخل القومي، ومنخفضة مستوى

---

(1) Eduardo Cavallo and Tomás Serebrisky: Saving for Development ـ How Latin America and the Caribbean Can Save More and Better, Op.Cit, P264.

[٢] محمد عبده حافظ الرهوان: عوائق التنمية وأسباب التخلف، مرجع سابق، ص ١٠٥: ١٠٧.

المعيشة، فمن المشاهد أنَّ قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تضع برنامج إصلاح اقتصادي وتكييف هيكلي لا يتناسب مع ظروف الدول النامية، ويهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بها، ومن أمثلة شروط القرض: رفع الدعم، وزيادة الضرائب؛ ليضمن تسديد الأموال المقترضة، وهذه الأفكار لا تتناسب والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري.

٦. **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر**: بمعنى انتقال رءوس الأموال من الدول الغنية الزائدة عن حاجة الاستثمار بها إلى الدول الفقيرة[١]؛ مِمَّا يساعد على نقل التكنولوجيا، وزيادة الاستثمار، وإيجاد فرص عمل لأبناء هذا البلد، **ولكننا** نلاحظ أنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية يتجه إلى المشروعات الاستهلاكية التي تمتص دخول أبناء الدول النامية، ولا يتجه إلى المشروعات الإنتاجية؛ بسبب ضعف العملة الوطنية، وعدم الثقة في قوة الاقتصاد القومي، والبحث عن أرباح سريعة، وفيأتي الاستثمار لجني الثمار، وتحويلها إلى الخارج، كما أنَّ الاستثمار في الدول النامية لا يساعد على نقل التكنولوجيا، بل يحتفظ بها لنفسه؛ للحفاظ على مكانته وميزته التنافسية، ولضعف أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية بالدول النامية.

٧. **الإعانات والمساعدات**: فبعض الدول الغنية تقدم مساعدات للدول النامية الصديقة حتى تتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها[٢]، ولكن غالبًا ما تعمق الإعانات والمساعدات التبعية للخارج، ويكون وراؤها بواعث سياسية.

---

[١] رفعت المحجوب : الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٤٩٦.

[٢] الموقع الإلكتروني لوزارة التعاون الدولي، وعلي لطفي ومحمد رضا العدل، التنمية الاقتصادية – دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

المطلب الثاني-

أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية في معدل الادخار:

تؤدي سوء الأوضاع الاقتصادية والاضطرابات السياسية إلى هروب رءوس الأموال إلى الخارج (الفرع الأول)، واهتزاز الثقة في العملة الوطنية، وما يترتب عليه من سحب المدخرات من البنوك المصرية (الفرع الثاني).

الفرع الأول-

هروب رءوس الأموال إلى الخارج:

يفضل عددٌ من أثرياء الدول النامية وضع رءوس أموالهم في البنوك الأجنبية خاصة البنوك السويسرية عن استثمارها في الداخل؛ بسبب الاضطراب السياسي في هذه الدول (كما حدث في مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١)، أو الخوف من التأميم (كما حدث في مصر في أعقاب ثورة١٩٥٢) والمصادرة، أو البحث عن معدلات فائدة أعلى[١]، أو انتشار الفساد في الدول النامية[٢]، وضيق السوق المحلي، وعدم قدرته على استيعاب السلع التي ينتجها المنتجون في هذه الدول، وضعف إنتاجية العمل التي تُعَدُّ مظهرًا عامًا من مظاهر التخلف الاقتصادي، ويرجع السبب في ضعف الإنتاجية إلى نقص التعليم الفني، والمهارة، وعدم معرفة وسائل الإنتاج الحديثة، وسوء الحالة الصحية، والنظرة غير السليمة إلى العمل الصناعي، وعدم توافر أو كفاية البنية التحتية، والخدمات الأساسية؛ مثل: النقل والمواصلات وخدمات المصارف، وتسهيلات القوة

---

[١] عبد الله الصعيدي : بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٧١.

[٢] كلما زاد انتشار الفساد يزيد معدل هروب رءوس الأموال إلى الخارج؛ مما يؤدي إلى انخفاض معدل الادخار القومي بهذه الدول.

سليمان سعيد حسن ومحمد عبد العظيم طلب: محددات دالة الادخار الكلي بالتطبيق على حالة مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٩)، مرجع سابق، ص٦٩٨.

الكهربائية، والنتيجة رفع تكلفة الإنتاج، وهروب رءوس الأموال إلى الخارج، وانخفاض الأرباح التي يتوقعها أصحاب رءوس الأموال.

الآثار المترتبة على هروب رءوس الأموال إلى الخارج:

تنمية الدول التي تهرب إليها هذه الأموال، والمساهمة في عمليات الاستثمار بها، وحرمان الوطن الخارج منه هذه الأموال منها، فإنَّ تحويل رءوس الأموال المتاحة لدى الطبقات الغنية في الدول النامية إلى الخارج لاستثمارها في الأسواق الأجنبية، أو حتى لإيداعها في البنوك، فهو سلوك اقتصادي خطير يحرم اقتصاديات الدول النامية من مصدر مهم ورئيس من مصادر تمويل مشروعاتها الإنتاجية[١].

العلاج:

تنمية الوعي لدى الشعب خاصة الأثرياء بأهمية استثمار أموالهم، أو على الأقل ادخارها في البنوك الوطنية، وسن القوانين التي تضمن حماية الاستثمار من التأميم[٢]، أو المصادرة إلَّا لو استخدمت هذه الأموال في تمويل الإرهاب، أو الأعمال غير المشروعة، والتأكيد على سرية الحسابات وبعدها عن أي تحريات.

من الصعوبة بمكان أن تمنع الدولة تحويل رءوس الأموال إلى الخارج، ولكن من السهل تنظيم تحويل الأموال للخارج، ووضع عقوبات رادعة لمن يحاول تهريب الأموال كمصادرتها، وعقوبة بدنية له لتحقيق الردع العام والخاص.

حسنًا فَعَلَ صناعُ القرار بصدور القرار الجمهوري بقوة القانون، يقضي بتعديل أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بقانون رقم ٨٨ لسنة

---

[١] صلاح الدين نامق: محددات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٨٤: ١٨٧.

[٢] يوجد التزام دولي على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بضمان عدم تأميم الشركات، والمشروعات، وحرية انتقال رءوس الأموال من الخارج وإليه؛ تنفيذًا لاتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.

٢٠٠٣، وقضى هذا القرار بتعديل الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ١١٦، فقد جاء القرار بحكمين:

- إدخال وإخراج النقد الأجنبي مكفول لجميع المسافرين المصريين والأجانب في حدود ١٠ ألاف دولار أمريكي، أو ما يعدلها من العملات الأجنبية الأخرى، ويجب الإفصاح عن الزيادة، ويجوز للقادمين إلى مصر أو المسافرين منها حمل العملة المصرية في حدود خمسة آلاف جنيه مصري.
- كما حظر إدخال النقد الأجنبي أو إخرجه من خلال الطرود البريدية[١].

تعقيب: حتى الآن لا يوجد تحرك جدي تجاه عودة رءوس الأموال المهربة للخارج خاصة أنَّ بريطانيا طالبت مصر بأمر قضائي وليس حكمًا قضائيًا، فيما يخص ثروة أحد الأشخاص، وصدور قرار من النائب العام مطالب الدول الأوروبية بإمداد مصر بالمعلومات عن ثروة هذا الشخص[٢]، ولكن حتى الآن لم يصدر أي أمر قضائي[٣].

---

[١] القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بشأن البنك المركزي، والمعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٣، يحدد ضوابط وإجراءات حمل الأموال عند الدخول أو الخروج من مصر.

[٢] رفضت سويسرا رسميًّا في نوفمبر ٢٠١٧ إعادة أموال أسرة مبارك المنهوبة إلى مصر؛ ومعللة ذلك بفشل "المساعدات القضائية المصرية".

والمرة الوحيدة التي أعادت فيها سويسرا أموال مهربة من مصر عام ٢٠١٨، فقد أعادت مبلغ ٣٢ مليون فرانك، كانت مملوكة لرجل الأعمال والسياسي أحمد عز، بمساعدة مكتب المدعي العام الفدرالي أصول مُجمّدة إلى مصر.

ما مصير أموال حسني مبارك بعد فك التجميد الأوروبي؟ | أخبار سياسة | الجزيرة نت (azureedge.net)

On28/10/2022, At09:49PM

[٣] لا بد أن تكون الآلية الرقابية لمكافحة الفساد أجهزة مستقلة عن وزارة العدل، أو أي سلطة، فلا يجوز أن يكون جهاز الكسب غير المشروع تابعًا لوزارة العدل، واعتبارات الملاءمة السياسية تجعله لن يفعل شيئًا، كما أنَّ جهاز المركزي للمحاسبات مقيد بتبعيته لرئيس الجمهورية.

الفرع الثاني-

سحب المدخرات من البنوك المصرية:

أدى سوء الأحوال الاقتصادية والاضطرابات السياسية التي تمر بها مصر عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وأحداث العنف (في التحرير ومحيط الاتحادية ورابعة والسويس وإسكندرية) وجائحة كورونا، وارتفاع معدلات التضخم، وانهيار سعر صرف العملة المصرية، وعجز الموازنة العامة، إلى اهتزاز ثقة المواطنين في أداء الحكومة، وفي الاقتصاد المصري، وسحب المدخرات من البنوك المصرية، وتحويلها إلى دولار، أو الاحتفاظ بها في المنازل؛ مما أدى إلى تراجع سعر الجنيه المصري أمام الدولار؛ بسبب زيادة الطلب على الورق الأخضر تحسبًا لتراجع سعر العملة المحلية.

ولعلاج ذلك لا بُدَّ من سرعة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي حتى تعود ثقة المصريين والأجانب في الاقتصاد المصري، ويجب نشر الوعي بأهمية إيداع المصريين ما لديهم من دولارات داخل أحد البنوك الوطنية، وألا يحتفظوا بالنقد الأجنبي في البيوت أو تهريبه إلى الخارج، وعلى محافظ البنك المركزي تأكيد أنَّ ودائع المواطنين آمنةٌ؛ لوقف سحب المدخرات.

المطلب الثالث-

أثر الدخل في الادخار:

يُعَدُّ دخل الفرد محددًا أساسيًّا للادخار[١]، ويؤثر الدخل القومي وطريقة توزيعه في معدلات الادخار من زاويتين: انخفاض دخل الفرد (الفرع الأول)، وسوء توزيع الدخل القومي (الفرع الثاني).

الفرع الأول-

انخفاض دخل الفرد:

تقل المدخرات في الدول النامية؛ بسبب الفقر المدقع، وانخفاض دخل الفرد؛ فالفقراء لا يدخرون إلَّا القليل[٢]، حيث أدَّى انخفاض متوسط دخل الفرد وتواضع معدلات نمو هذا الدخل إلى انخفاض معدل الادخار[٣]، فدخل الفرد ينقسم على الاستهلاك والادخار، فما يتبقى من الاستهلاك يتوجه تلقائيًّا للادخار.

فإذا كان الجزء الموجه للاستهلاك ضئيلًا، ولا يكاد يكفيه، فإنَّ ذلك يؤدي إلى انعدام أو انخفاض الجزء الموجه للادخار بشدة في حالة وجوده، كما أنَّ تواضع معدلات نمو الدخل الفردي مقارنة بزيادة معدلات التضخم، قد أسهم هو الآخر في

---

(1) Francesco Grigoli & Others: Is Private Saving in Latin America and the Caribbean Different? Development Economics, Vol. 21, Issue 4, John Wiley & Sons, Inc., USA, 2017, P1260.

(2) Francesco Grigoli & Others: Saving in the world, Op.Cit, p258.

(3) Quadrature Capital LLC & Others: Micro study of low-income households in India: a poverty expectation hypothesis? Op.Cit, P9.

انخفاض معدل الادخار القومي، فالادخار أو المبالغ المتبقية من الدخل المنخفض تكون بالضرورة منخفضة[١].

ولا شك أنَّ إحدى المشكلات التي تواجه المنظمين في الدول النامية تتمثل في عدم توافر المال الكافي لتمويل المشروعات التي يريدون أقامتها، فلا توجد مدخرات، أو مَنْ يريد إقراضهم، ويرى البعض أنَّ الدخول المنخفضة هي السبب في ذلك[٢]، فلا تكفي في أحسن الأحول بمتطلبات التصنيع وحاجة الاستثمار؛ فتفتقر الدول النامية إلى المشاريع والمؤسسات المالية التي تعمل على تشجيع وتعبئة المدخرات[٣].

ونجد أنَّ أغلبية السكان في الدول النامية ذات دخول منخفضة، وعادة ما يكون الميل المتوسط للاستهلاك مرتفعًا بحيث لا يسمح بفائض للادخار[٤]، وكلما زاد مستوى دخل الفرد؛ استطاع أنْ يدخر مبالغ أكبر[٥]؛ لأنَّ زيادة الدخل تؤدي بصفة

---

[١] خليل حسين خليل: محاضرات في التنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية العالي، ١٩٦٣، ص ٧٠، ٧١ http://www.saaid.net/Doat/hasn/167.htm

[٢] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٢٧.

[٣] يونس الحرشي: أساسيات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٨.

[٤] مروة محمد علي مصطفى: أثر الإصلاح المصرفي على معدلات الادخار والاستثمار، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص ٧٣، ٧٤.

[5] Magda Kandil: Determinants of Lower Saving Rates in the USA: Prospects and Implications, International Journal of Finance and Economics, Volume20, Issue4, Wiley Online Library, 2015, P331.

عامة إلى زيادة كل من الإنفاق على الاستهلاك وزيادة المدخرات[١]؛ فالعلاقة بين الدخل والادخار تحكمها قاعدتان[٢]:

القاعدة الأولى– العلاقة بين الدخل والادخار طردية.

القاعدة الثانية– يزيد الادخار بمعدل متزايد مع زيادة الدخل[٣].

وما ينطبق على الأفراد ينطبق على الدول: فالدول الغنية قدرتها على الادخار وتكوين رأس المال أكبر من الدول الفقيرة؛ وذلك لأنَّ الادخار يُقاس بالفرق بين الناتج القومي والاستهلاك القومي، خلال فترة معين، غالبًا ما تكون سنة، مطروحًا منه جزء من الناتج يُستخدم لتعويض ما استهلك من الآلات والمعدات خلال سنة لإنتاج الناتج القومي[٤]، ومن هنا تظهر مشكلة الدول الفقيرة والنامية، حيث تتميز الدخول فيها بالانخفاض الشديد، الذي لا يكفي عادة لتلبية الحاجات الضرورية للأفرادح ومن ثَمَّ لا يتبقى مبلغ لديهم للادخار، ومن هنا تنشأ مشكلة نقص رءوس الأموال لديهم[٥].

ويعطي كينز نتيجة معرفته بالطبيعة الإنسانية[٦] تفصيلًا واضحًا لذلك حيث نادي بما يسمى "**القانون النفسي الأساسي**"، والذي يقرر أنَّ الزيادة في الدخل القابل التصرف فيه (الدخل بعد سداد الضرائب والتأمينات والدمغة وكافة الاستقطاعات)

---

(1) Alupheli Sithebe: South African household savings and the influence of financial liberalisation, Op.Cit, p22.

[٢] يرد على هاتين القاعدتين استثناء بالنسبة للطبقات الفقيرة حيث تكون العلاقة بين الادخار والاستهلاك طردية، وعكسية مع الادخار حتى تصل هذه الطبقات إلى حد إشباع الحاجات الأساسية تنطبق القاعدتان.

[٣] يونس الحرشي: أساسيات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٤١.

[٤] صفوت عبد السلام: مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٧٣، ١٧٤.

[٥] السيد عطية عبد الواحد: علم الاقتصاد، جـ١، مرجع سابق، ص٧١.

[٦] رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي، جـ ١، مرجع سابق، ص ٤٦٥.

ستؤدي إلى زيادة مطلقة في الاستهلاك، ولكن نسبة الإنفاق الاستهلاكي ستنخفض مع زيادة الدخل تدريجيًّا؛ مِمَّا يؤدي إلى زيادة مطلقة في الادخار؛ ومن ثَمَّ نسبة الادخار ستزيد تدريجيًّا مع زيادة الدخل القابل التصرف فيه، ويفسر كينز ذلك بأنَّ الدوافع النفسية الفردية لإشباع الحاجات الضرورية للإنسان وعائلته تكون أقوى عند الدخول المنخفضة، ولكن مع زيادة مستوى الدخل تزداد قوة دوافع تكوين الثروة عن طريق الادخار، وذلك بعد أن يصل الفرد إلى درجة مرضية من إشباع الحاجات الضرورية له ولعائلته[١]، ولكن إذا كانت الزيادة ضئيلة فهي لا تؤثر في الادخار؛ لأنَّ الدخول بطبيعتها منخفضةٌ، لا تكفي حاجة الاستهلاك، فالزيادة توجه إلى الاستهلاك، ولكن إذا كانت الزيادة كبيرة تفي بحاجة الاستهلاك، وما يتبقى يوجه إلى الادخار[٢].

وتمثل الدخول المنخفضة التي يحصل عليها أفراد دولة معينة عائقًا من عوائق التنمية، حيث يوجه هؤلاء الأفراد معظم دخولهم إلى إشباع حاجاتهم الاستهلاكية، فيكون الجزء المتبقي للادخار قليلًا، ولا يفي بمتطلبات الاستثمار وتكوين رأس المال الذي يُعَدُّ الأساس الضروري للتنمية الاقتصادية، والمعدل الذي يمكن تحقيقه من المدخرات ربما يكفي بالكاد لتغطية هلاك رأس المال القائم، أو لشراء آلات ومعدات بدائية، ومن الطبيعي ألا تتحسن طرق الإنتاج في ظل هذه الأوضاع، وتبقى أساليب الإنتاج بدائية، ويبقى الدخل منخفضًا[٣]، كما أنَّ انخفاض الدخل سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي؛ مِمَّا يؤدي إلى ضيق السوق المحلي، ويضعف رغبة المستثمرين في الدولة في الاستثمار وتكوين رأس المال، ويفضلون الاستثمار في خارج الدولة حيث الأسواق المفتوحة؛ مِمَّا يضمن لهم تحقيق أرباح.

---

[١] طلعت الدمرداش إبراهيم: مبادئ في علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص٣٣٢.

[٢] حمدية زهران: مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، مرجع سابق، ص١١٤.

[3] R.Nurkse : problems of capital information in underdeveloped countries Op.Cit, p5.

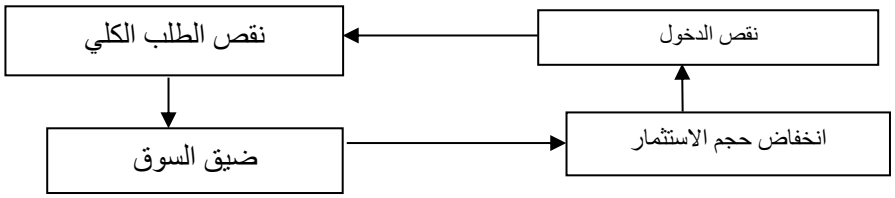

شكل (٢) دورة الدخل المنخفض

كما أنَّ الدول ذات الدخول المنخفضة تكون غير قادرة على إنشاء البنية الأساسية اللازمة لإقامة الصناعات المتطورة التي تتطلبها عملية التنمية المستدامة[١].

نستنتج مِمَّا سبق أنَّ هناك علاقة قوية بين الدخل كمتغير مستقل، والادخار كمتغير تابع[٢].

العلاج: **يرى** الباحث أنَّ علاج رفع الدخول المنخفضة يتمثل في أنَّه:

١. لا بُدَّ من زيادة الإنتاج كخطوة أولى وضرورية لرفع مستوى الدخول[٣]؛ إذ إنَّ زيادة الإنتاج يعمل على زيادة عرض السلع والخدمات؛ مِمَّا يخفف من الضغوط التضخمية، ويعمل على إشباع السوق المحلي، وتصدير إلى الخارج، ويجب رفع مستوى استخدام المواد المتاحة، وتحسين كفاءة هذا الاستخدام[٤]؛ فإنَّ عدم الكفاءة في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع، والتوزيع غير العادل قطاعيًّا وجغرافيًّا، والافتقار إلى المعرفة الفنية، والعمل الماهر وندرة المنظمين؛ أدَّت كل هذه العوامل إلى تدهور الإنتاج، وضعف الإنتاجية، وانخفاض الجودة؛ مِمَّا يؤدي إلى دخول منخفضة، وضعف الإنتاج، واستخدام أساليب إنتاج قديمة ذات كفاءة

---

[١] محمد حافظ عبده الرهون: عوائق التنمية وأسباب التخلف، مرجع سابق، ص ٢٩ : ٣٧.

[٢] طلعت الدمرداش إبراهيم: مبادئ في علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص٣٣٢.

[3] Qingbin ZHAO: Trade and Finance in Emerging Markets and Developed Countries, Op.Cit, p25.

[٤] علي لطفي ومحمد رضا العدل، التنمية الاقتصادية – دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص ١٧٩.

ضعيفة، وإنتاجية محدودة؛ مِمَّا يؤدي إلى ضيق حجم السوق المحلي، وانخفاض الدخل القومي، وينفق أكثره على سلع وخدمات استهلاكية، ولا يبقي منه لأغراض الادخار إلَّا القليل[١]، ولا يكفي بحاجة الاستثمار، وبالكاد المحافظة على رأس المال الموجود فعلًا.

٢. لا بُدَّ للدولة أنْ تعتمد على نفسها لإقامة التنمية بغض النظر عن أنَّ الدولة ذات دخل منخفض أو مرتفع، فاليابان مثلًا كانت ذات دخل منخفض، ومع ذلك استطاعت أن تحقق تنمية اقتصادية مستدامة، وتصبح دولة متقدمة بالاعتماد على الذات، وحسن الإدارة الاقتصادية الرشيدة لموارد المجتمع، ودول مثل دول الخليج دخولها مرتفعة، ومع ذلك لم تكن دول متقدمة اقتصاديًّا، فالدخول المنخفضة ليست عائقًا لتنمية في كل الأحوال، فهي عائق غير مستحكم، فيجب تشجيع الأفراد رغم دخولهم المنخفضة على الادخار، ولو جزء يسير من هذه الدخول، وتوجيهها إلى الاستثمار مع استخدام وتسخير كل إمكانيات الدولة البشرية؛ كالعمالة الرخيصة المدربة في هذا المجال؛ حتى تبدأ التنمية بمعدل نمو طفيف، ثم مع الاستمرار يتحول معدل النمو إلى تنمية وتطور اقتصادي[٢].

الفرع الثاني-

سوء توزيع الدخل القومي:

المقصود بسوء توزيع الدخل: هو سوء توزيع الدخل الناتج عن ناتج العمل وناتج الثروة، فأصحاب الملكيات الزراعية، وهي طبقة جديدة غير منتجة – الرأسمالية الطفيلية، تعمل على الكسب السريع من السمسرة والمضاربة واستغلال النفوذ، وتتميز

---

[١] عبد المنعم السيد علي: دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، دار نافع للطباعة، القاهرة، ١٩٧٥، ص٤٤، ٤٥.

[٢] محمد حافظ عبده الرهون: عوائق التنمية وأسباب التخلف، مرجع سابق، ص ٢٩: ٣٧.

هذه الطبقة بارتفاع ميلها إلى الاستهلاك؛ مِمَّا يؤدي ذلك إلى انتشار نمط الاستهلاك الطرفي الناتج عن المحاكاة[١]، ويحصلون على دخل أكبر من العمال القادرين على العمل والإنتاج، والنتيجة أنَّ الغالبية العظمة من السكان العاملين كانت تحصل على دخل يقل كثيرًا عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويحصل قلة من الأفراد على دخل يزيد كثيرًا عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي[٢].

ويرجع سوء توزيع الدخل وتفاوته إلى عوامل داخلية، كوجود نظام للحكم قائم على أقلية تدعمها الإمكانيات المادية، أو عوامل خارجية؛ مثل: ما تؤدي إليه سيطرة الاقتصاد المتقدم من العمل على تركز الثروة والدخل في يد فئات تعمل في قطاعات تخدم مصالحه، أو قد يرجع سوء توزيع الدخل إلى الندرة النسبية لبعض المهارات الفنية؛ مِمَّا يرفع من مستوى أجرهم بالنسبة لباقي العمال أو ارتفاع مستوى المكافآت التي يتقاضاها أصحاب رءوس الأموال مقابل استخدام أموالهم في الإنتاج[٣].

ويمكن إعادة توزيع الدخل، وذلك عندما تتدخل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية، وتقوم بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع؛ فإنَّ ذلك – وإنْ كان يحقق العدالة الاجتماعية– يكون من شأنه أنْ يقلل من حجم المدخرات عمومًا[٤]؛ وذلك لأنَّ الطبقات الغنية لديها فائض من الدخل تستطيع أن تدخره[٥]، على الرغم من أنَّ العدالة في

---

[١] راجع الفرع الثاني من المبحث الأول من هذه الدراسة.

[٢] حسين عمر: التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٢٦، ٣٢٧.

[٣] حمدية زهران: مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، مرجع سابق، ص٤٧، ٤٨.

[4] Qingbin ZHAO: Trade and Finance in Emerging Markets and Developed Countries, Op.Cit, p27.

[٥] صفوت عبد السلام، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٧٥، رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي، جـ ١، مرجع سابق، ص ٤٦٣، عمار السيد عبد الباسط : أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص١٤٤.

٨- محددات الادخار الخاص في مصر واستراتيجية زيادة معدلاته

توزيع الدخل تعكس التطور في درجة تقدم أي مجتمع أو تخلفه في فترة زمنية معينة[١]؛ فالتنمية الاقتصادية لا تتحقق مع التوزيع غير العادل للدخل، فكل مَنْ أسهم في عملية التنمية والإنتاج لابد أن يأخذ بقدر مساهمته إلَّا أنَّ العدالة في توزيع الدخول سيكون لها أثر سلبي في زيادة معدلات الادخار، فالعمال ومحدودو الدخل يدخرون أقل من الرأسماليين[٢]؛ وذلك لأنَّ محدود الدخل ومَنْ يعيش تحت خط الفقر عندما يزيد دخله سوف يقوم بإشباع حاجاته، فالزيادة في الدخل في بداية الأمر تتوجه إلى الاستهلاك لا الادخار، ولكن عندما يشبع حاجاته الأساسية على المدى البعيد سوف يوجه الباقي إلى الادخار[٣]، بعكس الطبقات الغنية التي توجه جزءًا كبيرًا من دخلها إلى شراء السلع الطرفية[٤].

فنرى أنَّ على الدولة أنْ تحاول هيكلة المرتبات والأجور وتحقق العدالة في توزيع الدخل، وإن كان هذا سوف يؤدي إلى خفض معدلات الادخار في بادئ الأمر، ولكن على المدى البعيد سوف يؤدي إلى زيادة الادخار، وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وتحقق العدالة الاجتماعية.

---

[١] عبد الله الصعيدي، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٨٠، ٨١.

[2] Francesco Grigoli & Others: Saving in the world, Op.Cit, p258.

[٣] طلعت الدمرداش إبراهيم: مبادئ في علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٣٣٢.

[٤] ارجع إلى أثر المحاكاة والتقليد على الادخار، ص ٤٢.

المطلب الرابع-

أثر الإنفاق الاستهلاكي في الادخار:

الدخل المتاح التصرف فيه = الإنفاق الاستهلاكي + الادخار.

إذا كان بعض أفراد المجتمع منتجين؛ فإنَّ كل أفراد المجتمع بلا استثناء مستهلكون، فالإنسان مستهلك قبل أن يكون منتجًا أو مدخرًا أو مستثمرًا[١].

والاستهلاك هو إحدى عمليات الدورة الاقتصادية، ويمثل أحد اهتمامات الاقتصاديين بوصفه ظاهرة اقتصادية، والاجتماعيين باعتبار ظاهرة الاستهلاك خاضعة لظروف وعادات وتقاليد اجتماعية تدفع إلى زيادته وترشيده[٢].

فالإنفاق الاستهلاكي: هو الجزء الثاني من الدخل الذي لم يدخر، فالتصرف في الدخل يمكن أن يتم إمَّا عن طريق الاستهلاك أو الادخار (الامتناع عن الاستهلاك)[٣]، والهدف من الاستهلاك هو إشباع الأفراد حاجاتهم الأساسية من السلع أو الخدمات؛ لذلك يُعَدُّ الاستهلاك هو مفتاح النشاط الاقتصادي وغايته[٤].

وهنا تجدر الإشارة إلى حقيقة اقتصادية مؤداها أنَّ الاستهلاك يتبع الدخل دائمًا، ونادرًا ما يشكل في حد ذاته قوة اقتصادية مستقلة، فالفرد ينفق بقدر دخله واحتياجاته، فالاستهلاك نشاط يرتبط بالحياة اليومية لكل الناس، ويشمل الإنفاق على السلع المعمرة؛

---

[١] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، أصول علم الاقتصاد – رؤية إسلامية، الكتاب الثاني (التحليل الاقتصادي الكلي)، المنصورة، ١٩٩٧، ص ٧٠.

[٢] إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٩٤.

[٣] أحمد عبد الرحيم رزق: مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ١٣٠.

[٤] عبد الله الصعيدي: الادخار والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٩٤، ١٩٥.

مثل: السيارات، والثلاجات، والتلفزيونات، والغسلات، إلخ. أو السلع غير المعمرة؛ مثل: الغذاء، والكساء. أو الخدمات: كالرعاية الطبية، والاستمتاع بوقت الفراغ[١].

ولكن ما أثر الدخل كمتغير مستقل في الإنفاق الاستهلاكي كمتغير تابع، وكيف يمكن تنمية المدخرات؟

في حالة ثبات الدخل فإنَّ الطريقة الوحيدة لزيادة المدخرات هي ترشيد الاستهلاك[٢]، وفي حالة زيادة دخل الفرد ينقص الميل الحدي للاستهلاك، وذلك باستثناء الدخول الضعيفة فقد لوحظ أنَّ العلاقة طردية، فكلما زاد الدخل زاد الادخار[٣]، باستثناء ذوي الدخول المحدودة: (وهم النسبة الأكبر من سكان الدول النامية)، وغالبًا ما يستهلك الإنفاق الاستهلاكي كل الدخل، ولا يتبقى شيء للادخار[٤].

ولكن الملاحظ على الدول النامية؛ ومنها: مصر، ارتفاع الميل للاستهلاك[٥]، بتبديد الجزء الأكبر من الدخول في شراء السلع الكمالية والسلع الترفيهية سواء المنتجة محليًّا أو المستورد، فيأتي ذلك على حساب الادخار، وتكوين رأس المال.

---

[١] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، أصول علم الاقتصاد – رؤية إسلامية، الكتاب الثاني (التحليل الاقتصادي الكلي)، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٢) احمد عبد الرحيم رزق: مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ١٣٠.

[٣] عبد الله الصعيدي: الادخار، مرجع سابق، هامش ص ١٩٧.

[٤] عبد الله الصعيدي، التنمية، مرجع سابق، ص ٧٢.

[٥] المقصود بالميل المتوسط للاستهلاك هو: النسبة بين الإنفاق الاستهلاكي الجاري والدخل القابل التصرف فيه، م . م . س = س ÷ ي.

الميل الحدي للاستهلاك: التغير في الإنفاق الاستهلاكي الجاري مقسومًا على التغير في الدخل القابل التصرف فيه، م . ح . س = △ س ÷ △ ي.

طلعت الدمرداش إبراهيم: مبادئ في علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

العلاج:

لزيادة المدخرات لا بُدَّ من تغير ثقافة حياتنا، وترشيد الاستهلاك، فأي قرار يتخذ بمناسبة الاستهلاك هو في الوقت نفسه قرار متعلق بالادخار، فكلما زادت فرص الاستهلاك جاءت على حساب فرص الادخار[١]؛ لأنَّ الادخار هو قرار بعدم الاستهلاك، ويكون نتيجة للتنشئة الاجتماعية[٢]، وهذا دور الآباء ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والتربوية والمختصين بعلم الاجتماع، فالاستهلاك ظاهرة اجتماعية.

ويجب التميز بين الاقتراض للاستهلاك، والاقتراض للاستثمار، فعلى البنوك والدولة تشجع النوع الثاني من القروض، وتفرض قيود على القروض الموجه للاستهلاك[٣].

على الأشخاص والحكومة ترشيد الإنفاق؛ لتدبير المدخرات، والتي من الممكن توجيه جانب منها للاستثمار، ومن ثَمَّ خلق فرص عمل، وتحقيق نسب نمو مطرد.

والأهمية المتعلقة بالميل الحدي للاستهلاك أكبر بكثير من المتعلقة بالميل المتوسط للاستهلاك؛ وذلك لأنَّ الميل الحدي للاستهلاك هو الذي يمكن من معرفة الكيفية والنسبة التي توزع بها الزيادة الاحتمالية في دخول الأفراد بين الدخل والاستهلاك.

عبد الله الصعيدي، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٧٢ .

وبناء عليه، يُعَدُّ الميل الحدي للادخار (MPS) بمنزلة المؤشر لحدوث تغيرات في الادخار عند تغير الدخل، وهو عبارة عن التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل مع ثبات العوامل الأخرى، أمَّا الميل المتوسط للادخار (APS) فيعد نسبة المدخرات إلى مستوى الدخل.

[١] إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية، مرجع سابق، ص ١٩٤.

[2] Neema Mori: Determinants of individual savings among Tanzanians, Op.Cit, p353.

[3] Raymond firth and b.s.yamey: Capital. Saving and credit in peas and societies, Op.Cit, p 28.

ولا بُدَّ من الحد من الاستهلاك الترفيهي، وتخصيص عوامل الإنتاج لإنتاج رءوس الأموال العينية والثابتة[١]، وتخصيص النقد الأجنبي لشراء السلع الإنتاجية، وزيادة تكوين رأس المال بدلًا من السلع الاستهلاكية، كما سبق الإشارة[٢].

فترشيد الاستهلاك واتباع سياسة تقشفية لزيادة معدل الادخار هو الحل الأمثل للخروج من الأزمة الاقتصادية مستفيدين بذلك من تجارب الدول النامية الأخرى؛ مثل: دول اليورو، عندما ضربت أزمة اليونان في ٢٠١٠ اتجهت لفرض سياسات تقشفية خلال الأزمة، فقد أعلنت هذا الأمر إيطاليا، واستجابة للدعوة دول كثيرة إلى فرض سياسات من هذا النوع؛ نتيجة مواجهتها عجزًا ماليًّا، وسبقتها فلسطين في ٢٠٠٦، وكندا وإسبانيا في ١٩٧٩، وكوبا ١٩٩١، والمكسيك عام ١٩٨٥[٣].

المطلب الخامس-

أثر التضخم في الادخار:

المقصود بالتضخم هو: الارتفاع العام والمتواصل في المستوى العام للأسعار، والذي يؤدي إلى انخفاض متواصل في القوة الشرائية للنقود، ويقترن التضخم بانخفاض في مرونة عرض السلع والخدمات، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وقد يتبقى جزء ضئيل للادخار، وتكون المحصلة النهائية، هي: ضعف في معدلات الادخار المحلي، ويُقاس التضخم بمعدل النمو السنوي لمتوسط أسعار المستهلكين[٤]، ويمكن قياس

---

[١] سعد ماهر حمزة: المقدمة في اقتصاديات التنمية والتبعية – تجارب أفريقية وعربية، مرجع سابق، ص٣٧.

[٢] ارجع إلى أثر التقليد والمحاكاة وكيفية محاربته في هذه الدراسة.

[3] http://www.businesstendersmag.com

[4] Mechthild Schrooten and Sabine Stephan: Private savings and transition -Dynamic panel data evidence from accession countries, Op.Cit, p295.

التدهور في القوة الشرائية للنقود من خلال التوصل إلى مقلوب الزيادة في تكلفة المعيشة معبرًا عنه بتطور الرقم القياسي للأسعار.

والسبب الرئيس في التضخم أنَّ كثيرًا من البلدان النامية؛ ومنها: مصر تلجأ إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز في الميزانية العامة، وتمويل التنمية الاقتصادية؛ مِمَّا يزيد الطلب على السلع والخدمات عن عرضها؛ فترتفع الأسعار، وتقل القوة الشرائية للنقود (التمويل بالإصدار النقدي)؛ كنتيجة لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وزيادة المعروض النقدي، وضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بها[١].

تبدو العلاقة وثيقة بين التضخم والادخار النقدي: (الشكل الغالب للادخار في عصرنا الحالي)، فالتضخم يتعلق بوظائف النقود، وهي: وسيط في المبادلات، ومخزون للقيمة، فكلمة التضخم تعني: الانتشار غير المحكوم للنقود.

يؤدي التضخم إلى انخفاض حجم الصادرات المحلية، وزيادة حجم الواردات من الخارج، وخصوصًا السلع الكمالية والغذائية والمعمرة التي أصبحت أرخص من مثيلتها في الدخل[٢].

ويرى بعض الفقه أنَّ التضخم له أثر إيجابي في زيادة معدلات الادخار التحويطي الخاص[٣]، **ولكنني** اختلف معه في الرأي؛ إذ إنَّ ارتفع معدل التضخم ينقص من القوة الشرائية للنقود المدخرة.

---

[١] عبد الحميد محمد القاضي: دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، إسكندرية، ١٩٧٣، ص ١١٢.

[٢] عبد الله الصعيدي : الادخار والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٧٤ وما بعدها.

[3] Francesco Grigoli & Others: Saving in the world, World Development, Op.Cit, P263.

فللتضخم أثر سلبي في معدل الادخار[١]، فقد يرتبط التضخم بعدم اليقين، وقد يقلل من الادخار[٢]، حيث يزيد الإنفاق الاستهلاكي عندما يتوقع المستهلكون ارتفاع الأسعار في المستقبل، فكلما توقع الأفراد ارتفاع معدلات التضخم زاد الإنفاق الاستهلاكي الجاري[٣]، وعلى العكس من ذلك قد يؤدي انخفاض معدل التضخم إلى زيادة النمو الاقتصادي؛ مِمَّا ينعكس بالإيجاب على زيادة حجم الادخار الخاص[٤].

ويترتب على التضخم: انخفاض القيمة الحقيقية للأصول السائلة، ودفع الأفراد إلى التخلص من العملة المحلية؛ لأنَّ قيمتها غير ثابتة مقابل أي شيء أكثر ثباتًا في القيمة منها؛ ومن ثَمَّ التحول عن الأصول السائلة إلى الأصول العينية، كزيادة المضاربة على الأراضي والعقارات، وزيادة طلب السلع المعمرة والذهب، وهو ما يُعْرَفُ "بأثر الهرب من العملة"، والنتيجة زيادة الميل للاستهلاك، ونقص الميل للادخار[٥].

---

(1) Philemon Kwame Opoku: The Short-Run and Long-Run Determinants of Household Saving: Evidence from OECD Economies, Op.Cit, p434.

(2) George Hondroyiannis: Estimating private savings behaviour in Greece, Op.Cit, P462.

[٣] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: أصول علم الاقتصاد - رؤية إسلامية - الكتاب الثاني (التحليل الاقتصادي الكلي)، مرجع سابق، ص٩١.

(4) George Hondroyiannis: Estimating private savings behaviour in Greece , Op.Cit, P472.

[٥] هدى السيد: محددات الادخار في مصر، مجلة مصر المعاصرة تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٣١، السنة الرابعة والثمانون، القاهرة، يناير ١٩٩٣، ص ١٣٩.

ويؤدي التضخم إلى انهيار الدخل الحقيقي[١]، وتوسيع دائرة الاقتصاد الخفي (ممارسة أشغال مخالفة للقانون كالرشاوي... أو مخالفة الأخلاق)، وبحث أصحاب الدخول المحدودة عن عمل إضافي في الفترة المسائية، والهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية إلى الخارج إلى الدول البترولية باحثين عن أجر أعلى، وحرمان المجتمع من العمال المدربين أو العمال في بعض المجالات، كما أنَّ نقص العمال، وزيادة الطلب عليهم يؤديان إلى رفع أجورهم؛ ومن ثَمَّ رفع الأسعار، والمحصلة النهائية لكل ما سبق ضعف المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني؛ ومن ثَمَّ تنخفض معدلات الادخار المحلي[٢].

ويؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية بطريقة عشوائية، وبشكل متفاوت؛ فيؤدي إلى زيادة غنى الأغنياء، وزيادة فقر الفقراء، وربما يوجد مَنْ لا يستفد أو يُضار منه[٣]، وأكثر الناس إصابة بضرر التضخم أصحاب المرتبات والمعاشات، والإعانات والأجور الثابتة، فتتدهور مستويات معيشتهم؛ لانخفاض دخولهم الحقيقية، أمَّا أصحاب عوائد حقوق التملك، والمشروعات الصناعية والتجارية، وأصحاب رؤوس الأموال هم أكثر الناس استفادة من التضخم، حيث تزيد دخولهم على نحو أسرع من التزايد في المستوى العام للأسعار؛ مِمَّا يؤدي إلى انخفاض مدخرات أصحاب الدخول المحدودة؛ لانخفاض دخولهم الحقيقية[٤].

---

[١] فإن التضخم يسبب انحرافًا في الدخل الحقيقي الفعلي عن الدخل الحقيقي المتوقع.

Cajsa Fredriksson & Klaas Staal: Determinants of Household Savings: A Cross-Country Analysis, Op.Cit, P259.

[٢] عبد الله الصعيدي: الادخار والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٧٤ وما بعدها.

[٣] رمزي زكي: التضخم المستورد، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

[٤] عبد الله الصعيدي: الادخار والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٧٤ وما بعدها.

إنَّ التضخم كالمخدر الذي يسري رويدًا رويدًا؛ فهو يبدأ بمعدل ٢ %، ثم يرتفع إلى ٤٪، ثم ٦٪ ، ثم يصل إلى ١٠ % أو أكثر، ولا بُدَّ من محاربته قبل أن يستفحل، ويصبح علاجه أكثر إيلامًا.

وعلاج التضخم يقضي بذل الجهود من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي؛ أي تحقيق درجة محمودة من استقرار الأسعار، وذلك بالتشغيل الكامل للموارد الإنتاجية بالاقتصاد القومي، والنمو الاقتصادي المطرد، ولا بُدَّ من التنسيق بين قرارات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، فلا بُدَّ من استخدام أدوات السياسة الاقتصادية في الرقابة المباشرة على المتغيرات الأساسية في الاقتصاد القومي: (الإنتاج، والاستثمار، وسعر الصرف)، ولا بُدَّ أنْ تتوازن معها سياسة مالية تستخدم على أساسها السلطات العامة إيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة في الإنفاق العام الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي، وكذلك إجراءات السلطات النقدية في المجتمع بهدف رقابة الائتمان أو عرض النقود تسعى إلى التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية[١].

[١] عبد الله الصعيدي: محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص ٣٦٨، ٣٦٩.

المبحث الثالث-

تطور معدل الادخار الخاص في مصر:

سوف نعرض في هذا المبحث تطورات معدل الادخار المحلي في مصر في الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٢٠ موضحين أثر كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي والتضخم في معدل تغير الادخار؛ لتوضيح مدى تأثير هذه العوامل في الادخار، ونركز في هذا المبحث على الأرقام وتطورها، ونبدأ التحليل بعرض جدول[١].

[١] يؤخذ على التقارير التي اعتمد عليها الباحث أنَّها متضاربة البيانات؛ فحتى يكون هناك تحسين في مستوى معيشة المواطن لا بُدَّ من وجود نمو حقيقي في الاقتصاد من ناحية، ثم إحداث عدالة في توزيع الدخول، وعرض إحصائيات حديثة وبموضوعية وشفافية، ولكن النمو الاقتصادي في مصر كان ما بين البيانات المضروبة والمزيفة وأدل على ذلك بإحصائيات عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ذكر التقرير أنَّ معدل نمو الاقتصاد المصري وصل إلى ٧.٢ من ناتج المحلي الإجمالي، وعندما بحثت صادراتنا إلي دولة واحدة وهي أمريكا، ووجدت أنَّ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ذكر أنَّ صادرتنا ١.٢ مليار دولار، بينما ذكر البنك المركزي ٩ مليارات دولار، وعلى الجانب الآخر وجدت أنَّ أمريكا أقرت أنها استوردت منا هذا العام ٢.٢ مليار دولار، بالإضافة إلى تكاليف النقل؛ ومن ثم الرقم الأقرب للصواب هو رقم الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، وسنجد أنَّ هناك أرقامًا كانت تُضاف زورًا لا تعكس معدل النمو الحقيقي الذي لم يزد على ٣٪ رغم تهليل الإعلام على الرقم السابق الكاذب، ووصفه بأنَّه أعلى معدل نمو تحقق منذ الستينيات.

http://shabab.ahram.org.eg/News/4735.aspx

وسوف نعتمد على الإحصائيات المتوفرة، ويتضح مدى مخالفتها للواقع عند تحليل نسبة الأوعية الادخارية الاختيارية من الادخار المحلى الإجمالي ومن الناتج القومي.

٨- محددات الادخار الخاص في مصر واستراتيجية زيادة معدلاته

السنة	الناتج المحلى الإجمالي		الاستهلاك النهائي		الادخار المحلى الإجمالي			معدل التضخم[١]	إجمالي الأوعية الادخارية القيمة بالمليون جنيه
	القيمة بالمليار جنيه	معدل التغير	القيمة بالمليار جنيه	معدل التغير	القيمة بالمليار جنيه	معدل التغير	نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي		
٢٠٠٥	٤٢٥.٢	٤.٥٠٪	٣٥٧.٥	٤.٥٠٪	٦٧.٧	٤.٢٠٪	١٥.٧٠٪	٤.٧٠٪	٤٩٨١٩٠
٢٠٠٦	٤٥٤.٣	٦.٨٠٪	٣٧٨.٨	٦.٠٠٪	٧٥.٥	١١.٥٠٪	١٧.١٠٪	٧.٢٠٪	٥٦٠٢٢٩
٢٠٠٧	٤٨٦.٥	٧.١٠٪	٣٩٤.٢	٤.١٠٪	٩٢.٣	٢٢.٣٠٪	١٨٪	٨.٥٠٪	٦٥٥٣٧٦
٢٠٠٨	٧٩٨.١	٧.٢٠٪	٦٥٦.٣	٥.٢٠٪	١٤١.٨	١٧.٠٠٪	١٦.٢٠٪	٢٠.٢٠٪	٧٤٢١٧٧
٢٠٠٩	٨٣٥.٥	٤.٧٠٪	٦٨٩	٥.٠٠٪	١٤٦.٥	٣.٣٠٪	١٢.٦٠٪	٩.٩٠٪	٨٠٣٠٦٣
٢٠١٠	٨٧٨.٥	٥.١٠٪	٧٢٨.٥	٥.٠٠٪	١٥٠	٥.٦٠٪	١٤.٣٠٪	١٠.٧٠٪	٧٩٤٣٥٠
٢٠١١	٨٩٤	١.٨٠٪	٧٥٤.٢	٤.٤٪	١٣٩.٨	-١٠.٤٠٪	١٣.٢٠٪[٢]	١١.٨٠٪	٨٥٥١٣٢
٢٠١٢	٩١٣.٨[٣]	٢.٢٪	٨٠٢.٧[٤]	٥.٥٪	–	–	–	٧.٣٪	٩١٧٦٣٤
٢٠١٣	١٦٠٨.٦	٢.١٪	١٤٩٢.٢[٥]	٢.٩٪[٦]	–	–	–	٩.٨٪	١١٧٨٣١٨
٢٠١٤	١٦٤٣.٤[٧]	٢.٢٪	١٥٥٣.٦[٨]	٤.٣٪	–	–	–	٨.٢٪	١٣٦٠٨٧٠
٢٠١٥	١٨٠١.٩[١]	٤.٢٪	١٦٨٧.٧[٢]	٣.٣٪	–	–	–	١١.٤٪	١٥٤٤٧٨٣

[١] الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (حضر الجمهورية).

[٢] لم يذكر تقرير الكتاب الإحصائي السنوي أي إحصائيات عن معدل التغير في الادخار المحلي أو نسبة الادخار المحلي من الناتج القومي الإجمالي بدأ من عام ٢٠١٢.

[٣] ذكر الكتاب الإحصائي السنوي للبنك المركزي تقرير العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ أنَّ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ١٥٧٥.٥ مليار جنيه.

[٤] ذكر الكتاب الإحصائي السنوي للبنك المركزي تقرير العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ أنَّ الاستهلاك النهائي: ١٤٥٠ مليار جنيه.

[٥] ذكر الكتاب الإحصائي السنوي للبنك المركزي تقرير العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ أنَّ الاستهلاك النهائي: ١٤٨٩.٣ مليار جنيه.

[٦] ذكر الكتاب الإحصائي السنوي للبنك المركزي تقرير العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ أنَّ معدل نمو الاستهلاك النهائي ٢.٧٪.

[٧] ذكر الكتاب الإحصائي السنوي للبنك المركزي تقرير العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ أنَّ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ١٧٢٩.٢ مليار جنيه.

[٨] ذكر الكتاب الإحصائي السنوي للبنك المركزي تقرير العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ أنَّ الاستهلاك النهائي: ١٦٣٣.٦ مليار جنيه ومعدل نمو الاستهلاك ٤.٤٪.

السنة	الناتج المحلى الإجمالي		الاستهلاك النهائي		الادخار المحلى الإجمالي			معدل التضخم[١]	إجمالي الأوعية الادخارية القيمة بالمليون جنيه
	القيمة بالمليار جنيه	معدل التغير	القيمة بالمليار جنيه	معدل التغير	القيمة بالمليار جنيه	معدل التغير	نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي		
٢٠١٦	[٣]١٩١٧.٢	٤.٣٪	[٤]١٨٠٢.٨	٤.٥٪	–	–	–	١٤٪	١٨٤٩٥٥٥
٢٠١٧	[٥]١٩٩٨.٣	٤.٢٪	[٦]١٨٧٥.٤	٤٪				٢٩.٨٪	٢٥٦٤٠٦١
٢٠١٨	٣٦٥٤.٤	٥.٣٪	[٧]٣٤٤٧.٦	١.٢٪				١٤.٤٪	٣١١٥٧٠٦
٢٠١٩	٣٨٥٧.٥	٥.٦٪	[٨]٣٤٨١.٦	١.١٪				٩.٤٪	٣٥٨٤١٢٥
٢٠٢٠	٣٩٩٥.٢	٣.٦٪	٣٧٣٥.٨	٧.٢٪				٥.٦٪	٤١٨٢٩٤٧

جدول رقم (١) يوضح أثر الناتج المحلي والإنفاق الاستهلاكي ومعدلات التضخم في معدلات الادخار خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٠

[١] ذكر الكتاب الإحصائي السنوي للبنك المركزي تقرير العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ أنَّ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق: ١٨٣٨.٢ مليار جنيه.

[٢] ذكر الكتاب الإحصائي السنوي للبنك المركزي تقرير العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ أنَّ الاستهلاك النهائي: ١٩٩٦.٧ مليار جنيه، بمعدل نمو٤.٢٪.

[٣] ذكر الكتاب الإحصائي السنوي للبنك المركزي تقرير العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ أنَّ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق: ١٩١٨.١ مليار جنيه.

[٤] ذكر الكتاب الإحصائي السنوي للبنك المركزي تقرير العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ أنَّ الاستهلاك النهائي: ١٨٠٣.٧ مليار جنيه، ومعدل نمو الاستهلاك ٤.٦٪.

[٥] ذكر الكتاب الإحصائي السنوي للبنك المركزي تقرير العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ أنَّ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق: ٣٤٧٠ مليار جنيه.

[٦] ذكر الكتاب الإحصائي السنوي للبنك المركزي تقرير العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ أنَّ الاستهلاك النهائي: ٣٤٠٨.١ مليار جنيه .

[٧] ذكر الكتاب الإحصائي السنوي للبنك المركزي تقرير العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ أنَّ الاستهلاك النهائي: ٣٤٤٣.٩ مليار جنيه، بمعدل تغير ١.١٪.

[٨] ذكر الكتاب الإحصائي السنوي للبنك المركزي تقرير العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ أنَّ الاستهلاك النهائي: ٣٤٨.٣ مليار جنيه.

المصدر: تقارير سنوية للبنك المركزي: أعداد مختلفة، والكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: أعداد مختلفة.

تطور حجم الادخار المحلي الإجمالي خلال عامين ٢٠٠٥-٢٠٠٦:

يلاحظ من الجدول ارتفاع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، من ٤.٥٪ (٤٢٥.٥ مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٦.٨ % (٤٥٤.٣ مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦.

وأدَّى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الاستهلاك النهائي من ٣٥٧.٥ مليار جنيه، بمعدل نمو ٤.٥٪ في السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ليصل إلى ٣٧٨.٨ مليار جنيه، بمعدل نمو ٦.٠٪ عن السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ليصل إلى ما يمثل ٧١.١٠ % من الناتج المحلي.

وارتفعت معدلات التضخم، وفقًا للرقم القياسي العام للأسعار المستهلكين الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، من ٤.٧ % عن السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٧.٢٪ عن السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ويلاحظ أنَّ المتوسط المرجح لمعدلات التضخم بالمقارنة لأهم الدول العالمية[١] ٢.٠٢٪ عن السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، و٣.٠٥٪ عن السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

---

[١] الولايات المتحدة الأمريكية ٩٢. % عن السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و١.٥٩ % عن السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، والاتحاد الأوربي ٨٥ .% عن السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و١.٠٢ عن السنة المالية ٢٠٠٥ /٢٠٠٦، وسويسرا ٠٥.% عن السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و١٢. % عن السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، واليابان -٠٢. عن السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و٠٤. % عن السنة المالية ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦.

ولما كان الادخار المحلي الإجمالي يساوي الناتج المحلي – الاستهلاك النهائي؛ فقد أدى زيادة الناتج المحلي إلى زيادة كل من الاستهلاك والادخار، فبلغ الادخار المحلي الإجمالي[١] عن السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥من ٦٧.٧ مليار جنيه، بمعدل نمو ٤.٢ % إلى ٧٥.٥ مليار جنيه، بمعدل نمو ١١.٥ % عن السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حسب إحصاءات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، وقد بلغت إجمالي الأوعية الادخارية– وهي التي تشكل الادخار الاختياري المحلي– في السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حوالي ٤٩٨١٩٠، بنسبة ٠.٧٣٦ % من الادخار المحلي الإجمالي و ٠.٠٠١١٧١٦٦ % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، هذا مقابل ٥٦٠٢٢٩ عن السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، بنسبة ٠.٧٤٢ % من الادخار المحلي؛ أي أنَّ نسبة الأوعية الادخارية إلى الادخار المحلي عن هذه السنة ارتفعت عن السنة المالية السابقة بمعدل ٠.٠٠٦٪، ونسبة الأوعية المالية الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٠.٠٠٠١٢٣٣١٧٪.

تطور حجم الادخار المحلي الإجمالي خلال عامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧:

يلاحظ من الجدول ارتفاع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، من ٦.٨٪ ٤٥٤.٣(مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٧.١ % (٤٨٦.٥ مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

[١] لقد اعتمد الباحث على مؤشر إجمالي الأوعية الادخارية التي تشمل: ودائع غير جارية بالعملة المحلية، وودائع جارية وغير جارية بالعملات الأجنبية، وصافي مبيعات شهادات الاستثمار، وودائع صندوق توفير البريد.

وأدَّى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الاستهلاك النهائي من ٣٧٨.٨ مليار جنيه، بمعدل نمو ٦.٠٪ في السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ليصل إلى ٣٩٤.٢ مليار جنيه، بمعدل نمو ٤.١٪ عن السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

وارتفعت معدلات التضخم، وفقًا للرقم القياسي العام للأسعار المستهلكين الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، من ٧.٢٪ عن السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٨.٥٠٪ عن السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ويلاحظ أنَّ المتوسط المرجح لمعدلات التضخم بالمقارنة لأهم الدول العالمية[١] ٣.٠٥ % عن السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و ٢.٥٣ % عن السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ويلاحظ هنا ارتفاع معدل التضخم عن المعدل العالمي، وحتى عن السنة المالية السابقة مِمَّا يؤثر سلبًا في الادخار؛ إذ إنَّه حتى مع زيادة حجم المدخرات لا تفي بحاجة الاستثمار؛ لأنَّ القوة الشرائية للنقود تقل، فالزيادة في المدخرات تكون زيادة كمية وليس كيفية.

ولمَّا كان الادخار المحلي الإجمالي يساوي الناتج المحلي – الاستهلاك النهائي؛ فإنَّ زيادة الناتج المحلي أدَّت إلى زيادة كل من الاستهلاك والادخار، فبلغ الادخار المحلي الإجمالي حوالي ٧٥.٥ مليار جنيه، بمعدل نمو ١١.٥ % عن السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقابل ٩٢.٣ مليار جنيه، بمعدل نمو ٢٢.٣ % عن السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦حسب إحصاءات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، وقد بلغت إجمالي الأوعية الادخارية في السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حوالي ٥٦٠٢٢٩ ، بنسبة ٠.٧٤٢٪ من الادخار المحلي هذا مقابل٦٦٥٣٤٦ عن السنة المالية

[١] سنشير إلى معدلات التضخم في أهم دول العالم والشركاء مع مصر في التجارة الخارجية خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ الولايات المتحدة الأمريكية ١.٠٥ %، والمملكة المتحدة ٠.٣١ %، وإيطاليا ٠.١١ %، وألمانيا ٠.١٧٪، وفرنسا ٠.٠٥٪، وسويسرا ٠.٠٥٪، والصين ٠.٢٤٪.

٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، بنسبة ٠.٧١٠٪ من الادخار المحلي الإجمالي، ونسبة الأوعية الادخارية إلى الناتج القومي ارتفعت بمعدل نمو يبلغ ٠.٠٠٠١٣٤٧١٢٤٪.

تطور حجم الادخار المحلي الإجمالي خلال عامين ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨:

يلاحظ من الجدول ارتفاع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، من ٧.١٪ (٤٨٦.٥ مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٧.٢٪، (٧٩٨.١ مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

وأدَّى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الاستهلاك النهائي من ٣٩٤.٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٤.١٪ عن السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ليصل إلى ٦٥٦.٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٥.٢ % عن السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

ارتفعت معدلات التضخم، وفقًا للرقم القياسي العام للأسعار المستهلكين الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، من ٨.٠٥٪ عن السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠.٢٪ عن السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ويلاحظ أنَّ معدلات التضخم تزيد بنسبة أكبر من زيادة المدخرات المحلية، فقد زادت معدلات نمو المدخرات المحلية عن السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، بنسبة ١٧.٠ %، فقد سجلت معدلات التضخم عن هذه السنة أعلى مستوى له منذ أوائل التسعينيات.

ولمَّا كان الادخار المحلي الإجمالي يساوي الناتج المحلي – الاستهلاك النهائي؛ فقد أدَّى زيادة الناتج المحلي إلى زيادة كل من الاستهلاك والادخار، فبلغ الادخار المحلي الإجمالي حوالي ٩٢.٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٢.٣٪ عن السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقابل ١٤١.٨ مليار جنيه، بمعدل نمو ١٧.٠٪ عن السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حسب إحصاءات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، وقد بلغت إجمالي الأوعية الادخارية في السنة

المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ من الادخار المحلي ٦٦٥٣٤٦ مليون جنيه، بنسبة ٠.٧١٠ % و ٠.٠٠٠٠٩٢٩٩٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

تطور حجم الادخار المحلي الإجمالي خلال عامين ٢٠٠٨/٢٠٠٩:

تأثر أداء الاقتصاد المصري خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بالأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها؛ فقد تراجع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المذكورة ليبلغ نحو ٤.٧٪ (٨٣٥.٥ مليار جنيه) مقابل ٧.٢٪ (٧٩٨.١ مليار جنيه).

وأدَّى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض معدل نمو الاستهلاك النهائي من ٦٥٦.٣ مليار جنيه، بمعدل نمو ٥.٢ % عن السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ليصل إلى ٦٨٩ مليار جنيه، بمعدل نمو ٥.٠٪ عن السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وشهدت السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ تراجعًا ملحوظًا في معدلات التضخم السنوي وفقًا للرقم القياسي لأسعار المستهلكين؛ إذ اقتصر على نحو ٩.٩ % مقابل ٢٠.٢ % عن السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مسجلًا تراجعًا تراكميًّا قدره ١٠.٣ نقطة مئوية، وذلك بعد تصاعده إلى أعلى مستوى له منذ أوائل التسعينيات خلال السنة المالية السابقة ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وقد تركز هذا التراجع في الربع الثاني من سنة التقرير، والذي انخفضت فيه معدلات التضخم الشهرية إلى مستويات سالبة.

ولمَّا كان الادخار المحلي الإجمالي يساوي الناتج المحلي – الاستهلاك النهائي؛ فقد أدَّى انخفاض الناتج المحلي إلى انخفاض كل من الاستهلاك والادخار، فبلغ الادخار المحلي الإجمالي حوالي١٤١.٨ مليار جنيه، بمعدل نمو ١٧.٠٪ عن السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقابل ١٤٦.٥ مليار جنيه، بمعدل نمو ٣.٣ % عن السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨حسب إحصاءات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، وقد

بلغت إجمالي الأوعية الادخارية في سنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حوالي ٧٤٢١٧٧ مليون جنيه، هذا مقابل ٨٠٣٠٦٣ مليون جنيه عن السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، بنسبة ٠.٥٤٨ % من الادخار المحلي، و ٠.٠٠٠٩٦١١٧٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ أي أنَّ نسبة الأوعية الادخارية إلى الادخار المحلي عن هذه السنة قد ارتفعت حوالي٠.٠٢٥ % مقارنةً بالسنة المالية السابقة، ونسبة الأوعية الادخارية إلى الناتج القومي ارتفعت بمعدل نمو يبلغ ٠.٣٢١٪ عن السنة المالية الماضية.

تطور حجم الادخار المحلي الإجمالي خلال عامين ٢٠٠٩/٢٠١٠:

اقترب الاقتصاد المصري من مرحلة التعافي من آثار اللازمة المالية العالمية وتداعياتها، وهو ما يعكسه استمرار التحسن التدريجي في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ ٥.١ % (٨٧٨.٥ مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ٤.٧ % (٨٣٥.٥ مليار جنيه) عن السنة المالية ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، وعلى الرغم من هذا التحسن في معدل النمو، فإنَّه لم يصل بعد إلى معدل النمو الذي تحقق خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، والبالغ ٧.٢ %، وإن كان يقترب من متوسط معدل النمو المقدر على مستوى الاقتصاديات الناشئة ككل، والبالغ نحو ٥.٦ % خلال سنة التقرير.

ويلاحظ ثبات معدل النمو في الاستهلاك النهائي في السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ يقدر تقريبًا ٦٥٦.٣ ٦٨٩ مليار جنيه، بمعدل نمو ٥.٠٪، وفي السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ يقدر تقريبًا ٧٢٨.٥ مليار جنيه، بمعدل نمو ٥.٠ %.

ارتفع معدل التضخم السنوي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ وفقًا للرقم القياسي العام للأسعار، ليبلغ نحو ١٠.٧٪ في مقابل ٩.٩ %عن السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

ولمَّا كان الادخار المحلي الإجمالي يساوي الناتج المحلى – الاستهلاك النهائي؛ فقد أدى زيادة الناتج المحلي إلى زيادة كل من الاستهلاك والادخار، فبلغ الادخار المحلي الإجمالي حوالي ١٤٦.٥ مليار جنيه، بمعدل نمو ٣.٣ % عن السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقابل ١٥٠.٠٠ مليار جنيه بمعدل نمو ٥.٦ % عن السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠حسب إحصاءات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، وقد بلغت إجمالي الأوعية الادخارية في سنة المالية ٨٠٣٠٦٣ مليون جنيه عن السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ هذا مقابل ٧٩٤٩٥٠ مليون جنيه عن السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ بنسبة ٠.٠٠٠٠٩٠٤٨٩٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

تطور حجم الادخار المحلي الإجمالي خلال عامين ٢٠١٠/٢٠١١:

تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ ليبلغ ١.٨ % (٨٩٤.٠ مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠١٠ / ٢٠١١، مقابل ٥.١ % (٨٧٨.٥ مليار جنيها) خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠؛ وذلك بسبب تباطؤ كل القطاعات النشاط الاقتصادي بوجه عام تأثرًا بالأحداث التي صاحبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

كما يلاحظ تراجع معدلات الاستهلاك النهائي في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ليبلغ ٧٥٤.٢ مليار جنيه، بمعدل نمو ٤.٤ % مقابل ٧٢٨.٥ مليار جنيه، بمعدل نمو ٥.٠ % في السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠.

وشهدت السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ارتفاعًا في معدل التضخم السنوي، وفقًا للرقم القياسي العام للأسعار، ليصل إلى نحو ١١.٨٪ مقابل ١٠.٧ % عن السنة المالية السابقة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

ولمَّا كان الادخار المحلي الإجمالي يساوي الناتج المحلي – الاستهلاك النهائي؛ فقد بلغ الادخار المحلي الإجمالي حوالي ١٥٠.٠٠مليار جنيه، بمعدل نمو

٥.٦ % عن السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، وبلغ معدل الادخار المحلي الإجمالي حوالي ١٣٩.٨ مليار جنيه، بمعدل نمو -١٠.٤ % عن السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ حسب إحصاءات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، وقد بلغت إجمالي الأوعية الادخارية ٧٩٤٩٥٠ مليون جنيه عن السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ هذا مقابل ٨٥٥١٣٢ مليون جنيه في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بنسبة ٠.٦١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي ٠.٠٠٠٩٥٦٥٢٣٪ ، على الرغم من انخفاض معدل الادخار الإجمالي في هذه السنة، فإنَّ الادخار الاختيار سجل ارتفاعًا يزيد عن السنة المالية السابقة، وربما يرجع السبب إلى انخفض الادخار الإجباري لهذه السنة.

تطور حجم الادخار المحلي الإجمالي خلال عامين ٢٠١١/٢٠١٢:

يلاحظ من الجدول ارتفاع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، ليصل إلى ٩١٣.٨ مليار جنيه، بمعدل تغير ٢.٢٪ مقابل ١.٨٠٪ (٨٩٤ مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠.

كما يلاحظ زيادة معدلات الاستهلاك النهائي في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ليبلغ ٨٠٢.٧ مليار جنيه، بمعدل تغير ٥.٥٪ مقابل ٧٥٤.٢ مليار جنيه، بمعدل تغير ٤.٤٪ في السنة المالية٢٠١١/٢٠١٠ .

وشهدت السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ انخفاضًا ملحوظًا في معدل التضخم السنوي، وفقًا للرقم القياسي العام للأسعار، ليصل إلى نحو ٧.٣٪ مقابل ١١.٨٠٪ عن السنة المالية السابقة ٢٠١١/٢٠١٠.

ونتج عن إخفاض التضخم زيادة الأوعية الادخارية، فبلغت إجمالي الأوعية الادخارية حوالي ٩١٧٦٣٤ مليون جنيه، وبلغت نسبة الادخار الاختياري من الناتج المحلي الإجمالي ٠.٠٠١٠٠٤٢٪، وقد سجل حجم الادخار زيادة تصل إلى ٦٢٥٠٢ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠.

تطور حجم الادخار المحلي الإجمالي خلال عامين ٢٠١٢/٢٠١٣:

يلاحظ من الجدول أنَّ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ حوالي ١٦٠٨.٦ مليار جنيه، بمعدل تغير ٢.١٪ مقابل ٢.٢٪ (٩١٣.٨ مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، لقد تأثر الاقتصاد المصري بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

كما يلاحظ أنَّ معدل الاستهلاك النهائي في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ يبلغ ١٤٩٢.٢ مليار جنيه، بمعدل تغير ٢.٩٪ مقابل ٨٠٢.٧ مليار جنيه، بمعدل تغير ٥.٥٪ في السنة المالية٢٠١٢/٢٠١١.

وشهدت السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ ارتفاعًا ملحوظًا في معدل التضخم السنوي، وفقًا للرقم القياسي العام للأسعار، ليصل إلى نحو ٩.٨٪ مقابل ٧.٣٪ عن السنة المالية السابقة ٢٠١٢/٢٠١١.

وبلغت إجمالي الأوعية الادخارية حوالي ١١٧٨٣١٨ مليون جنيه، وبلغت نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي ٠.٠٠٠٧٣٢٥١٢٪، وقد سجل حجم الادخار زيادة تصل إلى ٢٦٠٦٨٤ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١[١].

تطور حجم الادخار المحلى الإجمالي خلال عامين ٢٠١٣/٢٠١٤:

يلاحظ من الجدول أنَّ الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ حوالي ١٦٤٣.٤ مليار جنيه، بمعدل

[١] يرى الباحث أنَّ الأرقام المعبرة عن حجم الادخار غير دقيقة؛ إذ إنَّ ارتفاع معدل التضخم مع الثبات النسبي في معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي وتباطؤ معدلات النمو عالميًّا، قد يؤدي إلى انخفاض حجم الادخار، وليس زيادة حجمه.

تغير ٢.٢٪ مقابل ٢.١٪ (١٦٠٨.٦ مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢.

كما يلاحظ أنَّ معدل الاستهلاك النهائي في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ يبلغ ١٥٥٣.٦ مليار جنيه، بمعدل تغير ٤.٣٪ مقابل ١٤٩٢.٢ مليار جنيه بمعدل تغير ٢.٩٪ في السنة المالية٢٠١٣/٢٠١٢.

وشهدت السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ انخفاضًا في معدل التضخم السنوي، وفقًا للرقم القياسي العام للأسعار، ليصل إلى نحو ٨.٢٪ مقابل ٩.٨٪ عن السنة المالية السابقة ٢٠١٣/٢٠١٢.

وأدَّى ثبات الناتج المحلي الإجمالي نسبيًّا، وانخفاض معدل التضخم نسبيًّا إلى زيادة الأوعية الادخارية؛ إذ بلغت إجمالي الأوعية الادخارية حوالي ١٣٦٠٨٧٠ مليون جنيه، وبلغت نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي ٠.٠٠٠٨٢٨٠٨٢٪، وقد سجل حجم الادخار زيادة تصل إلى ١٨٢٥٥٢ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢.

تطور حجم الادخار المحلي الإجمالي خلال عامين ٢٠١٤/٢٠١٥:

يلاحظ من الجدول أنَّ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ حوالي ١٨٠١.٩ مليار جنيه، بمعدل تغير ٤.٢٪ مقابل ٢.٢٪ (١٦٤٣.٤ مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ .

كما يلاحظ أنَّ معدل الاستهلاك النهائي في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ يبلغ ١٦٨٧.٧ مليار جنيه، بمعدل تغير ٣.٣ % مقابل ١٥٥٣.٦ مليار جنيه، بمعدل تغير ٤.٣ % في السنة المالية٢٠١٤/٢٠١٣ .

وشهدت السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ ارتفاعًا في معدل التضخم السنوي، وفقًا للرقم القياسي العام للأسعار، ليصل إلى نحو ١١.٤٪ مقابل ٨.٢٪ عن السنة المالية السابقة ٢٠١٤/٢٠١٣.

وأدَّى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الاستهلاك الإجمالي الناتج عن ارتفاع معدل التضخم إلى زيادة الأوعية الادخارية، وبلغت إجمالي الأوعية الادخارية حوالي ١٥٤٤٧٨٣ مليون جنيه، وبلغت نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي ٠.٠٠٠٨٥٧٣٠٨٪، وقد سجل حجم الادخار زيادة تصل إلى ١٨٣٩١٣ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣.

تطور حجم الادخار المحلي الإجمالي خلال عامين ٢٠١٦/٢٠١٥:

يلاحظ من الجدول أنَّ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ حوالي ١٩١٧.٢ مليار جنيه، بمعدل تغير ٤.٣٪ مقابل ٤.٢٪ (١٨٠١.٩ مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ .

كما يلاحظ أنَّ معدل الاستهلاك النهائي في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ يبلغ ١٨٠٢.٨ مليار جنيه، بمعدل تغير ٤.٥ % مقابل ١٦٨٧.٧ مليار جنيه، بمعدل تغير ٣.٣ % في السنة المالية٢٠١٥/٢٠١٤ .

شهدت السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ ارتفاعًا في معدل التضخم السنوي، وفقًا للرقم القياسي العام للأسعار، ليصل إلى نحو ١٤٪ مقابل ١١.٤٪ عن السنة المالية السابقة ٢٠١٥/٢٠١٤.

وبلغت إجمالي الأوعية الادخارية حوالي ١٨٤٩٥٥ مليون جنيه، وبلغت نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي ٠.٠٠٠٩٦٤٧١٧٪، وقد سجل حجم الادخار زيادة تصل إلى ٣٠٤٧٧٢ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥[١].

تطور حجم الادخار المحلى الإجمالي خلال عامين ٢٠١٦/٢٠١٧:

يلاحظ من الجدول أنَّ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ حوالي ١٩٩٨.٣ مليار جنيه، بمعدل تغير ٤.٢٪ مقابل ٤.٣٪ (١٩١٧.٢ مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.

كما يلاحظ أنَّ معدل الاستهلاك النهائي في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ يبلغ ١٨٧٥.٤ مليار جنيه، بمعدل تغير ٤٪ مقابل ١٨٠٢.٨ مليار جنيه، بمعدل تغير ٤.٥٪ في السنة المالية٢٠١٥/٢٠١٦.

وشهدت السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ ارتفاعًا في معدل التضخم السنوي، وفقًا للرقم القياسي العام للأسعار، ليصل إلى نحو ٢٩.٨٪ مقابل ١٤٪ عن السنة المالية السابقة ٢٠١٥/٢٠١٦.

وبلغت إجمالي الأوعية الادخارية حوالي ٢٥٦٤٠٦١ مليون جنيه، وبلغت نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي ٠.٠٠١٢٨٣١٢١٪، وقد سجل حجم الادخار زيادة تصل إلى ٧١٤٥٠٦ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦[١].

[١] يرى الباحث أن الأرقام المعبرة عن حجم الادخار غير دقيقة؛ إذ إنَّ ارتفاع معدل التضخم والاستهلاك النهائي مع الثبات النسبي في معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي، كل ذلك يؤدي إلى انخفاض حجم الادخار، وليس زيادة حجمه.

تطور حجم الادخار المحلي الإجمالي خلال عامين ٢٠١٧/٢٠١٨:

يلاحظ من الجدول أنَّ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ حوالي ٣٦٥٤.٤ مليار جنيه، بمعدل تغير ٥.٣٪ مقابل ٤.٢٪ (١٩٩٨.٣ مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ .

كما يلاحظ أنَّ معدل الاستهلاك النهائي في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ يبلغ ٣٤٤٧.٦٤ مليار جنيه، بمعدل تغير ١.٢ % مقابل ١٨٧٥.٤ مليار جنيه، بمعدل تغير ٤٪ في السنة المالية٢٠١٦/٢٠١٧ .

وشهدت السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ انخفاضًا في معدل التضخم السنوي، وفقًا للرقم القياسي العام للأسعار، حيث بلغ نحو ١٤.٤٪ مقابل ٢٩.٨٪ عن السنة المالية السابقة ٢٠١٦/٢٠١٧.

وأدَّى زيادة معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدل الاستهلاك وانخفاض معدل التضخم إلى زيادة حجم الأوعية الادخارية؛ إذ بلغت إجمالي الأوعية الادخارية حوالي ٣١١٥٧٠٦ مليون جنيه، وبلغت نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي ٠.٠٠٠٨٥٢٥٩٪، وقد سجل حجم الادخار زيادة تصل إلى ٥٥١٦٤٥ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧.

تطور حجم الادخار المحلى الإجمالي خلال عامين ٢٠١٨/٢٠١٩:

يلاحظ من الجدول أنَّ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ حوالي

---

(١) يرى الباحث أن الأرقام المعبرة عن حجم الادخار غير دقيقة؛ إذ إنَّ ارتفاع معدل التضخم ارتفاع غير مسبوق مع الثبات النسبي في معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي والثبات النسبي في معدل تغير الاستهلاك النهائي، كل ذلك يؤدي إلى انخفاض حجم الادخار، وليس زيادة حجمه.

٣٨٥٧.٥ مليار جنيه، بمعدل تغير ٥.٦٪ مقابل ٥.٣٪ (٣٦٥٤.٤ مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ .

كما يلاحظ أنَّ انخفاض معدل الاستهلاك النهائي في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ يبلغ ٣٤٨١.٦ مليار جنيه، بمعدل تغير ١.١٪ مقابل ٣٤٤٧.٦ مليار جنيه، بمعدل تغير ١.٢٪ في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ .

وشهدت السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ انخفاض معدل التضخم السنوي، وفقًا للرقم القياسي العام للأسعار، حيث بلغ نحو ٩.٤٪ مقابل ١٤.٤٪ عن السنة المالية السابقة ٢٠١٨/٢٠١٧.

وأدَّى ثبات معدل تغير نمو الناتج المحلي نسبيًا، وانخفاض كل من معدل تغير الاستهلاك النهائي ومعدل التضخم إلى زيادة حجم الادخار نسبيًّا، وزيادة نسبته من الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ بلغ إجمالي الأوعية الادخارية حوالي ٣٥٨٤١٢٥ مليون جنيه، وبلغت نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي ٠.٠٠٠٩٢٩١٣٢٪، وقد سجل حجم الادخار زيادة تصل إلى ٤٦٨٤١٩ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧.

تطور حجم الادخار المحلي الإجمالي خلال عامين ٢٠١٩/٢٠٢٠:

يلاحظ من الجدول أنَّ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ حوالي ٣٩٩٥.٢ مليار جنيه، بمعدل تغير ٣.٦٪ مقابل ٥.٦٪ (٣٤٨١.٦مليار جنيه) خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

كما يلاحظ أنَّ معدل الاستهلاك النهائي في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ يبلغ ٣٧٣٥.٨ مليار جنيه، بمعدل تغير ٧.٢٪ مقابل ٣٤٨١.٦ مليار جنيه، بمعدل تغير ١.١٪ في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

٨- محددات الادخار الخاص في مصر واستراتيجية زيادة معدلاته

شهدت السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ انخفاضًا في معدل التضخم السنوي، وفقًا للرقم القياسي العام للأسعار، حيث بلغ نحو ٥.٦٪ مقابل ٩.٤٪ عن السنة المالية السابقة ٢٠١٨/٢٠١٩.

وأدَّى انخفاض معدل التضخم رغم انخفاض معدل نمو الناتج المحلي وزيادة معدل نمو الاستهلاك النهائي إلى زيادة نسبية في إجمالي حجم الادخار؛ إذ بلغت إجمالي الأوعية الادخارية حوالي ٤١٨٢٩٤٧ مليون جنيه، وبلغت نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي ٠.٠٠١٠٤٦٩٩٣٪، وقد سجل حجم الادخار زيادة تصل إلى ٥٩٨٨٢٢ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

وبعد هذا العرض المعتمد على تقارير البنك المركزي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نلاحظ انخفاض معدلات الادخار المحلي الاختياري في مصر ونسبة الأوعية الادخارية الاختيارية إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزيد عن ٠.٠٠١٣٤٧١٢٤٪. في العام المالي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧منذ عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٢٠، وقد عرضنا في المبحث الأول والثاني من هذه الدراسة العوامل المحددة للادخار المحلي الاختياري، وبمقارنة هذه النسبة بالقرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٧٠ بشأن الإستراتيجية الدولية للتنمية فقد أوصى القرار الدول النامية بمضاعفة جهودها وتحشد مواردها؛ لتبلغ نسبة المدخرات فيها ٢٠٪ من الناتج القومي الإجمالي[١]. وإذا نظرنا إلى هذه المعدلات في الدول الأخرى سنجد أنَّ معدل الادخار وصل في جنوب شرق آسيا إلي ٤١٪، وفي الصين أحيانًا يصل إلى ٥٢٪، ويلاحظ أنَّ أعلى معدل للادخار في العالم من نصيب الدول ذات الدخول المتوسطة والمنخفضة، وأنَّ الدول المتقدمة أدنى معدلات

[١] محمد حافظ عبده الرهوان : عوائق التنمية وأسباب التخلف، مرجع سابق، ص ١٠٧.

الادخار؛ لأنها تكون حققت درجة من الرفاهية؛ ومن ثَمَّ نجد أنَّ الادخار في الدول الأوروبية وأمريكا يصل إلى ١٦٪ [1].

والجدير بالذكر أنَّ زيادة معدل الاستثمار السنوي يتطلب تحفيز الادخار؛ لتوفير مصدر محلي لتمويل الاستثمار بجانب رءوس الأموال الأجنبية، ويتطلب هذا التحفيز إعادة النظر في سياسة أسعار الفائدة، وتوعية المواطنين بزيادة تعاملاتهم مع البنوك وتعزيز الادخار، والشمول المالي، لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق التنمية المنشودة، وضمان مستقبل أفضل للأجيال المقبلة، وبِنَاءً عليه سوف نضع استراتيجية تهدف إلى زيادة معدل الادخار المحلي.

(1) shabab.ahram.org.eg

المبحث الرابع:

نحو إستراتيجية لزيادة معدل الادخار الخاص في مصر:

المقصود هنا المدخرات الخاصة التي يقدم عليها الناس اختيارًا، فالادخار إما اختياري أو إجباري، وسوف نضع هنا استراتيجية لتنمية الادخار الاختياري،؛ إذ تُعَدُّ المدخرات هي الخطوة الأولى لاستثمار منتج، ومن أشكال الاستخدام لهذه المدخرات، أن يستثمر الفرد أمواله المدخرة في مشروع خاص، أو إيداع المدخرات في بيوت الادخار كالبنوك وصناديق التوفير، وشركات التأمين التي تستغل هذه المدخرات إنتاجيًّا، أو شراء سندات الخزانة، وهو ما يعبر عنه بالاقتراض، أو الاكتتاب في الأوراق المالية للمشروعات الخاصة أو إقراض الأفراد والهيئات غير المساهمة، ومن أشكاله أيضًا الأرباح غير الموزعة التي تستثمر ثانية في الإنتاج.

وعلى الرغم من أهمية هذه المدخرات وتعدد أشكال استخدامها، فإنَّها هزيلة في اقتصاديات البلاد النامية، فالناتج في هذه البلاد منخفض؛ مِمَّا يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد، ويؤثر في الادخار، حيث يكون منخفضًا بالتبعية؛ ومن ثم يكون تكوين رأس المال منخفضًا[1]، فما هي الوسائل والمقترحات لزيادة الادخار؟

الادخار = الدخل المتاح التصرف فيه – الإنفاق الاستهلاكي

سوف توضح لنا هذه المعادلة العناصر التي يتكون منها الادخار وتؤثر في حجمه؛ وهي: الدخل المتاح التصرف فيه؛ أي الدخل بعد استقطاع الضرائب والتأمينات، إلخ، وكذلك الإنفاق الاستهلاكي، وهي النفقات التي ينفقها الشخص لإشباع حاجاته (الأساسية – الكمالية)، ومِمَّا سبق في المبحث الأول والثاني خلصنا إلى الآتي:

[1] خليل حسن خليل: محاضرات في التنمية الاقتصادية، مطبعة الرسالة، عابدين، ١٩٦٣، ص٧٠، ٧١.

القاعدة الأولى– كلما زاد الإنتاج زاد الدخل؛ ومن ثم تزيد فرص الادخار[١].

القاعدة الثانية– كلما قل الاستهلاك مع ثبات الدخل يساعد هذا على زيادة المبلغ المتبقي للادخار.

القاعدة الثالثة– يؤدي التضخم إلى انخفاض حجم الدخل الحقيقي المتاح للأفراد؛ أي القوة الشرائية للنقود، فيزيد من الإنفاق؛ ومن ثَمَّ ينقص المبلغ المتبقي للادخار.

إذا يجب العمل على زيادة الدخل، وترشيد الاستهلاك، والعمل على محاربة التضخم، أو حتى على الأقل ثبات معدلاته، ولكن كيف؟ وما هو السبيل لذلك؟[٢]

المطلب الأول–

نحو إستراتيجية لزيادة الإنتاج وتعزيز اعتماد الدولة على نفسها:

لا بُدَّ من زيادة الناتج كخطوة أولى وضرورية لرفع مستوى الدخول؛ ومن ثَمَّ زيادة معدل الادخار، ويقوم الإنتاج على خمسة عناصر؛ هي: الأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم، والتطور العلمي والتكنولوجي، ولا بُدَّ من تنمية كل هذه العناصر لزيادة الإنتاج.

- الموارد الطبيعية كالأرض: عنصر محدود نسبيًا، ولكن يمكن زيادة إنتاجية الأرض (زيادة رأسية)، أو اصطلاح أراض جديدة (زيادة أفقية) كمشروع توشكي (لا بُدَّ من زيادة الاستثمار الزراعي، فمصر تتمتع بتنافسية عالية بالسوق المصرية)، أو البحث عن المعادن والبترول، واستخراجهما الاستفادة منهما، والاستفادة من مصايد الأسماك في توفير حاجة السكان وتصدير الباقي ...، ولا بُدَّ من استغلال الموارد

(1) John C . H. Ranis and Gustav Ranis : Development of the labor surplus economy theor and policy , Op.Cit, p 276.

[٢] لقد قام الباحث بعلاج كل عامل من العوامل المؤثرة في تحديد الادخار المحلي عند عرض كل عامل، ولكن في هذا المطلب يقوم الباحث بعرض إستراتيجية شاملة لرفع معدلات الادخار.

الطبيعية على أساس علمي وفني متقدم حتى تكون الموارد الطبيعية فرصة تساعد مصر على التقدم والنمو وتحقيق التنمية الاقتصادية.

- العمل: يتمثل في العنصر البشري، فالعمل الإنساني عنصر أساسي وجوهري في ممارسة النشاط الاقتصادي، فهو عنصر فعَّال في الإنتاج، والمحرك لعناصر الإنتاج الأخرى، وهو عنصر متوفر في الدول النامية، فيجب تنمية العمال وتدريبهم والاهتمام بصحتهم وتعليمهم وإيجاد فرص عمل مناسبة لهم، والقضاء على البطالة والبطالة المقنعة[١] (ففي الجهاز الإداري للدولة موظفون يتقاضون أجرًا، واستنزفوا من موارد الدولة، ولا يتم الاستفادة منهم، ومن عملهم، وتنتشر البطالة المقنعة في الدول النامية، فمثلًا مشروع تعيين أوائل الخريجين الذي بدأ تطبيقه بعد الثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ يتم تعيين الخريج في مكان يقضي على طموحه، ولا يتم الاستفادة المرجوة منه، فتعينه أقرب من البطالة المقنعة، فيُصاب باليأس في بداية حياته الوظيفية، لماذا نقضي على طموحات الأوائل! ولم نستفد منهم الاستفادة المرجوة[٢]، فإن الحكومة تعد مسئولة عن استخدام كل الوسائل العلمية، وخلق الظروف التي تتيح فرص عمل وفيرة، وتوفير العمل للقادرين والراغبين، وزيادة القوة الشرائية لديهم، ويعد الاستغلال الكامل للعمالة ضروريًّا في تحقيق الدرجة القصوى للنشاط الاقتصادي، وعاملًا مهم في المحافظة على الاستقرار السياسي والاجتماعي، فالقضاء على البطالة، وتوفير فرص عمل للقادرين والراغبين – يوفر مستوى عاليًا من العمالة، ويحقق إنتاجية مرتفعة، ويحقق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي؛ فالبطالة أحد أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وسوء توزيع الدخل والتضخم (أسباب اقتصادية) بالإضافة للأسباب السياسية، هذا عن دور الدولة، وعلى الجانب الآخر يقع على الشعب دور يتمثل في إتقان

---

[1] Albert O . Hirschman: the strategy of economic development, Op.Cit, p 37.

[٢] في رائي أن هذا السبب هو الذي يجعل المتميزين يتميزوا خارج مصر ولم يظهر نبوغهم في مصر كما أن ذلك يؤدي إلى هجرة العقول إلى الخارج.

العمل قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: "**إنَّ الله يحب** إذا **عمل أحدكم عملًا أن يتقنه**"، وعليه أن يتعلم فنون التكنولوجيا، ويطلب العلم ويستفاد من كل الدورات التي تمنحها الشركات المصرية والأجنبية، أو يطلب دورات بمقابل، فلا بُدَّ أن ينمي الإنسان نفسه؛ ليرفع من كفاءته، فتنمية العنصر البشري قاسم مشترك بين الدولة والشعب، ونشر الوعي بتقديس العمل وإتقانه فهو المعيار الحقيقي للنهوض المادي والإنساني، ولابد ألَّا يكون هناك استعلاء مهني لأي عمل على الآخر، بل يجب تدعيم مفهوم التكامل المهني[١].

- رأس المال: ويتم ذلك بعمليتين الادخار، وتعرضنا لأسبابه واقتراحات لعلاجه والاستثمار؛ وهو أساس يعتمد على الادخار، فلا بُدَّ من زيادة الادخار ليزيد الاستثمار؛ ومن ثَمَّ الإنتاج، ثُمَّ الدخل، وتبدأ عملية التنمية تغزي نفسها.
- التنظيم: يتمثل دوره في أن يهيئ للإنتاج وسائله وطرقه، ويوزع الدخول بين عوامل الإنتاج؛ فيعطي العامل أجره، ولرأس المال فائدته، وللأرض ريعها، ويحتفظ لنفسه بالربح، فلا بُدَّ من الاهتمام بالمنظمين؛ أي إيجاد الخبراء المدربين جيدًا، وتدعيم التعاون مع الدول الأوربية والمتقدمة والاستفادة من الاتفاقيات الدولية التي تنصُّ على أنَّ مساعدة الدول المتقدمة للدول النامية في تدريب أبنائها حتى يكون بمقدورهم أن يكونوا أصحاب فكر خلاق؛ أي أن ينتج سلع جديدة، أو أن ينتج بتكلفة أقل، أو فتح أسواق جديدة.
- التطور العلمي والتقدم التكنولوجي: تنصُّ اتفاقيات جولة أوروجواي في معظمها على نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية على أسس تجارية معقولة[٢]، **فنرى** أنَّه يقع

---

[١] إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية، مرجع سابق، ص ١٩٦.

[٢] سالي سمير فهمي عبد المسيح: آثار بعض الاتفاقيات القطاعية لجولة أوروجواي على مصر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد الثاني، سنة ٦١، يوليو ٢٠١٩، ص ٧٨٨.

على عاتق الدول النامية المطالبة بحقها في نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة، وتقديم طلب إلى الأجهزة المعنية[١] بمنظمة التجارة العالمية بمراجعة الإجراءات التي اتخذتها الدول المتقدمة في هذا الشأن، ويقع على عاتق الدول النامية رفع ميزانية الإنفاق على البحث العلمي الحقيقي[٢] بدلًا من تخصيص ميزانية البحث العلمي للإنفاق على المنشآت ومرتبات الباحثين.

وفتح باب التعاون العلمي والاهتمام بالأبحاث العلمية، والعمل على الاستفادة منها (سياسة البحث العلمي والتطوير):

ونرى أنَّ زيادة الإنتاجية ترجع في الثلث منها إلى تكوين رأس المال، والعمل على زيادته، وفي الثلثين ترجع إلى المعرفة التنظيمية والفنية؛ فلا بُدَّ أن تتبنى الدولة الأبحاث العلمية[٣]، وتحاول تنفيذها على أرض الواقع، فمصر ذخيرة بعقول أبنائها، لماذا لا تهتم بهم، وتعمل على تفعيل أبحاثهم، وربط الأبحاث بمتطلبات الصناعة، كما تهتم الدول المتقدمة بالعلماء والباحثين، وتخصيص ميزانية للبحث العلمي كما تفعل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والعمل على وقف هجرة العقول من مصر إلى الدول المتقدمة؛ وذلك بتوفير المعامل

---

[١] مجلس تجارة السلع ومنظمة الويبو ومجلس تجارة الخدمات.

[٢] فنسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ٠.٩٦٪ من الناتج القومي عام ٢٠٢٠، و٠.٨٤٪ عام ٢٠١٩، و٠.٧٢٪ عام ٢٠١٨، و٠.٦٨ عام ٢٠١٧، فلم تزد النسبة عن ١٪ من الناتج القومي الإجمالي ومقارنة هذه النسب بالنسب العالمية في المتوسط ٢.٦٣٪ عام ٢٠٢٠ و٢.٣٣٪ عام ٢٠١٩ و٢.٢٠٪ عام ٢٠١٨.

الإنفاق على البحث والتطوير (% من إجمالي الناتج المحلي) – Egypt, Arab Rep., World | Data (albankaldawli.org)

On17/11/2022, At01:33PM.

[٣] فقد أخذت المبادرة جمعية ٦ أكتوبر بالمبادرة، ففتحت باب التعاون العلمي بين ٢٠ جامعة و٢٠٠٠ مصنع بالمدينة يهتم المشروع بتفعيل التنمية من خلال بحث علمي جاد، واستخدام التطبيقات العلمية في منتجات جديدة أو تطوير منتجات قائمة.

الأهرام ٢٤ يناير ٢٠١٣، ص ١٨.

وأدوات البحث العلمي، وتشجيعهم على أجراء الأبحاث سواء بالمكافآت المادية أو المعنوية، والعمل على تطبيق أبحاثهم حتى يروا ثمار مجهودهم.

وتُعَدُّ سياسة البحث العلمي والتطوير من العناصر الحاكمة لدعم القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول، وتحقيق التقدم التكنولوجي، وتحدث سولو عام ١٩٥٦ عن وجود عامل ثالث يؤثر في نمو الناتج غير العمل ورأس المال؛ وهو التقدم التكنولوجي[١]، وقد أكد تقرير التنمية البشرية في العالم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة ٢٠٠١) علاقات الترابط بين التقدم التكنولوجي والقدرات البشرية؛ مِمَّا يتطلب دعم المهارات والتعليم، وهناك الكثير من تجارب الدول النامية في جنوب شرق أسيا (كوريا الجنوبية) ودول جنوب أسيا (الهند) تؤكد دور التقدم في البحث العلمي والتقدم التكنولوجي في تحقيق التقدم الاقتصادي[٢].

- فمصر في حاجة سريعة إلى تطوير الصناعات الصغيرة والتدريب المهني:

حسنًا فعل صناع السياسة بإجراء مفاوضات بين الحكومة المصرية والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية حول زيادة التعاون المشترك بين البنك والحكومة المصرية في مجالات النقل اللوجستي(للاستفادة من موقع مصر الجغرافي المتميز داخل منظمة التجارة العالمية)، والتعليم المهني والتدريب، ومنح التراخيص الصناعية، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبذل الآن جهود مكثفة لدمج وتوحيد كل الكيانات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كيان واحد، بهدف توحيد السياسات، وتحسين الخدمات المقدمة لها، وكذلك تبذل جهود لتوحيد منظمات

---

[1] John C . H. Ranis and Gustav Ranis : Development of the labor surplus economy theor and policy , Op.Cit , p 274.

[٢] محيى محمد مسعد: دور الحوكمة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي المصري (دراسة تحليلية ومقارنة وتطبيقية على قطاع الخدمات الصحية)، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، حقوق عين شمس، العدد ٥١، يناير ٢٠٠٩، ص ٤٣٧.

التدريب المهني تحت مظلة واحدة؛ لتوفير احتياجات الصناعة من العمالة الفنية، وكل ذلك بهدف تطوير تلك المنظمات لخدمة الاقتصاد الوطني[١].

- العمل على عودة رءوس الأموال المسروقة من الوطن والمهربة إلى الخارج:

فزيادة الإنتاج تحتاج إلى رأس المال، وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ سمعنا من أجهزة الأعلام أنَّ قادة الوطن ورموز النظام قاموا بسرقة الوطن بالمليارات، وتهريبها إلى الخارج في بنوك إنجليزية وسويسرية؛ لذا **اعتقد** أن لو استطاعت مصر استعادة هذه الأموال فسوف تعمل على كسر الحلقة المفرغة للفقر بزيادة المدخرات، وتوجيهها إلى الاستثمار؛ ومن ثَمَّ يزيد الإنتاج والدخل والطلب وتتحقق التنمية الاقتصادية، فإنَّ استرداد أموال مصر المنهوبة في الداخل والخارج بالاعتماد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي انضمت إليها مصر في عام ٢٠٠٤، وأنها الاتفاقية الوحيدة الدولية التي عن طريقها يمكن أن يتم استرداد الأموال المنهوبة من الناحية القانونية[٢]، وقال "بيتر آيجن" مؤسس منظمة الشفافية الدولية إنَّ إعادة الأموال المنهوبة إلى الشعب الذي نهبت منه أمر معقد، ولا بُدَّ أنْ يتم وفق قواعد، وأعطي آيجن مثلًا لما حدث في حالة سابقة عندما تأخرت دولة الكونغو في إصدار أحكام اللازمة لاستعادة أموال رئيسها السابق "موبوتو سيسيكو"، فهدد البرلمان السويسري بإعادة الأموال إلى أسرته، إذا لم تصد

---

[١] الأهرام: ١٨ أكتوبر ٢٠١٢، ص ٢٠.

[٢] جريدة الدستور ٢ ديسمبر ٢٠١٢ http://www.dostor.org

ويجب يتضمن التشكيل الجديد للجنة استرداد أموال مصر المنهوبة سياسيين وشعبيين بجانب القانونيين، وعدم الاكتفاء بالقانونيين فقط كما كان يحدث من قبل، حيث إن الاعتماد على السياسيين والشعبيين في التعاون مع الدول الأخرى سيؤتي بثمار بجانب العلاقات القانونية، مع الاستفادة من المصريين العاملين بالخارج بتعاونهم في هذا الأمر.

الأحكام نهائية في وقت محدد، وأضاف إلى أنَّ عملية مكافحة الفساد في مصر تحتاج إلى عملية طويلة، وتحتاج إلى الصبر[١].

- ترشيد الدعم لاستفادة الدولة من المدخرات وتوجهها إلى الأنشطة الإنتاجية التي تعمل على زيادة الناتج:

على الدولة أن تعمل على وصول الدعم إلى مستحقيه، وحسنًا فعل صناع القرار أن حددوا ١٥٠ لتر بنزين مدعم، وألا يزيد سعت ماتور العربية عن ١٦٠٠ cc[٢]، وذلك لأنَّ مَنْ يركب عربية فاخرة لا يحتاج إلى الدعم، ونأمل تطبيق ذلك على أرض الواقع، وفي هذا القرار يتم ترشيد استخدام الغاز والبنزين، وكذلك رفع الدعم لتستفيد منه الطبقات الفقيرة والمعدمة وعلاج ازدحام الطرق.

وحسنًا فعل صناع القرار بصرف العيش على بطاقة التموين، وإلغاء صرف التموين لمن يملك سيارة حديثة بدأ من ٢٠١٧، أو يتقضى أجرًا كبيرًا يزيد عن ٩ آلاف جنيه، ولكن نرى أنَّ ٥ أرغفة يوميًّا لمن يعتمد بشكل أساسي على الخبز من محدود الدخل رقم ضئيل، فعلى الدولة أنْ تحدد عدد أرغفة العيش بالشرائح على حسب المرتب.

- دور الحكومة في زيادة الدخل المتاح التصرف فيه:

لرفع معدلات الادخار المحلي الاختياري لا بُدَّ من زيادة الدخل المتاح التصرف فيه، وهذا إما بزيادة الدخل النقدي مع العمل على ثبات الأسعار حتى لا يقل الدخل الحقيقي، وتنخفض القوة الشرائية للنقود، أو قيام الحكومة مستخدمة إحدى أدوات السياسة المالية؛ وهي: زيادة الإنفاق العام في شكل إعانات، أو خدمات مجانية، أو خدمات بمقابل يقل عن تكلفتها، سوف يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الدخل المتاح للأفراد، ويؤثر ذلك في زيادة الجزء المخصص للادخار[٣].

---

[١] الأهرام: ١٨ أكتوبر ٢٠١٢، ص ٢٠.

[٢] الأهرام ١٦ يناير ٢٠١٣.

[٣] عمار السيد عبد الباسط: أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٤٥.

المطلب الثاني-

نحو استراتيجية لتعبئة المدخرات:

يمكن أن تتضافر مجموعة عوامل في زيادة معدلات الادخار نذكر منها: أثر الضرائب في ترشيد الاستهلاك، ودور المصارف بشكل عام والبنوك الإسلامية بشكل خاص، وارتفاع سعر الفائدة، والسيطرة على معدلات التضخم، ونشر الوعي بأهمية الادخار، وتشجيع الادخار التعاوني، وتشجيع الادخار بالاستثمار في الأسهم والسندات، وترشيد الاستهلاك، والتوسع في صور الادخار التعاقدي، وذلك على التفصيل الآتي:

١. **<u>الضرائب وأثرها في ترشيد الاستهلاك:</u>**

تُعَدُّ الضرائب خاصة في البلاد النامية أهم مصادر الإيرادات العامة، كما أنَّها تعد من أهم أدوات السياسة المالية لتحقيق أهداف الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية، فتؤثر الضرائب في قرارات الإنتاج والاستهلاك، ونفقة الإنتاج والاستثمار، وإعادة توزيع الدخول ...، وقد تساعد الضرائب على زيادة الادخار الاختياري أو الحد منه:

- **<u>أثر الضرائب في الحد من الادخار الاختياري:</u>**

وهي الضرائب التي تصيب مصادر الادخار كالضرائب التي تفرض على رأس المال، والأرباح والدخل والثروة، فكلما زادت هذه الضريبة نقص الدخل أو الثروة؛ ومن ثم يقل المبالغ المخصصة للادخار[١]، كما تدفع الممول للتهرب بطرق مشروعة أو غير مشروعة من الضريبة[١].

---

[1] Francesco Grigoli & Others: Is Private Saving in Latin America and the Caribbean Different? Op.Cit, P 1261 & Philemon Kwame Opoku: The

- **أثر الضرائب في تشجيع الادخار:**

الإعفاء الادخاري: على الدول النامية أن تهتم بالشكل الذي يحدد الادخار إلى جانب اهتمامها بحجم الادخار، فإذا رغبت الدولة في تشجيع الاستثمار في السندات الحكومية أو في وثائق التأمين على الحياة أو الادخار في صناديق التوفير؛ فعليها أن تعفي المبالغ المتجهة إلى هذه الأوجه من الضرائب كليًّا أو جزئيًّا، أو تعملها ضريبيًّا معاملة أفضل من سائر الأموال الأخرى، وعلى الدولة منع التحايل بأن تحدد وقتًا معينًا لا يجوز للممول سحب الأموال المعفاة (لكي يستفيد من الإعفاء)، والمتجهة إلى هذا النشاط، وإلا إذا سحبت قبل انقضاء هذا الميعاد لا بُدَّ من تحصيل الضرائب على هذه الأموال، فعلى سبيل المثال: عند فرض ضريبة على الدخل لتشجع الدولة الادخار المثمر المنتج عليها أن تعفي المبالغ الموجهة إلى الادخار فقط من الضريبة، ويتم حساب وعاء الضريبة بعد ذلك[٢]، **ويرى** الباحث أنَّ هذه الفكرة سوف تشجع على الادخار، وتزيد من الحافز على العمل.

وتؤدي بعض الضرائب دورًا مهم في الحد من الاستهلاك؛ ومن ثَمَّ تعمل بطريق غير مباشر على زيادة المدخرات؛ مثل: ضريبة القيمة المضافة كلما زادت على السلع الترفيهية أو الكمالية تدفع المستهلك إلى الحد من استخدام هذه السلع؛ لزيادة ثمنها[٣].

Short-Run and Long-Run Determinants of Household Saving: Evidence from OECD Economies, Op.Cit, p453.

[١] عزت عبد الحميد البرعي: مبادئ الاقتصاد المالي (المالية العامة الإيرادات العامة – القروض العامة – الموازنة العامة)، المنوفية، ب ت ، ص ٢٨٩ وما بعدها.

[٢] عباس كامل الحلواني: الضرائب على الاستهلاك والادخار في الدول النامية، مرجع سابق، ص٤٠٦، نبيل الروبي: التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، إسكندرية، ب ت، ص ٥٢٢.

[٣] عزت عبد الحميد البرعي: مبادئ الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص ٢٨٩ وما بعدها.

٢. دور المصارف في تعبئة المدخرات:

ظهر من الإحصائيات التي سبق تحليلها في المبحث الثالث انخفاض حجم المدخرات الاختيارية في مصر؛ مِمَّا يؤدي إلى استحالة تحقيق معدلات نمو سريعة، فتعد مصر واحدة من أدنى معدلات الادخار في العالم، وتؤدي المصارف دورًا حيويًّا في تدني معدلات الادخار في مصر؛ إذ إنها تشجع الاقتراض لتمويل الاستهلاك[١]؛ مِمَّا يزيد من الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار.

كما تعمل المصارف على جذب وتعبئة المدخرات من خلال تعدد الأوعية الادخارية وتنوعها حسب ميول العملاء ورغباتهم وظروفهم.

استراتيجية تطوير الجهاز المصرفي لتعبئة المدخرات:

- ✓ لا بُدَّ من ابتكار خدمات جديدة، والعمل على زيادة عدد المصارف العاملة في مصر سواء الوطنية أو الأجنبية أو المشتركة[٢].
- ✓ زيادة حد المنافسة بين المصارف لاجتذاب الودائع من خلال تقديم خدمات مصرفية أكثر تميزًا.
- ✓ تفعيل برنامج الإصلاح الاقتصادي، وخاصة الإصلاح النقدي والمالي من خلال تحرير سعر الفائدة، وتحرير سعر الصرف، وتخفيض معدلات التضخم.
- ✓ الاستفادة من التقدم التكنولوجي وشبكة الإنترنت المرتبطة بطبيعة عمل المصارف[٣]، وزيادة استخدام الوسائط الرقمية؛ مثل: البنك الإلكتروني والمحافظ

---

(1) Magda Kandil: Determinants of Lower Saving Rates in the USA: Prospects and Implications, Op.Cit, P328.

[٢] عبد المنعم السيد علي: دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٩.

[٣] مروة محمد علي مصطفى: أثر الإصلاح المصرفي على معدلات الادخار والاستثمار، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص ٨٧ : ٩٢.

الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية وبطاقات الائتمان ... التي تساعد على تقديم خدمات مصرفية إلكترونية[١].

- ✓ تحتاج المؤسسات المالية إلى تبسيط الإجراءات التي يمكن أن تحد من الطلب على خدمات الادخار، فلا بُدَّ من توفر الوقت والجهد، وتخفيض التكاليف، فالأعمال الورقية المعقدة والرسوم والطوابير الطويلة للإيداع والرحلات المرهقة إلى البنك كلها تثني العملاء عن فتح حساب أو الاستمرار في استخدامه[٢].
- ✓ حسنًا فعل البنك المركزي ووزارة المالية بإصدار تعليمات بأن كل موظفي الدولة سواء قطاع عام أو خاص أو أعمال يتقاضون مرتباتهم من خلال الفيزا كارت، ونشر مكينات الفيزا في كل أرجاء الجمهورية؛ وذلك لنشر الشمول المالي، وثقافة التعامل مع البنك.
- ✓ يجب تشجيع الأفراد عمومًا ذوي الدخول المرتفعة والمنخفضة والمتوسطة على ادخار جزء من دخولهم، وإيداعها في المؤسسات الادخارية بنوك – مصارف – وغيرها، والعمل على استحداث وتنوع الأوعية الادخارية وأسعار الفائدة والمدة، والاستفادة من نظام المرابحة الإسلامية مع منح إعفاءات ضريبية للمبالغ المدخرة، أو منح المودعين ميزة حتى يكون في ذلك التشجيع الكافي للأفراد لإيداع جزء من دخولهم.

---

[١] سالي سمير فهمي عبد المسيح: أثر التحول الرقمي في الخدمات المصرفية (الفرص والتحديات) دراسة تطبيقية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للتنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٥، ٦ نوفمبر ٢٠٢٢، ص٥٨٢.

[2] "The simpler a task, the more likely it is to be done".

Eduardo Cavallo and Tomás Serebrisky: Saving for Development ـ How Latin America and the Caribbean Can Save More and Better, Op.Cit, P230.

- ✓ تبسيط إجراءات إيداع النقود وسحبها من المصارف إلكترونيًّا لتشجيع المودعين على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- ✓ إمكانية فتح حسابات بنكية دون رسوم فتح الحساب أو مصاريف إدارية (شهرية أو ربع سنوية) أو حد أدنى للإيداع في الحساب، ونقترح إطلاق مبادرة لفتح حساب بنكي لطلاب المرحلة الثانوية؛ إذ إنَّ الطالب بمجرد أن يستخرج بطاقة الرقم القومي يمكن فتح حساب باسمه؛ مِمَّا يشجع الطلاب على الادخار[١].
- ✓ توفير الحماية والضمان لمدخرات الأفراد لجذب المدخرات، **فنرى** مثلًا يجب ألا يقر البنك بحقوق المدين لديه حتى مع وجود حكم قضائي؛ إذ إن الأفراد يخشوا مصادرة أموالهم أو الحجز عليها؛ نتيجة صدور أحكام قضائية بحجز مال للمدين لدى الغير (البنك)، فلابد من تأمين ذلك لجذب المدخرات.
- ✓ زيادة اهتمام البنوك بالشمول المالي[٢] لدمج الفئات المهمشين والمحرومة من الخدمات المصرفية[٣] في القرى والنجوع النائية؛ وذلك من خلال الوسائط

---

[١] ونظرًا لأنَّ القوانين المعمول بها في مصر لا تسمح لمن يقل سنة عن ٢١ سنة التعامل على حسابه البنكي دون ولي أو وصي يمكن للطالب فتح حساب باسمه وبوصاية والده، أو من له الحق في رعايته.

[٢] يمكن تعريف الشمول المالي بأنَّه: وصول واستفادة الأفراد والشركات لاسيما ذوو الدخول المنخفضة وصغار السن إلى الخدمات المصرفية (مدفوعات – مدخرات– ائتمان –تأمين ...) بجودة عالية وبتكلفة منخفضة.

إيمان إسماعيل أنور: دور الشمول المالي في تعزيز الادخار، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة السادات، المجلد٧، العدد١، مدينة السادات، يونيو ٢٠٢١، ص٥.

[٣] سلطاني الهامشي وصادق صفيح: تأثير الرقمنة على الدخل الصافي في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك الراجحي السعودي، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، مجلد٢١، العدد٢، الجزائر، ٢٠٢١، ص ٢٥٩.

الإلكترونية التي تمكن البنوك من الوصول لعدد لانهائي من العملاء محليًّا ودوليًّا دون التقيد بمكان فروع البنك التقليدية.

٣. دور البنوك الإسلامية في تعبئة المدخرات:

تؤدي البنوك الإسلامية دورًا مهمًا في جذب الأموال المكتنزة، وضخها في الاقتصاد القومي مرة أخرى؛ إذ إنَّه توجد شريحة من الأفراد لا تفضل ادخار أموالهم في البنوك؛ نظرًا للنظر إلى الفائدة على أنها ربا محرمة شرعًا، ويترتب على ذلك اكتناز هذه الفئة للأموال؛ مِمَّا يفوت على الاقتصاد القومي فرصة الاستفادة من هذه الأموال وضخها في الاستثمار.

ونرى أنَّ أفضل الحلول لجذب تلك المدخرات هو إيجاد أوعية ادخارية جديدة تتماشي مع معتقدات هذه الفئة، وتجذب تلك الأموال المكتنزة لضخها في تيار الاقتصاد القومي مرة أخرى، فيمكن استحداث أوعية جديدة إسلامية على غرار الأوعية الإسلامية التي استحدثتها لندن لجذب مدخرات المسلمين إليها، فقد احتلت لندن بذلك المركز الخامس عالميًّا في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي بعد كل من دبي، وكولالمبور، والمنامة، والدوحة.

ويمكن أن تؤدي الأوعية الإسلامية الجديدة إلى تخفيف الضغوط المتزايدة على كل من سوق العقارات، وسوق الذهب، اللذين يعدان الآن بمنزلة قطاع ادخاري يضع فيه المواطنون أموالهم على سبيل الادخار؛ أملًا في تسييلها في المستقبل عند الحاجة إليها[1].

فبعض المواطنين من المتدينين تنظر إلى سعر الفائدة على أنه ربا، وهذا محرم شرعًا، فيمكن إيداع هذه المدخرات في البنوك الإسلامية التي تعمل بنظام المرابحة؛ بمعنى المودع شريك بنسبة معينة في رأس المال، ويستثمره المنظم، ويتحمل المودع المكسب

(1) http://www.saaid.net/Doat/hasn/167.htm
On18/11/2022,At05:42PM.

والخسارة، فنظام الفائدة في البنوك العلمانية والمرابحة المقابل له في البنوك الإسلامية يعملان جانبًا إلى جانب في تشجيع المدخرات وجذبها.

ويمكن تعبئة المدخرات بواسطة "الصكوك الإسلامية" بالاستفادة من خبرة البنوك الإسلامية في إصدار الصكوك الإسلامية، والتي تسهم في معدلات نمو البنك من ١٥٪ إلى ٣٠٪ سنويًّا، وتغطي نسبة الصكوك الإسلامية نحو ٥٠٪ من عمليات طرح الصكوك عالميًّا، فيمكن لدولة أن تستعين بالبنوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية، فقد قدم البنك تمويلات لمصر خلال السنوات الماضية تزيد عن ٦ مليار دولار[١]، فيتوقع أن تسهم الصكوك الإسلامية في جذب مزيد من الاستثمارات العربية خاصة إذا تم طرحها في مشروعات محددة ذات أغراض واضحة[٢]، فلا بد أن يوجه عائد الصكوك الإسلامية إلى مشروعات الاستثمار، وألا تستخدم عائدات الصكوك؛ لتغطية عجز الموازنة[٣]، **ونرى** أنَّه يجب الاستفادة من أبرز المشروعات العالمية الناجحة الممولة بنظام التمويل الإسلامي مثل شركة قطر جاز ٨.٥ مليار دولار، وموانئ دبي ٢٠ مليار جنيه إسترليني، كما أنَّه تم تحويل مديل إيست بنك ومصرف الشارقة الوطني والبنك السعودي البحريني من بنوك علمانية إلى بنوك إسلامية، كما أنَّ بورصة دبي حينما تم تحويلها للنظام الإسلامي زاد الاكتتاب فيها بنسبة ٣٠٠٪[٤].

---

[١] الأهرام: ١٦ يناير ٢٠١٣ ص ٢١.

[٢] نفسه، ص ٢٤.

[٣] الأهرام: ٢٣ يناير ٢٠١٣، ص ٣ .

[٤] الأهرام الاقتصادي: ١٧ سبتمبر ٢٠١٢.

٤. أثر سعر الفائدة في تشجيع المدخرات:

الفائدة[١] هي الثمن الذي يدفعه المقترضون إلى أصحاب رءوس الأموال مقابل تخليهم لفترة من الوقت عن هذه الأموال[٢] كمقابل للمفاضلة بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي[٣]؛ فهي العائد الذي تدفعه البنوك والمؤسسات الادخارية للودائع لأجل والودائع الادخارية[٤]، ويعبر عن سعر الفائدة بنسبة مئوية للكمية الوحدات النقدية محل الإقراض والاقتراض[٥].

وقد اختلفت الأدبيات الاقتصادية في تحديد أثر سعر الفائدة في الادخار: حيث يرى البعض أنَّه كلما زاد سعر الفائدة شجع الأفراد على إيداع مدخراتهم في المصارف[٦]، لا سيما الطبقات الغنية[٧]، وبالعكس كلما نقص سعر الفائدة؛ انخفض

---

[١] يقصد هنا بسعر الفائدة الاسمي، وليس سعر الفائدة الحقيقي حيث إنَّ الأفراد يهتمون بسعر الفائدة المعلن؛ لاعتمادهم على العائد الادخاري لتمويل أوجه إنفاقهم العادية.

[2] Stephen enke: Economics for development, Op.Cit, p213.

[3] Alupheli Sithebe: South African household savings and the influence of financial liberalisation, Op.Cit, p17.

[٤] دحو محمد وفقيقي سعاد: محددات الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري ـ دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٥: ٢٠١٥)، مرجع سابق، ص١٥٨.

[٥] بوالكور نور الدين: محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠ :٢٠١٦ في إطار نموذج ARDL، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة عمان الأهلية، مجلد٢٣، عدد١، الجزائر، ٢٠٢٠، ص١٢.

[6] Magda Kandil: Determinants of Lower Saving Rates in the USA: Prospects and Implications, Op.Cit, P331.

[7] Qingbin ZHAO: Trade and Finance in Emerging Markets and Developed Countries, Op.Cit, p19.

٨- محددات الادخار الخاص في مصر واستراتيجية زيادة معدلاته

حجم المدخرات، ويزيد الإنفاق الاستهلاكي[١]، ويرى البعض الآخر أنَّ سعر الفائدة تأثيره ضئيل[٢] أو محايد في الادخار[٣]، **ونرى** أنَّه من الأفضل ترك سعر الفائدة لتلاقي قوة العرض والطلب؛ أي تحرير سعر الفائدة، حتى لا يؤثر زيادة سعر الفائدة في سحب جزء من السيولة النقدية، وانخفاض معدلات التضخم مبدئيًّا، ولكن ترتفع معدلات التضخم عند استرداد المدخرات، فيجب عند تحديد سعر الفائدة مراعاة معدلات التضخم في البلاد، فيعد سعر الفائدة من الأدوات التي تستخدمها الدولة في محاربة التضخم، كما أنَّ ارتفاع سعر الفائدة يؤثر بالسلب في الاستثمار حيث يزد سعر الفائدة على القروض.

فلتشجيع الادخار لا بُدَّ من أن تنتهج الدولة سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأصول المالية أكثر إغراء من الأصول العينية، كما تجعل الودائع وشهادات الادخار

لقد توصل الباحث إلى أنَّ عدم المساواة في التوزيع، ونمو الدخل، إلى جانب نسبة الصناعة إلى الخدمة، والإيرادات المالية، وأسعار الفائدة الحقيقية، هي المحددات الرئيسة لإجمالي الادخار في الصين.

Ibid, P25.

نأخذ على الباحث استخدامه لمصطلح أسعار الفائدة الحقيقية حيث يصعب على غير المتخصصين في الاقتصاد التوصل لسعر الفائدة الحقيقي.

[١] صفوت عبد السلام عوض الله : مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٧٥.

[2] Mechthild Schrooten and Sabine Stephan: Private savings and transition ـDynamic panel data evidence from accession countries, Op.Cit, p304.

[3] Philemon Kwame Opoku: The Short-Run and Long-Run Determinants of Household Saving: Evidence from OECD Economies, Op.Cit, p434.

أقدر على منافسة غيرها من الأوراق المالية من حيث العائد والاستحقاق والسيولة، ويهيئ سعر فائدة تصاعدي تبعًا لطول مدة الإيداع حافزًا ملائمًا لاجتذاب المدخرات[١].

ويؤدي سعر الفائدة دورًا آخر في محاربة دولارة الاقتصاد المصري؛ أي كلما ارتفع سعر الفائدة على الودائع بالعملة المحلية وانخفض من سعر الفائدة على العملات الأجنبية؛ شجع الادخار بالعملة المحلية[٢].

ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة على القروض إلى قلة الاقتراض، فيمكن أن يؤدي سعر الفائدة دورًا في تعبئة المدخرات برفع سعر الفائدة على القروض الموجهة لشراء السلع المعمرة؛ مِمَّا يؤدي إلى رفع سعر السلع بعد سداد القرض، فيحجب الأفراد عن الاقتراض لتمويل شراء مثل هذه السلع وخفض سعر الفائدة على القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ مِمَّا تزيد من الطلب على هذه القروض، وتوجيه المال إلى الاستثمار[٣].

٥. محاربة التضخم والعمل على ثبات القوة الشرائية النقود:

لا بُدَّ من بذل الجهود لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي أو التوازن الداخلي بمعناه الشامل[٤]، فلا بُدَّ من العمل على استقرار الأسعار، ولا بُدَّ من التنسيق بين قرارات

---

[١] نبيل الروبي: التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٥٢٢.

[٢] مروة محمد علي مصطفى: أثر الإصلاح المصرفي على معدلات الادخار والاستثمار رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص ٩٠.

[٣] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: أصول علم الاقتصاد رؤية إسلامية، الكتاب الثاني (التحليل الاقتصادي الكلي)، مرجع سابق، ٩٢.

[٤] عبد الله الصعيدي: النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي، جـ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ب ت، ص ٣٦٩.

السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، فلا تتوسع الدولة في الإصدار النقدي[١] (الادخار الإجباري) إلَّا إذا زاد الإنتاج.

فخفض معدلات التضخم سوف تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الوطنية وزيادة المدخرات والقضاء على ظاهرة دولارة الاقتصاد المصري، وتشجيع الناس على الادخار لثقتهم في القوة الشرائية للعملة، كما يساعد ثبات الرقم القياسي للأسعار على زيادة القدرة على الادخار؛ لأن التضخم يعمل على نقص الدخل الحقيقي (القوة الشرائية للنقود – مقدار ما يمكن للنقود أن تشتريه من سلع وخدمات) عن الدخل النقدي (مقدار النقود الفعلي).

ويؤدي ارتفاع معدل التضخم، خاصة أسعار الغذاء، إلى عدم وجود فائض لدى الأسرة يمكن ادخاره، ويعني زيادة معدلات التضخم عن معدلات الفائدة على الودائع في البنوك، أنَّ معدلات الفائدة الحقيقية على المدخرات لدى الجهاز المصرفي تعد سالبة؛ مما يقتل الدافع لدى الأفراد للاحتفاظ بمدخراتهم لدى الجهاز المصرفي، ويجعلهم يبحثون عن ملجأ أكثر أمنًا لوضع مدخراتهم فيها كشراء الذهب أو شراء أسهم وسندات.

كما يؤثر التضخم في الادخار بالسلب عند مقارنة الأفراد للسعر الفائدة المعلن ومعدل التضخم، فقد يحجمون عن الادخار، ويزيد الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة خوفًا من ارتفاع ثمنها، فالنقود تفقد قيمتها؛ مِمَّا يدفع الأفراد إلى التخلص منها، والحصول على أشياء أكثر قيمة منها.

---

[١] الإصدار النقدي: قد تلجأ الدولة إلى تمويل نفقاتها بإصدار كمية جديدة من النقود، ويخلق الإصدار النقدي ادخارًا إجباريًّا عينيًّا لصالح الدولة عن طريق ما يحدثه من تضخم (زيادة الطلب على العرض زيادة لا يستجيب لها العرض، ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛ أي انخفاض القوة الشرائية للنقود)، وتكون الدولة بذلك مولت نفقاتها عن طريق الادخار الإجباري الذي قام به المستهلكون من أصحاب الدخول الثابتة.

رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي، جـ١، مرجع سابق، ص ٤٦٥.

٦. نشر الوعي بأهمية الادخار المنتج:

فلا بُدَّ من تنمية الوعي الادخاري وتغير ثقافة الاستهلاك في حياتنا[١] ومحاربة الاكتناز؛ أي الادخار غير المنتج، وهو ذلك الادخار الذي لا يوجه إلى الاستثمار.

فعلى المؤسسات الإعلامية والدينية في المجتمع نشر الوعي بأهمية الادخار في تكوين رأس المال؛ ومن ثَمَّ زيادة الاستثمار وما يحدثه هذا من تنمية اقتصادية.

---

[١] قد يكون الادخار في ثقافتنا موجودًا في الأمثال الشعبية فقط؛ فنقول بسهولة: "خبئ قرشك الأبيض ليومك الأسود"، ولكن حين يطلب منّا تنفيذ ذلك، يتحول المثل العظيم إلى حبر على ورق، كلنا تعلمنا الادخار ومارسنا ذلك السلوك، بدءًا من استخدام حصالة النقود، وصولًا إلى الودائع المصرفية طويلة الأمد ومع ذلك، تحتاج العقلية العربية إلى نشر ثقافة الادخار، هذا الرأي الذي تعززه نتائج دراسة أجرتها وكالة الأبحاث "يوغوف سيراج" لمصلحة شركة "الصكوك الوطنية" في الإمارات العربية المتحدة، صرّح الرئيس التنفيذي لـ"شركة الصكوك الوطنية" محمد قاسم العلي قائلًا:"إنَّ ثقافة الادخار زادت أهميتها بعد أن شهد العالم أسوأ الأزمات الاقتصادية منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وبعد انتشار أخبار إفلاس الأفراد أو الشركات"، مؤكدًا أن "الادخار يسهِّل الحصول على الاستقلال المالي، وراحة البال، والحياة الخالية من الضغوط والتوتر، ويساعد على تخطّي الأزمات والأوقات العصيبة، إذ إنّه يعني السيولة، ويشكِّل خطّ الدفاع الأوّل عند الطوارئ، إضافة إلى أنّه يعزِّز تشكيل الثروات ما يساعد الاقتصاد على تقديم المزيد من رأس المال للاستثمارات".

فالادخار سلوك اجتماعي يقع على عاتق الأسرة تغرز هذا السلوك في نفس الأطفال وتربيهم عليها، فيجب أن يكون لكل طفل حصالة يدخر بها مبلغًا من مصروفه، وتزيد مكافئته إذا زادت نسبة المبلغ المدخر من المصروف، وعندما يكبر ويدرك يأخذه والده إلى البنك، ويفتح له دفتر توفير؛ ليضع فيه أمواله، ويسلمها الطفل بنفسه إلى الموظف المختص مع توعية الطفل بأهمية هذا الفعل في مستقبله، ومستقبل بلده، وعلى المؤسسات الدينية واجب شرح مساوئ التبذير على المستوى الديني والعملي.

ثقافة الادخار في حياتنا [الأرشيف] – منتدى مستمرون (mltaq.com)

On 5/11/2022, At1:10AM.

٨- محددات الادخار الخاص في مصر واستراتيجية زيادة معدلاته

ولا بُدَّ من نشر ثقافة توجيه المدخرات إلى الاستثمار، فلا يكفي الادخار وحده، وذلك إما بقيام المدخر بنفسه بالاستثمار أمواله، أو إيداعها تحت يد المنظمين بطريق مباشر بشراء أسهم وسندات أو طريق غير مباشر، وذلك بوضع المال في المصارف – إما بنظام المرابحة أو الفائدة الثابتة – فهي أكثر أمان من المنزل؛ فالمال في المنزل معرض للحرق أو السرقة والتلف بفعل تأكل الفئران، وفضلًا عن أنَّه يعطل الدورة الاقتصادية للنقود، كما سبق الإشارة عند الحديث عن الاكتناز[١].

ولا بُدَّ من رفع شعار ***"لا تنمية دون تضحية"*** وما ينتج عن التنمية من رفاهية لكل أفراد المجتمع، وعلى أفراد المجتمع من أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة والمتوسطة التضحية بجزء من الدخل والاستهلاك الحالي، وتوجيههم إلى الادخار المنتج، ونشر الوعي بمحاربة الاكتناز، فالاكتناز ضد التعاليم الدينية، وكذلك ضد مصلحة الدولة؛ لأنَّ المال لا يوجه إلى الاستثمار، فالاكتناز يعمل على تعطيل دورة رأس المال.

وتساعد تنمية الوعي الادخاري على حل مشكلة المدخرات، وهذا يتطلب مجهودات مكثفة في شكل دعاية وتعليم. ويمكن إقناع الناس بأهمية الادخار لمصلحتهم الخاصة أو لتعليم أولادهم أو تزويجهم في المستقبل أو بناء منزل مثلًا أو تكوين احتياطي يفيد عند الشيخوخة والمرض والطوارئ.

ويظهر أهمية نشر التعليم والوعي بأهمية المدخرات في المجتمع، وتأثيره في تعبئة المدخرات من وجود إحصائيات تشير إلى وجود علاقة طردية بين معدلات الادخار ومستوى التعليم، ففي الدول المتقدمة التي تبلغ نسبة التعليم فيها ٩٩ % و ١٠٠٪ تبلغ نسبة الادخار إلى الناتج المحل ١٧ % إلى ٣١ %، بينما الدول النامية التي تبلغ نسبة التعليم فيها ٥١٪ في المتوسط تبلغ نسبة الادخار من ١ % إلى ١٤ %[٢]، **فنقترح**

---

[١] انظر المبحث الأول: العوامل الشخصية المحددة للادخار، المطلب الأول: العوامل الشخصية المحددة للادخار بالنسبة للأفراد، الفرع الثاني: أثر العوامل الشخصية في الادخار المحلي الاختياري.

[٢] عبد الله الصعيدي: النقود والبنوك، جـ١، مرجع سابق، ص ٣٧٠، ٣٧١.

وجود درس من دروس القراءة في المقررات الدراسية في الشهادات الرسمية يوضح أهمية الادخار والاستثمار من أجل التنمية المجتمع ورفاهيته.

ونقترح نشر وإعلان عن معدل الادخار المستهدف، ونشر تقارير دورية متخصصة تحتوي على تحليل التطورات الاقتصادية وأسباب انحراف معدلات الادخار الفعلي المستهدف حالة حدوث ذلك.

وحث الأفراد على الادخار بالقيام بالدعاية اللازمة، وتقديم الكثير من المحفزات، فعلى الحكومة مشاركة الشعب معها في علاج هذه المشكلة الاقتصادية، وعلى الشعب تحمل المسئولية لنعبر من هذا المأزق.

٧. تشجيع الادخار التعاوني:

بمعنى تنمية الادخار لأغراض معينة؛ أي عمل جمعية للبناء مثلًا تربط الادخار بتوفير مبانٍ للمدخرين أو إنشاء منظمة تعاونية تزود صغار الصناع والزراع بائتمان اللازم بشروط ميسرة، وتزويدهم بالإرشادات اللازمة خلال مراحل الإنتاج والتوزيع والتسويق، وبذلك يتم جذب المدخرات نحو هذه الاستثمارات.

٨. تشجيع الادخار بالاستثمار في الأسهم والسندات:

وذلك بخفض قيم الأسهم والسندات حتى تستطيع كل فئات المجتمع شرائها، وكذلك جعل مدتها ليست طويلة للتشجيع على شرائها، وتوفير الضمانات اللازمة ضد الحجز والمصادرة لجذب المدخرات إليها، وإعفائها من الضريبة العامة على الدخل، وحسنًا فعل المُشَرِّعُ المصري بإعفاء عوائد الأسهم والسندات المستثمرة في بورصة الأوراق المالية المصرية[١] لحث الشعب المصري على زيادة استثماراتهم في شراء الأسهم والسندات من البورصة؛ مِمَّا ينعكس بالإيجاب على تنشيط البورصة، ويزيد معدل النمو الاقتصادي.

[١] المادة ٣/٣١ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل

٩. ترشيد الاستهلاك:

يتسم السلوك الاستهلاكي في المنهج الإسلامي بالرشد والاعتدال، فالإسلام ينهي عن التبذير والإسراف، كما ينهي عن البخل والتقتير لذلك يحقق السلوك الاستهلاكي السعادة الحقيقية في الدنيا والثواب في الآخرة، فقال تعالى: "ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون[١]"

ويقول رسول الله صلي الله عليه وسلم: "رحم الله امرأ اكتسب طيبا، وأنفق قصدًا، وقدم فضلًا ليوم فقره وحاجته". وقوله:"كلوا واشربوا، وتصدقوا والبسوا، في غير إسراف ولا مخيلة[٢]".

فلا بُدَّ من التمسك بتعاليم الدين ونشر الوعي بعدم التبذير في الإنفاق، وترشيد الاستهلاك سواء الاستهلاك في الغذاء، أو في متطلبات الحياة اليومية، أو في الاستهلاك الترفيهي، أو في السلع الكمالية؛ ومن ثَمَّ سوف يقل الإنفاق الاستهلاكي، ويزيد الجزء المخصص لادخار.

ويجب التميز بين الاقتراض الاستهلاكي والاقتراض الاستثماري: الاقتراض الاستهلاكي: هو الاقتراض من البنوك للاستهلاك. والاقتراض الاستثماري: هو الاقتراض الموجه للاستثمار، فيجب تشجيع النوع الثاني من الاقتراض؛ لأنه يجري لأغراض إنتاجية، وفرض قيود على النوع الأول للحد منه، كما أنَّ النوع الثاني إذا نجح المشروع يمكن بسهولة سداد القرض، بعكس النوع الأول؛ لأنَّه لا يضيف جديدًا من رأس المال؛

---

[١] سورة الشعراء الآية ١٥١، ١٥٢.

[٢] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: أصول علم الاقتصاد – رؤية إسلامية، الكتاب الثاني (التحليل الاقتصادي الكلى)، مرجع سابق، ص ٩٢، ٩٣.

ومن ثَمَّ فهو ينقص من رأس المال، ويضعف الادخار، ويمكن أن يتعسر المقرض عن السداد[١].

١٠. التوسع في صور الادخار التعاقدي:

كالتأمين على الحياة، ونشر الوعي التأميني بين المواطنين، وتوفير أنواع مختلفة من بوالص التأمين تلائم رغبات الأفراد[٢] وميولهم وإمكانيتهم الاقتصادية.

وحسنًا فعل المُشَرِّعُ في قانون الضرائب على الدخل ٩١ لسنة ٢٠٠٥، فقد ابقى على الإعفاء المتعلق بعدم إخضاع أقساط التأمين على الحياة على الممول سواء كانت لمصلحته أو لمصلحة زوجته أو أولاده القصر، وللتمتع بهذا الإعفاء لا بُدَّ من ألا يزيد جملة ما يعفى للممول على ١٥٪ من صافي الإيرادات أو عشرة آلاف جنيه، أيهما أقل، وفي حالة زيادة الأقساط عن هذا الحد فإنَّ المبلغ الزيادة يخضع للضريبة[٣]، فقد كان هدف المُشَرِّع من هذا الإعفاء تشجيع المواطنين والعمال على الاندماج في أنظمة التأمين المختلفة؛ لما في ذلك من أثر إيجابي في ضمان حياة مستقرة أكثر أمنًا للعامل وأسرته[٤]، وتشجيعهم على الادخار في هذا النوع من المدخرات الاختيارية.

---

(1) Raymond firth and b.s.yamey: Capital. Saving and credit in peas and societies, Op.Cit, p 28.

(٢) نبيل شحاتة إبراهيم الروبي : التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص٥٢٣ : ٥٢٤.

(٣) المادة ٤/١٣ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمعدلة بالقانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤.

(٤) محمد إبراهيم الشافعي، محاضرات في التشريع الضريبي المصري ـ شرح قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وفقًا لأحدث التعديلات التشريعية ـ كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٢١، ص ١٠٠.

خاتمة البحث

بعد أنْ وصلنا إلى نهاية هذا العمل فإننا نجد إلزامًا علينا الإشارة إلى أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، ثم نتبعها ببعض التوصيات، التي نرجو أن تصادف قبولًا.

ملخص البحث:

١. الادخار هو ذلك الجزء المستقطع من الدخل أو الناتج، الذي لم يستهلك، أو لم ينفق على الاستهلاك (سلع استهلاكية – خدمات)، وذلك خلال فترة معينة.

٢. يعد الادخار أحد عنصري تكوين رأس المال (مجموعة الأموال التي سبق إنتاجها، التي تستخدم في عملية الإنتاج من أجل خلق المزيد من المنتجات بنوعيها الاستهلاكي والإنتاجي)، ويعد رأس المال هو العنصر الأساسي وراء ما يحدث من تقدم ونمو في الدخل، ويقوم بدور رئيس في عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالعلاقة طردية بين زيادة تكوين أو تراكم رأس المال، وزيادة الطاقة الإنتاجية للدولة، ولما كانت التنمية الاقتصادية عملية تتطلب تراكم رأس المال بمعدلات معينة؛ فإنَّ حدوث زيادة في معدلات الادخار تعد من الشروط اللازمة لحدوث التقدم الاقتصادي في هذه الدول، ويتم تكوين رأس المال عبر عمليات الادخار (عرض رأس المال لتمويل الاستثمار) والاستثمار (طلب رأس المال المدخر مع وجود حافز على الاستثمار).

الادخار = الدخل القابل التصرف فيه – الاستهلاك

٣. للادخار أنواع كثيرة: فينقسم الادخار من حيث تكوينه حسب دور الإرادة فيه إلى ادخار اختياري، وادخار إجباري، ومن حيث طبيعة الشيء المدخر إلى الادخار العيني، والادخار النقدي، ومن حيث مجال النشاط المنتج للادخار إلى الادخار الداخلي، والادخار الخارجي، ومن حيث مصادر التمويل المحلي إلى ثلاثة

مصادر أساسية؛ وهي: مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال، ومدخرات القطاع الحكومي، ومن حيث الغرض من الادخار المنتج والاكتناز.

٤. تختلف العوامل الشخصية المحددة للادخار من الأفراد إلى المشروعات الصناعية والتجارية:

✓ العوامل الشخصية المحددة للادخار لدى الأفراد:

فإنَّ الرغبة في مستقبل أفضل ووجود مجهول لا نعلمه في المستقبل يدفع الأفراد إلى الادخار، كذلك الخوف من المجهول والأحداث السيئة غير المتوقعة كالمرض والخسارة غير المتوقعة والتفكير في ضمان مستقبل الأبناء، وهو أيضًا مِمَّا يدفع الأفراد إلى الادخار.

✓ العوامل الشخصية المحددة للادخار بالنسبة للمشروعات باعث المشروع والسيولة وتحسين المشروع والحكمة المالية.

✓ تختلف العوامل الموضوعية المحددة للادخار الاختياري المحلي في مصر:

❖ الدائرة المفرغة للفقر، فالفقر لا يلد إلَّا فقرًا، فالبلاد الفقيرة تدور في حلقة مفرغة من الفقر، تؤدي بها إلى زيادة حد الفقر.

❖ يؤثر سوء وعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في الادخار؛ لأنَّها تؤدي إلى هروب رءوس الأموال إلى الخارج، وسحب المدخرات من البنوك المصرية، وتحويلها إلى دولار، أو عملات أجنبية، أو شراء ذهب، فتفقد الثقة في العملة المحلية.

❖ يُعَدُّ الدخل من أهم محددات الادخار؛ وذلك لأنَّ ما يتبقى منه بعد الاستهلاك يمكن ادخاره، وتعاني الدول النامية من مشكلتين بالنسبة للدخل: أولاهما– الدخل المنخفض، وثانيهما– سوء توزيع الدخل.

ينقسم الدخل المتاح التصرف فيه إلى الإنفاق الاستهلاكي+ الادخار فأي قرار بمناسبة الإنفاق الاستهلاكي هو قرار يتخذ بالنسبة للادخار، ويلاحظ أنَّ الطبقات المحدودة الدخل توجه كل الدخل إلى الإنفاق، ولا يتبقى شيء للادخار، كما أنَّ الطبقات الغنية تحت تأثير دافع المحاكاة والتقليد تستهلك جزءًا من الدخل لشراء سلع رفاهية، ولكن قدرتها على الادخار أعلى من غيرها.

أهم النتائج:

١. ليس كل ادخار يتضمن بالضرورة تكوين رأس المال؛ فقد يكون اكتناز أي ادخار دون استثمار، وقد تسهم المدخرات في مشاريع غير ناجحة، أو يبدد جزء منه في مصروفات غير ضرورية لتكوين رأس المال، فالادخار الذي يعقبه الاستثمار الناجح هو الذي يكون رأس المال، ودون ادخار لا يمكن القيام بعملية الاستثمار.

٢. باستعراض جميع الفتاوى الخاصة بعلاقة الفائدة بالربا الصادرة عن دار الإفتاء المصرية لم تُجد فتوى واحدة توكد أنَّ فوائد البنوك من قبيل الربا، **ونرى** أنَّ إيداع الأموال في البنك يتفق مع مصالح المجتمع في استثمار المال، وإدخاله في دورة الاقتصاد القومي، كما أنَّه يمكن لمن يشتبه في فوائد البنوك، ويعتقد أنَّها ربا إيداع أمواله في البنوك الإسلامية التي تطبق نظام المرابحة.

٣. تؤدي سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية إلى حالة من الاضطراب والفوضة وضعف الثقة في العملة المحلية، ويظهر ذلك بالتطبيق على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؛ مِمَّا يؤدي إلى هروب رءوس الأموال إلى الخارج، وحرمان المجتمع من هذه الأموال، وسحب الموطنيين والأجانب لمدخراتهم من البنوك، وتحولها إلى دولارات، والاحتفاظ بها في المنزل أو تهربها إلى الخارج، أو شراء سبائك ذهب.

٤. الادخار = الدخل المتاح التصرف فيه – الإنفاق الاستهلاكي

٥. يُعَدُّ الدخل هو حجر الزاوية في تحديد حجم المدخرات المحلية الاختيارية في مصر؛ وذلك لأنَّه كلما زاد الدخل زاد فرص الادخار باستثناء الطبقات الفقير ومحدود الدخل؛ لأنَّها لم تصل إلى حد إشباع الحاجات الأساسية.

٦. كلما زاد الإنفاق الاستهلاكي كان ذلك على حساب الادخار، ويؤثر في الإنفاق الاستهلاكي الكثير من العوامل؛ منها: التضخم (انخفاض القوة الشرائية للنقود أو الدخل الحقيقي)، والشائعات، والتقليد، والمحاكاة، وتوقعات الناس عن دخولهم في المستقبل، وكل هذه العوامل تؤدي دورًا في تحديد حجم المدخرات.

٧. لا بُدَّ لتكوين رأس المال أن يكون الادخار منتج أي بوضع المال مباشرة تحت يد المنظمين بشراء أسهم وسندات أو الدخول في مشروع أو بإيداع المال تحت يد المنظمين بطريق غير مباشر بإيداعه في المصارف، وهي بدورها تقرضها للمنظمين.

٨. شراء الذهب، والاستثمار بالمضاربة في الأراضي لم يؤدِ إلى تكوين رأس المال، فالأرض موجودة، ولم تسهم عملية الادخار هذه في خلق شيء لم يكن له وجود .

٩. وقد تؤدي العوامل الشخصية إلى انخفاض حجم المدخرات (تأثير سلبي؛ أي ادخار غير منتج)؛ مثل: الاكتناز، والتقليد، والمحاكاة، والشائعات، وتوقعات الأفراد المستقبلية، وقد تؤدي العوامل الشخصية إلى زيادة حجم المدخرات (تأثير إيجابي؛ أي توجه المدخرات إلى الاستثمار)، وزيادة الدخل بنسبة ثابتة، والحصول على أعلى دخل.

١٠. يمكن للدول الفقيرة كسر الحلقة المفرغة للفقر باستخدام مواردها الطبيعية، وزيادة الإنتاج؛ ومن ثَمَّ الادخار، وتوجيه المدخرات إلى الاستثمار، وتبدأ عمليات التنمية تغزي نفسها.

١١. تقوم عملية الادخار على عمادين أساسيين؛ هما: القدرة الادخارية، والرغبة الادخارية. فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من

أجل المستقبل، وهي تحدد بالفرد بين حجم الدخل وحجم الإنفاق؛ ومن ثَمَّ فإنَّ القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر، وتتغير بتغير الظروف، أمَّا الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية وتربوية تقوى وتضعف تبعًا للدوافع الفرد التي تدعو للادخار ومقدار تأثره بهذه الدوافع.

١٢. أهم الدوافع النفسية للادخار؛ هي: الرغبة في الإثراء، والامتناع عن الاستهلاك عندما يرتفع الدخل، وتنظيم النفقات تبعًا للتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة، أما الظروف التي تحدد درجة نشاط الدوافع الموضوعية فهي بالدرجة الأولى: الدخل، ومعدل الفائدة، والنظام المالي والاقتصادي، ودرجة الاستقرار السياسي والدولي، والنظام الاجتماعي.

الاقتراحات أو التوصيات:

نود أنْ تشير مبدئيًّا إلى أنَّه في المبحث الرابع "نحو إستراتيجية لزيادة حجم الادخار الخاص في مصر" من هذه الدراسة أوصى الباحث بمجموعة من الاقتراحات لزيادة معدل الادخار المحلي الاختياري في مصر، ولتشجيع الادخار، فنرى أنَّه لا داعيَ لتكرارها، وسوف نتعرض هنا إلى كيفية علاج أسباب انخفاض معدلات الادخار المحلي الاختياري:

١. نشر الوعي بأهمية الادخار، وهذا دور علماء الدين، فقد اهتم الدين الإسلامي به، فقد حرَّم الإسلام الإسراف، والتبذير، وشجع الادخار والاستثمار، ودور علماء الاجتماع؛ فالادخار ظاهرة اجتماعية. وخبراء الاقتصاد؛ فهي ظاهرة اقتصادية، وهنا يقع على البنوك عبء توعية المواطنين بحرمانية الاكتناز، وضرورة توجيه المال المدخر إلى الاستثمار سواء بواسطة الشخص نفسه أو بواسطة البنوك.

٢. نشر الوعي بالأضرار التي يسببها الاكتناز للاقتصاد القومي، وأنَّه مخالف لتعليم الدين الإسلامي.

٣. تشجيع الأفراد على إيداع مدخراتهم في البنوك أو شراء أسهم وسندات من البورصة أو توظيف الأموال، وذلك بتوفير الحماية والضمان لمدخرات الأفراد لجذب المدخرات، **فنرى** مثلًا أنه يجب ألا يقر البنك بحقوق المدين لديه حتى مع وجود حكم قضائي؛ إذ إنَّ الأفراد يخشوا مصادرة أموالهم أو الحجز عليها؛ نتيجة صدور أحكام قضائية بحجز مال للمدين لدى الغير(البنك)، فلا بُدَّ من تأمين ذلك؛ لجذب المدخرات.

٤. لعلاج الشائعات: منع ترديد الشائعات، وعلى وسائل الإعلام قبل إذاعة أي خبر أن تذكر المصدر، ويكون الخبر تحت مسؤوليته، ولا بُدَّ من تنمية الشعور بالمسئولية لدى المصريين حتى نعبر هذه المرحلة الحرجة، وعلى الحكومة إذا ما ترددت أي شائعات أن تسرع بالرد عليها حتى لا تفقد ثقة المواطنين.

٥. على صناع القرار في مصر معالج مخاوف الأفراد من ارتفاع الأسعار؛ بسبب ارتفاع معدل التضخم عام بعد عام، وعلى الحكومة كل عام بدلًا من أن رفع دخول الأفراد عليها أن تحافظ على القوة الشرائية للعملة، وثبات الأسعار، فالمسألة تحتاج إلى واقفة من صناع القرار، وإعادة حساباتهم؛ لتشجيع الأفراد على الادخار.

٦. محاربة التقليد والمحاكاة بالإعلان الجيد، وحذر الإعلانات التي تحرك الرغبة لدى المستهلكين في الإقدام على هذه السلع، ورفع ثمن الإعلان عنها، وسعر الضرائب غير المباشرة على هذه السلع، ونشر الوعي بضرورة تغير نمط الاستهلاك.

٧. لعلاج الحلقة المفرغة للفقر يعد الفقر هو السبب في ضعف قدرة الدول النامية على الادخار، ويمكن كسر الحلقة المفرغة في حسن استغلال الموارد، وتوجيهها،

وإنفاق على عمليات التنمية، والعمل على عودة رءوس الأموال المسروقة، والاعتماد على القروض الأجنبية والإعانات والمنح، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وضرورة الاستفادة من العقول البشرية والمتميزين، وتوفير فرصة عمل لهم تساعدهم على النبوغ، وحسن الاستفادة منهم، وليس توفير فرصة عمل أقرب إلى البطالة المقنعة تقتل طموحهم، أو تدفعهم إلى السفر للخارج.

٨. لا بُدَّ من محاربة هروب رءوس الأموال إلى الخارج بسن القوانين التي تنص على عقوبات رادعة لمن يقوم بتهريب الأموال إلى الخارج، والعمل على برامج الإصلاح الاقتصادي، والعمل على الاستقرار السياسي والاقتصادي لتعود الثقة في الجنيه المصري والمصارف، فقد أدى سوء الأوضاع الاقتصادية إلى سحب الأفراد لمدخراتهم من البنوك، وتحويلها إلى دولارات، والاحتفاظ بها في المنزل، أو تهريبها إلى الخارج.

٩. لا بُدَّ من إدخال ثقافة الادخار درسًا يدرس في المدارس؛ لتنمية الشعور لدى الأطفال بأهمية الادخار ودوره في الاستثمار؛ ومن ثَمَّ زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة.

١٠. لا بُدَّ من عمل دراسات ميدانية على الأسر المصرية من كل الطبقات؛ لمعرفة الأسباب الامتناع أو انخفاض معدل الادخار؛ لتلافيها، والأسباب التي تشجعهم على الادخار؛ لإكثار منها، وتنميتها.

١١. المشاركة المجتمعية: لا بُدَّ من مشاركة صناع القرار الشعب في المشاكل الاقتصادية التي تمرُّ بها البلاد، ولا بُدَّ تحديث الإحصائيات، وعرض النسب والأرقام بموضوعية وشفافية؛ حتى يتحقق الهدف من عرضها على الجمهور؛ وهو تدعيم الثقة بين الشعب والحكومة، وبث الثقة في أداء الحكومة وقوة الاقتصاد الوطني.

١٢. تفعيل دور البنوك الإسلامية في جذب المدخرات، بفتح فرع في كل بنك علماني للمعاملات الإسلامية.

١٣. نقترح تحديث الموقع الرسمي للبنك المركزي باستمرار واحتوائه على إحصائيات حديثة حتى آخر سنة، وتحديث أسعار الصرف بمصداقية؛ لتدعيم ثقة الجمهور في قوة الاقتصاد المصري والمؤسسات الادخارية.

آفاق البحث (مقترحات الدراسات المستقبلية):

نأمل أن تكون هذه الدراسة برقة أمل، وتلفت النظر إلى أهمية تحديد العوامل المحددة للادخار الاختياري، ويحظى باهتمام الأدبيات الاقتصادية، وتكون بمنزلة محاولة لفتح المجال لدراسات أخرى حول هذا موضوع الذي يبقى مجالًا خِصْبًا للدراسة والتعمق، وفي هذا الصدد يمكنني اقتراح عدة متغيرات تحتاج إلى دراسة؛ مثل:

أثر الدخل في الصحة ومعدل الادخار.

دوافع الادخار لدى كبار السن (المتقاعدين).

أثر الادخار في الأوراق المالية في الادخار في البنوك.

أثر العوامل الاجتماعية (المهنة – التعليم – عدد أفراد الأسرة– الحالة الاجتماعية– السن– العادات والتقاليد ...) والديموغرافية في حجم الادخار.

أثر التثقيف المالي في دوافع الادخار ومعدله.

أثر الادخار الحكومي في الادخار الخاص.

قائمة المراجع

أولًا- المراجع العربية:

أحمد بديع بليح:

قضايا التنمية في مصر تاريخيًّا منذ القرن التاسع عشر ومستقبليًّا في التكتل الاقتصادي العربي، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ب ت.

أحمد جامع:

النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣.

أحمد عبد الرحيم زردق:

مبادئ الاقتصاد الكلي، الزقازيق، ط ١، ٢٠٠١.

أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب:

أساسيات الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، إسكندرية، ١٩٩٨.

إسماعيل حسن عبد الباري:

أبعاد التنمية، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

السيد عطية عبد الواحد:

علم الاقتصاد (مبادئ علم الاقتصاد – النظم الاقتصادية)، جـ١، ب ط، القاهرة، ١٩٩٥.

المعجم الوسيط:

مجمع اللغة العربية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤.

جون مايناردكينز:

النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عيداروس، مراجعة عبد الله شحاتة خطاب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ٢٠١٠.

حسين عمر:

التخطيط الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.

حمدية زهران:

مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة مع دراسة تطبيقية للجمهورية العربية المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١.

خليل حسن خليل:

محاضرات في التنمية الاقتصادية، مطبعة الرسالة، عابدين، ١٩٦٣.

خليل محمد حسن الشماع:

المدخرات العربية أنواعها ونوعية المدخرين والعوامل المؤثرة على حجمها وتطورها، اتحاد المصارف العربية، بيروت،١٩٨٧.

رفعت المحجوب:

- الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦.
- الاقتصاد السياسي، جـ ١ (مقدمة – المشكلة الاقتصادية والتصرف الاقتصادي والبنيان الاقتصادي والإنتاج)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣.

رمزي زكي:

- مشكلة الادخار – مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٦٦.
- التضخم المستورد – دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية – الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، ط ١، القاهرة، ١٩٨٦.

سالي سمير فهمي عبد المسيح:

العلاقات الاقتصادية في التجارة الدولية ـ مع الإشارة إلى آثار بعض الاتفاقات القطاعية لجولة أوروجواي على مصر ـ دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١.

سعد ماهر حمزة:

المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية – تجارب أفريقية وعربية، المكتبة الاقتصادية، دار المعارف، القاهرة، ب ت.

سعيد أبو الفتوح:

أصول الفقه (الحكم الشرعي وطرق استنباطه من الأدلة)، دار نصر للطباعة الحديثة، القاهرة، ٢٠١١.

شوقي أحمد دنيا:

الإسلام والتنمية الاقتصادية – دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٧٩.

صفوت عبد السلام:

مبادئ علم الاقتصاد، (مقدمة علم الاقتصاد – النظم الاقتصادية)، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٢.

صلاح الدين نامق:

محددات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠-١٩٧١.

صلاح زين الدين:

دراسات في تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، ب ت.

طلعت الدمرداش إبراهيم:

مبادئ في علم الاقتصاد، مكتبة القدس، الزقازيق، ط ١، ٢٠٠٦.

عادل حشيش:

أصول الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية، إسكندرية، ١٩٨٠.

عبد الحميد محمد القاضي:

دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، إسكندرية، ١٩٧٣.

عبد الرحمن يسري أحمد:

التنمية الاقتصادية، دار الجامعة العربية، إسكندرية، ب ت.

عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد:

أصول علم الاقتصاد – رؤية إسلامية، الكتاب الثاني (التحليل الاقتصاد الكلي)، المنصورة، ١٩٩٧.

عبد الله الصعيدي:

- بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ب ت.
- محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، ب ط، ب ت.
- محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد، التحليل الاقتصادي الجزئي، دار النهضة العربية، القاهرة، ب ت
- النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي، جـ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ب ت.
- الادخار والنمو الاقتصادي دراسة لمكونات ومحددات الادخار المحلى وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.

عبد المنعم السيد علي:

دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، دار نافع للطباعة، القاهرة، ١٩٧٥.

عزت عبد الحميد البرعي:

مبادئ الاقتصاد المالي – (المالية العامة الإيرادات العامة – القروض العامة – الموازنة العامة)، المنوفية، ب ت.

علي لطفي ومحمد رضا العدل:

التنمية الاقتصادية – دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٦ – ١٩٨٧.

عمار السيد عبد الباسط:

أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مكتبة الوفاء القانونية، إسكندرية، ط ١، ٢٠١١.

محمد إبراهيم الشافعي:

محاضرات في التشريع الضريبي المصري ـ شرح قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وفقًا لاحدث التعديلات التشريعية ـ كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٢١.

محمد حافظ عبده الرهوان:

عوائق التنمية وأسباب التخلف – دراسة لأهم مشاكل التنمية في دول العالم الثالث، كلية الشرطة، دبي، ١٩٩١.

محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي:

التنمية الاقتصادية (مفهومها – نظريتها – سياساتها) دار الجامعية، إسكندرية، ٢٠٠٠.

محمد عبد المنعم حبشي:

المصادر والأدلة في الشريعة الإسلامية، دار نصر للطباعة الحديثة، القاهرة، ٢٠١١.

محمد مبارك حجير:

السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ب ت.

نبيل الروبي:

التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، إسكندرية، ب ت.

يونس الحريشي:

أساسيات التنمية الاقتصادية، ب ط، القاهرة، ١٩٥٥.

Second: Foreign References

Albert O . Hirschman:

The strategy of economic development, Yale University Press, New Haven, 1958.

Dudley Seers and Leonard Joy Harmondsworth:

Development in a Divided World edited, Penguin Books, 1971.

Published on http://books.google.com.eg/books?id=

Eduardo Cavallo and Tomás Serebrisky:

Saving for Development - How Latin America and the Caribbean Can Save More and Better, Inter-American Development Bank, Washington, DC, USA, 2016.

H. Oliver Horne:

A history of savings banks, Oxford University Press, London, 1949.

John C . H. Ranis and Gustav Ranis :

Development of the labor surplus economy theory and policy, the Economic Growth Center, Yale University, 1964.

kenneth kurihara Cracks:

Monetary theory and public policy -George Allen& Unwin LTD, London, 1960.

R.nurkse:

Problems of capital information in underdeveloped countries' oxford university press New York, 1953.

Raymond firth and b.s.yamey:

Capital. Saving and credit in peas and societies , Taylor, and Francis/Rutledge Library Editions. (ed.), London, 1969.

Stephen enke:

Economics for development, Dennis Dobson, Dennis Dobson, Britain, London, 1964.

ثالثاً- رسائل الماجستير والدكتوراه :

١. رسائل الماجستير والدكتوراه العربية:

سالي سمير فهمي عبد المسيح:

اقتصاديات حماية حقوق الملكية الفكرية والمعاملة الضريبية لها –دراسة تطبيقية مقارنة– رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٧.

شريف عروم:

محددات الادخار والاستثمار- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠: ٢٠١٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥.

مروة محمد علي مصطفى:

أثر الإصلاح المصرفي على معدلات الادخار والاستثمار – دراسة تحليلية مع التطبيق على مصر خلال الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٦، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية التجارة، جامعة إسكندرية، ٢٠١١.

نبيل شحاتة إبراهيم الروبي:

التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ١٩٧٣.

B. Foreign Master's and PhD Theses:

Alupheli Sithebe:

South African household savings and the influence of financial liberalisation, Master of Business Administration, the Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria, Republic of South Africa, 2014.

Qingbin ZHAO:

Trade and Finance in Emerging Markets and Developed Countries, Doctor of Philosophy in Business Administration, Faculty of Business and Administration, University of Macau, China, 2020.

رابعاً- الدوريات:

١. الدوريات العربية:

إيمان إسماعيل أنور:

دور الشمول المالي في تعزيز الادخار، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة السادات، المجلد٧، العدد١، مدينة السادات، يونيو ٢٠٢١.

بوالكور نور الدين:

محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠ :٢٠١٦ في إطار نموذج ARDL، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة عمان الأهلية، مجلد٢٣، عدد١، الجزائر، ٢٠٢٠.

دحو محمد وفقيقي سعاد:

محددات الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري ـ دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٥: ٢٠١٥)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد٢٤ ، العدد١، الجزائر، ٢٠٢١.

سالي سمير فهمي عبد المسيح:

آثار بعض الاتفاقيات القطاعية لجولة أوروجواي على مصر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد الثاني، سنة ٦١، يوليو ٢٠١٩.

سالي سمير فهمي عبد المسيح:

أثر التحول الرقمي في الخدمات المصرفية (الفرص والتحديات) دراسة تطبيقية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للتنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٥، ٦ نوفمبر ٢٠٢٢.

سلطاني الهامشي وصادق صفيح:

تأثير الرقمنة على الدخل الصافي في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك الراجحي السعودي، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، مجلد٢١، العدد٢، الجزائر، ٢٠٢١.

سليمان سعيد حسن ومحمد عبد العظيم طلب:

محددات دالة الادخار الكلي بالتطبيق على حالة مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٩)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مسلسل٣، العدد٢، جـ٤، كلية التجارة، جامعة دمياط، يوليو٢٠٢٢.

صباح نوري عباس وعمار رفعت قطب:

أثر زيادة الدخل على حجم الإيداع -بحث تطبيقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد٢٣، بغداد، ٢٠١٠

عباس كامل الحلواني:

الضرائب على الاستهلاك والادخار في الدول النامية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، حقوق إسكندرية، المجلد١٨، عدد١ سنة ١١، يناير ١٩٦٩.

عبد الله محمد البدارين:

محددات الادخار الخاص في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، مجلد١٩، العدد١، الأردن، ٢٠١٨

محيى محمد مسعد:

دور الحوكمة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي المصري (دراسة تحليلية ومقارنة وتطبيقية على قطاع الخدمات الصحية)، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، حقوق عين شمس، العدد ٥١، يناير ٢٠٠٩.

مشير الوردي:

المحددات الاقتصادية لادخار العائلات الجزائرية لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطي: بنك دارسة قياسية اقتصادية للفترة (١٩٨٧ ـ ٢٠١٩)، مجلة

الآفاق للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، مجلد٦، العدد٢، الجزائر، ٢٠٢١.

هدى السيد:

محددات الادخار في مصر، مجلة مصر المعاصرة تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٣١، السنة الرابعة والثمانون، القاهرة، يناير ١٩٩٣.

٢. **الجرائد:**

جريدة الأهرام: أعداد مختلفة.

جريدة الأهرام المسائي: أعداد مختلفة.

جريدة الأهرام الاقتصادي.

جريدة الجمهورية.

3. Foreign Periodicals:

Cajsa Fredriksson & Klaas Staal:

Determinants of Household Savings: A Cross-Country Analysis, Int Adv Econ Res (2021) 27:257–272 , 28 March 2022.

Chandralekha Ghosh and Rimita Hom Chaudhury:

A Comparative Study of Saving Behaviour Between India and China, SAGE journals, Millennial Asia, 2022.

Ebrahim Rezaei:

Demographic changes and savings behavior: the experience of a developing country, Journal of Economic Studies, Emerald Publishing, Vol. 49, No. 4, U.K, 2022.

Francesco Grigoli & Others:

- Is Private Saving in Latin America and the Caribbean Different? Development Economics, Vol. 21, Issue 4, John Wiley & Sons, Inc., USA, 2017
- Saving in the world, World Development, Vol.104, U.S.A,2018.

George Hondroyiannis:

Estimating private savings behaviour in Greece , Journal of Economic Studies, Vol. 31, No. 5, Emerald Group Publishing Limited, U.K, 2004

Magda Kandil:

Determinants of Lower Saving Rates in the USA: Prospects and Implications, International Journal of Finance and Economics, Volume20, Issue4, Wiley Online Library, 2015

Mechthild Schrooten and Sabine Stephan:

Private savings and transition -Dynamic panel data evidence from accession countries, Economics of Transition, Volume 13 (2), Oxford, 2005.

Neema Mori:

Determinants of individual savings among Tanzanians, Review of Behavioral Finance, Vol. 11, No. 3, Emerald Publishing Limited, U.K, 2018

Philemon Kwame Opoku:

The Short-Run and Long-Run Determinants of Household Saving: Evidence from OECD Economies, Comparative Economic Studies, Volume 62, 2020.

Quadrature Capital LLC & Others:

Micro study of low-income households in India: a poverty expectation hypothesis? Vol. 10, No. 1, Emerald Publishing Limited, U.K , 2017.

Yao Pan:

Understanding the rural and urban household saving rise in China, Regional Science and Urban Economics, Volume 56, Elsevier, Amsterdam, 2016.

خامساً- الإحصائيات :

التقرير السنوي للبنك المركزي: أعداد مختلفة.

الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: أعداد مختلفة.

إحصائيات البنك الدولي للتعمير والتنمية IBRD

سادساً: بعض صفحات الإنترنت:

http://books.google.com.eg/books
".http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=269765&eid=128
http://shabab.ahram.org.eg/News/4735.aspx

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=249788
http://www.dostor.org
http://www.saaid.net/Doat/hasn/167.htm
http://etudiantdz.net/vb/showthread.php?t=15435
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS?locations=EG
الفتاوى – دار الإفتاء المصرية (dar-alifta.org)
سعر الدولار في مصر يقفز إلى مستوى ٢٣ مقابل الجنيه (alarabiya.net)
أسعار الصرف (cbe.org.eg)